



شرح نخبة الفكر

للإمام أحمد بن حنبل بن حجة العسقلاني

بتحشية العلامة محمد عبد الله التونكي

❦ في أوله : متن نخبة الفكر ❦
❦ وفي آخره : المنظومة البيقونية ❦

قد يسمى كنجانة زكريا

نُزْهَةُ النَّظَرِ تَشْرِيحُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍاءَ بْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

بِتَحْسِيَةِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ التُّونَكِيِّ

❖ فِي أَوَّلِهِ : مَتْنُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ ❖
❖ وَفِي آخِرِهِ : الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ ❖

قَدْ سَمِيَ كِتَابُ خَانَةِ
قُرْآنِ رَبِّهَا

کتاب ہذا کی کتابت کے جملہ حقوق بحق
قدیمی کتب خانہ آرام باغ کراچی محفوظ ہیں

بمحمداً وفضلہ
انشرت مطبوعاتنا العربیة فی جمیع أنحاء البلاد
وقد اشتهرت بصحتها وحسن خطها وأناقہ طباعتها
ففازت بشقة جمیع العلماء العظام والاکساتة الکرام
وأصبحت بین یدی کل طالب وعلى مکتب کل عالم

—•••••—
قاری کتب خانہ آرام باغ کراچی
من أقدم المکتبات و احسن المطابع

کمال صحت، حسن کتابت و دیدہ زیب طباعت قدیمی کتب خانہ کا طرہ امتیاز ہے
* فہرست کتب مفت طلب فرمائیں *

قدیمی کتب خانہ - مقابل آرام باغ - کراچی

فون نمبر ۲۶۲۷۰۸

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٢	الخبر الحسن لذاته	٦	متن نخبه الفكر
٥٢	الجمع بين الصحة والحسن	١٢	نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر
٥٩	زيادة الثقة مقبولة	١٢	مقدمة المؤلف
٦٢	الحديث المحفوظ	١٣	نبذة من تاريخ المصطلح
٦٣	الشاذ	١٤	سبب تأليف الكتاب
٦٣	المعروف	١٤	الخبر
٦٣	المنكر	٢٣	المتواتر
٦٢	المتابع	٢٤	المشهور
٦٤	الشاهد	٢٨	العزیز
٦٤	الاعتبار	٣١	الغريب
٦٨	الخبر المحكم	٣١	الآحاد، مقبول ومردود
٦٩	مختلف الحديث	٣٣	المقبول معمول به دون غيره
٤١	الناسخ والمنسوخ	٣٢	الحديث المتفق عليه قطعي نظري
٤٣	المردود وموجب الرد	٣٥	الخبر المختلف بالقرائن
٤٢	المعلق	٢٠	الفرد المطلق
٤٢	المُرسل	٢١	الفرد النسبي
٤٨	المعضل	٢٢	الصحيح لذاته
٤٨	المنقطع	٢٥	مراتب الصحيح
٤٩	المدلس	٢٦	اصح الاسانيد
٨٠	المُرسل الخفي	٢٤	صحيح البخاري مقدم في الصحة عند الجمهور
٨٢	اسباب الطعن في الحديث		
٨٢	الخبر الموضوع		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
طرق معرفة الموضوع	٨٧	الشاذ على رأى	١٠٦
اسباب الوضع	٨٦	المختلط	١٠٦
المتروك	٨٨	الاسناد	١٠٨
المشذو على رأى	٨٨	المرفوع	١٠٩
المعلل	٨٩	معنى قول الراوى "من السنة كذا"	١١٣
مدرج الاسناد	٩٠	تعريف الصحابى	١١٤
مدرج المتن	٩٣	تعريف التابعى	١٢٠
المقلوب	٩٣	المخضرمون	١٢٠
المزيد فى متصل الاسانيد	٩٣	الخبر المرفوع	١٢٢
المضطرب	٩٥	الموقوف	١٢٢
المصحف	٩٦	المقطوع	١٢٢
المحرّف	٩٦	الاثر	١٢٣
الرواية بالمعنى	٩٤	المسند	١٢٣
شرح الغريب	٩٩	العلوم المطلق	١٢٥
بيان المشكل	٩٩	العلوم النسبى	١٢٥
من ذكر بنوعوت متعددة	١٠٠	الموافقة	١٢٦
الموضح	١٠٠	البديل	١٢٤
الوحدان	١٠١	المساواة	١٢٤
المبهمات	١٠١	المصافحة	١٢٨
مجهول العين	١٠٢	النزول	١٢٨
البدعة	١٠٣	الأقران	١٢٨
من لم يقبل روايته	١٠٤	المدبج	١٢٩
من يقبل روايته	١٠٥	رواية الأكا بر عن الاصاغر	١٢٩

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
۱۵۱	معرفة البلدان	۱۲۹	رواية الآباء عن الأبناء
۱۵۱	معرفة الجرح والتعديل	۱۳۰	عن أبيه عن جده
۱۵۲	مراتب الجرح	۱۳۰	السابق واللاحق
۱۵۳	مراتب التعديل	۱۳۲	تبيين المهمل
۱۵۴	فصل في مهمات كثيرة	۱۳۴	من حدث ونسي
۱۵۴	معرفة الكُتُب	۱۳۵	المسلسل
۱۵۴	معرفة الاسماء	۱۳۵	صينغ الاداء
۱۵۴	معرفة من اسمه كنيته	۱۳۸	عنونة المحاصر
۱۶۲	معرفة الاسماء المجردة	۱۳۹	المكتوبة
۱۶۳	معرفة الاسماء المفردة	۱۴۰	المناولة
۱۶۵	الكُتُب والانساب والالقاب	۱۴۰	الوجادة
۱۶۴	معرفة الموالى	۱۴۱	الوصية
۱۶۴	معرفة الإخوة والأخوات	۱۴۱	الاعلام
۱۶۴	معرفة آداب الشيخ والطالب	۱۴۲	المتفق والمفترق
۱۶۸	معرفة سنّ الحمل والاداء	۱۴۲	المؤتلف والمختلف
۱۶۹	صفة كتابة الحديث	۱۴۶	المتشابه
۱۶۹	صفة عرضه وسماعه	۱۴۷	المركب منه ومما قبله
۱۷۰	الرحلة فيه وتصنيفه	۱۴۹	خاتمة في فوائد منشورة
۱۷۱	معرفة سبب الحديث	۱۵۰	معرفة الطبقات
۱۷۳	المنظومة البيقونية	۱۵۱	معرفة المواليد والوفيات

قدِّسِي كُنْجَانِ

مُقابِلُ آراءِ باغِ كِراچی

متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا -

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي إِصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ وَبُسِطَتْ وَاخْتَصِرَتْ، فَسَأَلْتَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلْخِصَ لَهُ الْمُهْتَمَّ مِنْ ذَلِكَ فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ - فَأَقُولُ : الْخَبْرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرُقٌ بِإِلَاعِدِ مُعَيَّنٍ أَوْ مَعَ حَصْرِ بَعْضٍ فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ بَهُمَا أَوْ بِوَاحِدٍ -

فَالْأَوَّلُ : أَلْتَوَاتَرَ الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِي بِشُرُوطِهِ -

وَالثَّانِي : أَلْمَشْهُورُ وَهُوَ الْمُسْتَفِيزُ عَلَى رَأْيٍ -

وَالثَّالِثُ : أَلْعَزِيزُ وَلَيْسَ لَهَا شَرْطٌ لِلصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ -

وَالرَّابِعُ : الْغَرِيبُ وَكُلُّهَا - سِوَى الْأَوَّلِ - أَحَادٌ، وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَفِيهَا الْمَرْدُودُ لِتَوْقُفِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رَوَاتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ - وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالْقَرَأَتَيْنِ عَلَى الْخِتَارِ -

ثُمَّ الْغَرَابَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لَا -

فَالْأَوَّلُ : أَلْفَرْدُ الْمُطْلَقُ -

وَالثَّانِي : أَلْفَرْدُ النَّسْبِيِّ وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ،

وَخَيْرُ الْأَحَادِ بِنَقْلِ عَدَلٍ تَامٍ الضَّبْطُ، مُتَّصِلُ السَّنَدِ، غَيْرُ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍ، هُوَ الصَّحِيحُ لِدَاتِهِ، وَتَتَفَاوَتْ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَ صَيِّحَ الْبُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمَ، ثُمَّ شَرَطَهُمَا، فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ، فَالْحَسَنُ لِدَاتِهِ وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ، فَإِنْ

جَمْعًا فَلْتَرَدُّ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وَإِلَّا فَبِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ، وَبِإِیَادَةِ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ
مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةٌ لِمَنْ هُوَ أَوثَقُ، فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحِ فَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ وَمَعَ
الضَّعْفِ فَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ، وَالْفَرْدُ النَّسْبِيُّ إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمَتَّبَعُ -

وَإِنْ وَجَدَ مَتْنٌ يُشَبِّهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ وَتَتَّبِعُ الطَّرِيقُ لِذَلِكَ هُوَ الْاعْتِبَارُ ثُمَّ الْمَقْبُولُ
إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضَةِ فَهُوَ الْمُحْكَمُ، وَإِنْ عَوِضَ بِمِثْلِهِ فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِحَدِيثِ
أَوَّلًا، وَأَوْشَبَتْ الْمَتَأَخَّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَالْآخِرُ الْمَنْسُوخُ - وَإِلَّا فَالْتَّرْجِيحُ، ثُمَّ التَّوْقُفُ، ثُمَّ الْمَرْدُودُ
أَمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعِنٍ، فَالْتَّقِطْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ
آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ الْمُعْلَقُ وَالثَّانِي الْمُرْسَلُ - وَالثَّالِثُ إِنْ كَانَ بَاشْتَيْنِ
فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا، فَالْأَوَّلُ
يُذَكَّرُكَ بَعْدَ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثُمَّ أَحْتِجِ إِلَى التَّارِيخِ، وَالثَّانِي الْمُدَلَّسُ وَيَرِدُ
بِصِبْغَةٍ تَحْتَمِلُ اللَّفْظِيَّ: كَعَنْ، وَقَالَ، وَكَذَلِكَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مَعَاصِرٍ لَمْ يَلِقَ -

ثُمَّ الطَّعْنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي أَوْ تَهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فَحْشٍ غَلَطِهِ أَوْ
غَفْلَتِهِ، أَوْ فُسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مَخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بَدْعَتِهِ، أَوْ سَوْءِ حِفْظِهِ،
فَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ، وَالثَّانِي الْمَتْرُوكُ، وَالثَّالِثُ الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ، وَكَذَلِكَ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ
ثُمَّ الْوَهْمُ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ: فَالْمَعْلَلُ - ثُمَّ الْمَخَالَفَةُ إِنْ
كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ فَمُدْرَجٌ إِلَى إِسْنَادِ أَوْ بِدَمَجٍ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ،
أَوْ بِتَقْدِيمِ رَوَاخِيهِ فَاَلْمَقْلُوبُ - أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالْمَزِيدُ فِي مِتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ، أَوْ
بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحَ: فَالْمُضْطَرِّبُ، وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ
مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ فَالْمُصَحِّفُ وَالْمَحَرِّفُ -

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادُ فِي إِلَّا الْعَالِمُ بِمَا يُجِيلُ الْمَعَانِي -

فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وَبَيَانِ الْمَشْكِلِ، ثُمَّ الْجَهَالَةِ وَسَبْئِهَا
أَنَّ الرَّأْيَ قَدْ تَكَثَّرَتْ نَعْوَتُهُ فَيُذَكَّرُ بِغَيْرِ مَا اشْتَهَرَتْ بِهِ لِعَرَضٍ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمَوْضَحَ -
وَقَدْ يَكُونُ مُقْلًا فَلَا يَكْثُرُ الْأَخْذُ عَنْهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْوَحْدَانَ، أَوْ لَا يَسْتَمُ
اِخْتِصَارًا وَفِيهِ الْمَبْهَمَاتُ وَلَا يُقْبَلُ الْمَبْهَمُ وَلَوْ أَنَّ بَعْضَ بَلَفِظِ التَّعْدِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ -
فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ فَجَهْلُ الْعَيْنِ أَوْ اثْنَانِ فَصَاعِدًا أَوْ لَمْ يُوثَّقْ
فَجَهْلُ الْحَالِ وَهُوَ الْمَسْتَوْرُ، ثُمَّ الْبِدْعَةُ أَمَّا بِمُكْفَرٍ أَوْ بِمُفْسِقٍ، فَالْأَوَّلُ لَا
يَقْبَلُ صَاحِبُهَا الْجَهْلُومُ - وَالثَّانِي يَقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يَقْوِي
بِدْعَتَهُ فَيُرَدُّ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْجَوْزَجَانِي شَيْخُ النَّسَائِيِّ -

ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ إِنْ كَانَ لِأَمْرٍ مَا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلَطُ، وَمَتَى
تَوَبَّعَ السَّيِّئُ الْحِفْظُ بِمَعْتَبَرٍ، وَكَذَلِكَ الْمَسْتَوْرُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدَّلَّسُ، صَارَ حَدِيثُهُمْ
حَسَنًا لِذَاتِهِ بَلْ بِالْمَجْمُوعِ -

ثُمَّ الْإِسْنَادُ أَمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصَرُّجًا، أَوْ حُكْمًا:
مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلَهُ، أَوْ تَقْرِيرِهِ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَا لَكَ - وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ - وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ
فِي الْأَصَحِّ - أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَا لَكَ - فَالْأَوَّلُ: الْمَرْفُوعُ، وَالثَّانِي
الْمَوْقُوفُ، وَالثَّلَاثُ الْمُقْطُوعُ، وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ لِلْأَخِيرِينَ:
الْأَثَرُ وَالْمُسْنَدُ مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ - فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ فَإِمَّا
أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلَيْهِ
كَشْعَبَةٌ، فَالْأَوَّلُ: الْعُلُوُّ الْمَطْلُوقُ، وَالثَّانِي النَّسَبِيُّ - وَفِيهِ الْمَوَافَقَةُ وَهِيَ الْوُصُولُ
إِلَى شَيْخٍ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقَةٍ - وَفِيهِ الْبَدَلُ، وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ

شیخه كذلك، وفيه المساواة - وهي استواء عدد الإسناد من الراوى الى آخره مع إسناد احد المصنّفين - وفيه المصاحفة، وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنّف، ويقابل العلوّ بأقسامه : التّزول فان تشارك الراوى ومن روى عنه في السّنن واللّقيّ فهو الأقران، وإن روى كلّ منهما عن الآخر فالمدبّح وإن روى عن من دونه، فالأكابرعن الاصاغر ومنه الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة - ومنه من روى عن أبيه عن جدّه - وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما فهو السّابق واللاحق - وإن روى عن اثنين متفقين الاسم ولم يتميّزاً في اختصاصه بأحدهما يتبيّن المهمّل - وإن عدّ الشيخ مرّة جزماً رُدّ، أو احتماً لأقبل في الأصحّ، وفيه : "من حدّث ونسي" ، وإن اتفق الرّواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات فهو المسلسل وصيغ الاداء : سمعت وحدثت ثم أخبرني وقرأت عليه، ثم قرئ عليه وأنا أسمع، ثم أنبأني، ثم ناوكتني، ثم شافني، ثم كتبت إليّ ثم عن ونحوها - فالأولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فان جمّع فمع غيره، وأولها أصرحها وأرفعها في الاملاء، والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه فإن جمّع فهو كالخامس -

والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عرف المتأخرين فهو : الإجازة كعن، وعننة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس، وقيل : يشترط ثبوت لقائهما ولو مرّة، وهو المختار، واطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها واشتراطوا في صحّة المناولة إقترانها بالإذن بالرواية وهي أرفع أنواع الإجازة - وكذا اشتراطوا الإذن في الوجدادة، والوصيّة بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك كالأجازة العامّة، وللمجهول والمعدوم على الأصحّ في جميع ذلك -

ثُمَّ الرُّوَاةُ إِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاءُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا وَاخْتَلَفَتْ اشْتَخَاصَهُمْ
فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ خَطًّا وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ
وَالْمُخْتَلِفُ - وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتْ الْآبَاءُ أَوْ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الْمُتَشَابِهُ،
وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ فِي الْإِسْمِ وَإِسْمِ الْآبِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ وَيَتَرَكَّبُ
مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ مِنْهَا أَنْ يَحْصُلَ الْإِتِّفَاقُ أَوِ الْإِشْتِبَاهُ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ
أَوْ بِالِتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ -

خاتمة

وَمِنْ الْمُهْمِّ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَايَتُهُمْ، وَبُلْدَانُهُمْ وَ
أَحْوَالُهُمْ تَعْدِيلًا وَتَجْرِيمًا وَجَمَالًا - وَمَرَاتِبُ الْجَرَحِ - وَأَسْوؤهاُ الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ كَاكْذِبِ
النَّاسِ، ثُمَّ دَجَالٍ، أَوْ ضَاعٍ أَوْ كَذَابٍ - وَأَسْهَلُهَا لِلنَّاسِ أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ، وَمَرَاتِبُ
التَّعْدِيلِ وَارْفَعَهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ: كَأَوْثَقِ النَّاسِ، ثُمَّ مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ، كَثِقَةٌ
ثَقَّةٌ، أَوْ ثَقَّةٌ حَافِظٌ، وَأَدْنَاهَا مَا أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيمِ: كَشَيْخٌ، وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ
مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا - وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَحِّ - وَالْجَرَحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إِنْ مَدَّ رَمِيئًا
مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ، فَإِنْ خَلَعَ التَّعْدِيلُ قَبْلَ مُجْمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ -

فصل: وَمِنْ الْمُهْمِّ مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُسَمَّيْنَ وَأَسْمَاءِ الْمُكَنَّيْنَ وَمِنْ
اسْمِهِ كُنْيَتُهُ وَمِنْ اخْتِلَافٍ فِي كُنْيَتِهِ وَمِنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ أَوْ نَعَوْتُهُ، وَمِنْ وَافَقَتْ
كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ أَوْ بِالْعَكْسِ - أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةُ زَوْجَتِهِ أَوْ وَافَقَ اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أَبِيهِ
وَمِنْ نُسْبٍ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى أُمِّهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ، وَمِنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ
وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّهِ، أَوْ اسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخُ شَيْخِهِ فَصَاعِدًا، وَمِنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ

والرأوى عنه ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة والكُنَى والألقاب، والأنساب
وتقع إلى القبائل والأوطان بلاداً أو ضياعاً أو سِكَكاً، أو مجاورَةً - وإلى الصنائع
والحرف - ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء - وقد تقع ألقاباً، ومعرفة أسباب
ذلك، ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل: بالرق، أو بالجلف، ومعرفة الإخوة
والأخوات ومعرفة آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث
وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على المسانيد أو الأبواب،
أو العلل، أو الأطراف، ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ الفاضل
أبى يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع، وهى ثقل محض ظاهرة
التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعسر فلترأجع لها مبسوطاتها
والله الموفق والهادى، لا إله إلا هو -

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ مَتْنُ نَخْبَةِ الْفِكْرِ وَيَلِيهِ
نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ
مَعَ التَّعْلِيلَاتِ الْمُسَمَّاةِ بِعَقْدِ الدُّرَرِ فِي جَيْدِ نَزْهَةِ النَّظَرِ
لِلْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّوْنَكِيِّ -

شرح الرموز المستعملة في الحواشى:
عب: يشيرون إلى المحشى مولانا محمد عبد الله الثونكى.
الشاح: كناية عن الملا على القارى.
شرح الشرح: ايماء الى شرح الملا على القارى على شرح نخبة الفكر.
مولانا وجيه الدين: هو الشيخ وجيه الدين السهارنفورى شيخ الحافظ احمد على السهارنفورى
يذكره المحشى بلقب "شيخ شيخنا" في بعض المواضع

والعلوم الحسية فان لفظ الرب كذا الابن كثيرا ما يستعمل بمعنى الصاحب الملازم كما في تراب ابي ذر وابن السبيل وابن الليل وغيرها ويجعل ان يكون له ولد مسمى بانفسه ملخص **قوله** احما بن الهواحد من الائمة العظام ورفق من الفضلاء الاعلام راحة الحفاظ والمحدثين نادرة الشفاء والمفسرين قال السيوطي في معناه انتهت اليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها فلا يكن في عصره حافظ سوا انتهى قد دل رحمه الله في سنة ثلث سبعين سبعمائة وتوفي في سنة اثنتين خمسين ثمان مائة وله تصانيف كثيرة مقيمة كتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب لسائر الميزان الاصابة في معرفة الصحابة واصله في حياته يلوح المؤثر في تصنيفاته فتح الباري نفعنا الله بكمها **١٢** **عب** **قوله** ابن حجر الخلق به اما لكثرة الذهب الفضة له او لوفور الجواهر عنده والجودة ذهنة صلابة وانيه كالبحر او لكون الحجر اسم ابيه الخامس ولا يخفى فيه المناسبة في كل منها على الريب الملخص **قوله** الحمد الموصوف بالجميل في جملة التعظيم للجميل وانما اتى تأسيسا بحسن الكلام وامتنانا لمحدث خير الانام عليه على اله التسمية والسلام الى يوم القيامة اتباعا لجههوس السلف الصالحين رضي الله عنهم جميعا كما انه وسمي التسمية ايضا لذلك ملخص الشرح **قوله** عالما قديرا الخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العامل الخافظ وخيد هرة واوانه
وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابو الفضل احمد بن
على العسقلاني الشهير بابن حجر اثنابه الله الجنة بفضلته وكرمه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا
 ويزال له يد كونه ابن مائيت قدمه تعالى على

قوله قال الشيخ الخ الظاهر ان هذا الكلام الخ بعض تلامذة المصنف اظهره الجلالة شانه في علمه مكانه وجودة فهمه وسعة علمه يسلم كتابه للاعتقاد والاستدافان سموه بترتبة المؤلفات بدو طبقة المؤلفين كما سيأتي انشاء الله تعالى **١٢** ملخص الخ اشي **قوله** الخافظ الخ في الاصطلاح هو من احاط علمه بمائة الف حديث ثم بعاه الخية وهو من اساطير له بثلثمائة الف حديث ثم الخ الحاكم وهو الذي احاط علمه بجميع الزماد بث المروية منذ اسناد ادم وبعاد بلا وتاريخا كذا قال جماعة من المحققين **١٣** شرح الشرح **قوله** شهاب الملة الخ اي شرفها بآثاره او كتبه هذا اشاره الى لقبه واقحم لفظ الملة دلالة على شخص مفهوم الاسحق في سماته ثم الظاهر ان الملة والدين هي الطريفة الالهية السابقة لاربي الخول باذنه رغم اياه الى الخير من مسالمة الدنيا والاخرة فري من حيث انها قل وتلث تسمى ملة ومن حيث انها تادان وتطاع تسمى مينا فامصدق واحد الفرق بفحو من الاعتبار **١٢** **عب** **قوله** ابو الفضل الخ اي صاحب الفضل والزيادة من الاموال العظيمة وفيها الكلام اما ما بنا فيها تستلزم العلم

والحيلة البينة فاجد كرهيا واما ثالثا فبانه لم يكن الاشكال في عدم ذكر المريد التكملة في المتن فذكر في مجموع المتن الشرح فاقول بانه اكتفى بالصنفين في المتن كانه نداء من بعيد اجاب بعضه بان القدرة تستلزم الامارة والتكملة قول به ما قدم من نظري الاولين وبعضهم بانه لم يقل مكملا لان التكملة مشكل اقول هذا الجواب مع كونه ساكنا من ذكر مفهومه في بطن قائله فلا يظهر في الجواب اقول بوجه قوله ان الصفات الذاتية على تعيين نسم لا يمكن تحقق تقييده في ذاته تعالى كصفات الخمسة المذكورة ونسم يحقق تقييده في ذاته المقدس كالارادة والتكليف في ارادة الواجب تعالى ما يمكن كونه مراد او كذا تكلم بكل ما يمكن التكملة ليس بضروي بل باطل ولا م

وفيها الكلام اما ما بنا فيها تستلزم العلم والحيلة البينة فاجد كرهيا واما ثالثا فبانه لم يكن الاشكال في عدم ذكر المريد التكملة في المتن فذكر في مجموع المتن الشرح فاقول بانه اكتفى بالصنفين في المتن كانه نداء من بعيد اجاب بعضه بان القدرة تستلزم الامارة والتكملة قول به ما قدم من نظري الاولين وبعضهم بانه لم يقل مكملا لان التكملة مشكل اقول هذا الجواب مع كونه ساكنا من ذكر مفهومه في بطن قائله فلا يظهر في الجواب اقول بوجه قوله ان الصفات الذاتية على تعيين نسم لا يمكن تحقق تقييده في ذاته تعالى كصفات الخمسة المذكورة ونسم يحقق تقييده في ذاته المقدس كالارادة والتكليف في ارادة الواجب تعالى ما يمكن كونه مراد او كذا تكلم بكل ما يمكن التكملة ليس بضروي بل باطل ولا م

دون العكس تلذ لان القرينة وهي نفى الجنس فما تدل على الوجود والامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى وجوده غيره لا ببيان امكانه وعدم امكانه فإذ قيل اذا قدر هو جزم لم يثبت نفى الامكان عن غيره قلت ذلك مستبدل عليه بدليل اخر ١٢ ملتقط من التلويح وغيرها **له قوله** كافة الخ قيل اي ارسالا كافة بمعنى عامة لهم فهو مفعول مطلق او جاعا لهم في البلاغ فهي حال من النبي المنسوب في ارساله والتناء لبسابقة والاظهر انها في هذا المقام حال من الناس ١٢ شرح الشرح **له قوله** دعي الدلالة اي اقاربه وهم اولاد علي وجعفر وعقيل وعباس كما روى ابن عباس واسأعده ورد ال محمد كل نفى كذا في شرح الشرح والاظهر عندي هو

المعنى الاول ١٢ **عب** **له قوله** وسلم اليه اي سلمه الله مما لا يرتضى به اذ رضى الله عنه رضا كاملا وجمع بينهما استتالا لقوله تعصوا عليه وسلموا تسليما ١٢ **عب** **له قوله** ما بعد الخ اي بعد الحمد والصلاة والى بالفاء لتضمن اما معنى الشرط اولدفع توهم الاضافة الى الجملة كذا في شرح الشرح ١٢ **له قوله** في اصطلاح الخ اصطلاح القوم تصالحهم وتوافقهم على استعمال الفاظ مخصوصة او امورا مخصوصة في معان مخصوصة فيما بينهم كما اصطلاح النحاة على استعمال لفظ الكلمة في معنى واحد الميزان في معنى آخر وهكذا ١٢ ملخص الحواشي **له قوله** اهل الحديث الخ وهم المحدثون رضوان الله عليهم قال العراقي المحدث في عرف المحدثين من يكون كتب وقراء سمع ووعى ورجل الى المداخن والقرى وحصل اصولا من متون الاحاديث و فروعا من كتب الاسانيد و

حيّا قيتوما سميعا بصيرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والكبرة تكبيرا واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 في صفاته ١٢ على الله جميع الخ العمل الجاهل الرمن افضل
وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيرا
 جملة الكائنات ١٢

ونذيرا وعلى الله صيحة سلم تسليم كثيرا كثيرا ما بعد فان
 اجمع لصاحب تركب ركب ١٢
التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت للائمة
 تصانيف يبنى المصنف ١٢ بيان ١٢ جمع اما ١٢
في القديم والحديث فمن اول من صنف في ذلك
 انظر حال من ضمير كثرت ١٢ اي اوائل المصنفين ١٢

له قوله واشهد الخ ايراد الشهادة في الخطبة عمدا بقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما رواه ابو داود والترمذي وفونس بان كان عليا يورثها في خطبة المتن ايضا ودرج بان له يورثها اشارة الى ضعف الحديث وقيل الاظهر ان يقال صرح بلفظ الشهادتين في الشرح عملا بظاهرها الحديث والى في المتن بمعناها كما قيل به في تاويل الحديث مراعاة للايجاز والاهتمام اقول كلا الجوابين على التسليم التزويل الا خطبة المتن الشرح واحدة فانها امكنة واحده صرح به في آخر الخطبة وساقى ومن ثم لم يورث التسمية والتحميد ايضا لكل منهما عليه فتدبر ١٢ **عب** **له قوله** لا اله الا الله موجود في الوجود فان قلت فلا قدرت في الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود

العلل والتواريخ التي تقرب من الت تصنيف انتهى وكانه تعريف المستتر ١٢ شرح الشرح **عب** اي اقرعن صميم قلب واخبر عن علمه يقين ١٢ **ش** **عب** انشبه اليه العظمة والكبرياء بالجدات واللسان والاركان وأذقته توقيلا ١٢ مبشرا لبعضهم ومندمرا لبعضهم ١٢

له قوله ابو محمد الخ منسوب الى رامهرمز بفتح الميم الاولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها راء معجمة وهي احدى كورا الا هواز من بلاد خوزستان من اضلاع فارس وفي قوله من اوله من صنف اشعار بوجود تعدد النصب في قرن القاضي تدل عليه من التبعية كذا في الشروح له قوله كتابه الخ

منسوب على انه مفعول لصنف

المحذوف لا المذكور لان فاعله

ضمير من ولم يصنف هذا

الكتاب الا واحد منهم فكانه

جواب لسؤال سائل ليسئل

انه اى شئ صنف القاضي

فقال صنف كتابه كذا في

الشروح ١٢ له قوله الحاكم

الخ هو محمد بن عبد الله

الحافظ المعروف صاحب

المستدرک على الصحيحين

١٢ امام اهل الحديث في عصره

له قوله فعل الخ اى

صنف مستخرجا على كتابه

اى مستدركا والمستدرک

على الكتاب ما زيد فيه الاشياء

التي لم تذكر في الكتاب و

يقال معناه صنف كتابا مستخرجا

و مستدركا عليه اى زائدا على

كتاب الحاكم ما فات في الترجحين

واحد الا ان الاول مبنى على ان

المستخرج اسم مفعول والثاني على

انه اسم فاعل ١٢ ملخص له قوله

الغليلب الخ هو احمد بن علي البغدادى

صاحب تاريخ الشهر وهو اول المتأخرين

واخر المتقدمين ١٢ ملخص له قوله

القاضي ابو محمد الخ رامهرمزي كتابه المحدث الفاضل

لكنه لم يستوعب الحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه

لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني

فعمل على كتابه مستخرجا وبقي اشيا للمتعب ثم

جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادى فصنف في

قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي ادبها كتابا

سماه الجامع لادب الشيخ والسامع وقل من فنون

الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا كان كما قال

الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علوان الحديث

في قلبه ١٢

١٢ ملخص له قوله

لكتاب الشيخ اى في العمل اما قدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبة السامع فان الاداء بعد العمل رعاية عظمت او وقاية

للسمع اولهما ١٢ كذا في شرح الشرح له قوله الا وقد صنف الخ استثناء من اعم الاحوال القلة والحجم بمعنى التدرة والنفى والعدم اى لا يوجد

فن من فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحمال كونه متصفا بهذه الصفة اى بان صنف هو فيه ١٢ شرح الشرح عه مبتدا خبره من اول

من صنف ١٢ عه يجوز افعال الدالين و اعجاز الاول افعال الثاني وعكسه هو الافهم المروي عن الشاطبي عه اى لم يبق فن الا وقد صنف فيه الا دليل ١٢

١٢ ملخص له قوله

لكتاب الشيخ اى في العمل اما قدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبة السامع فان الاداء بعد العمل رعاية عظمت او وقاية

للسمع اولهما ١٢ كذا في شرح الشرح له قوله الا وقد صنف الخ استثناء من اعم الاحوال القلة والحجم بمعنى التدرة والنفى والعدم اى لا يوجد

فن من فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحمال كونه متصفا بهذه الصفة اى بان صنف هو فيه ١٢ شرح الشرح عه مبتدا خبره من اول

من صنف ١٢ عه يجوز افعال الدالين و اعجاز الاول افعال الثاني وعكسه هو الافهم المروي عن الشاطبي عه اى لم يبق فن الا وقد صنف فيه الا دليل ١٢

١٢ ملخص له قوله

لكتاب الشيخ اى في العمل اما قدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبة السامع فان الاداء بعد العمل رعاية عظمت او وقاية

للسمع اولهما ١٢ كذا في شرح الشرح له قوله الا وقد صنف الخ استثناء من اعم الاحوال القلة والحجم بمعنى التدرة والنفى والعدم اى لا يوجد

فن من فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحمال كونه متصفا بهذه الصفة اى بان صنف هو فيه ١٢ شرح الشرح عه مبتدا خبره من اول

من صنف ١٢ عه يجوز افعال الدالين و اعجاز الاول افعال الثاني وعكسه هو الافهم المروي عن الشاطبي عه اى لم يبق فن الا وقد صنف فيه الا دليل ١٢

١٢ ملخص له قوله

له قوله عيال الخ عيال الرجل من يعوله ذلك الرجل أي يقوته وينفق عليه والمعنى معتمدون على كتبه
ياخذون منها نصيباً ١٢ شرح له قوله وأمثال ذلك الخ استشكل الشراح هذا اللفظ فقال بعضهم هو عطف
على سبيل المعنى أي التصانيف الكثيرة ما ذكرنا أمثال ذلك وقال بعضهم التقدير وأمثال ذلك كثيرة على أنه
مبتدأ خبره محذوف قيل وهو لا يظهر وقال بعضهم العطف بحذف المعطوف كما في قولهم علقت ثباً وماء

بأنه أي جمع ذلك أمثال ذلك ١٣

عقب له قوله ليتفرع علمه الخ أي

معلوماتها فإن الغالب أن كثرة

المباني تدل على زيادة الحقائق والأدلة

لا وفي ملا يستأذني زاد عالموها فإن

المؤخر المجل لا يفهمه كل أحد

بخلاف الموضحة المفصل ١٢ خلاصة

شرح الشرح له قوله واختصرت

فإن التطويل والبسط أيضاً قد يكون

مخلاً لغير المقصود وموجباً للتشتت

الفكر والنظر كما لا يخفى ١٢ ملخص

الشروح له قوله أي أن جاء

الخ أي لا يبقى أم البسط والضبط

إلى أن جاء الحافظ الخ هو فقيه

شافعي كان من فضلاء عصره في

في التفسير والحديث والفقه وأسماء

الرجال وشهروا عنه كتبون مدينة

ببلاد مواعظ بين الموصل وهران بآها

زور بن الفخار قد لدرجه الله

في سنة سبع وسبعين وخمس

مائة وتوفي سنة ثلاث وأربعين

وست مائة مقدمته في علوم الحديث

اشهر كتبه ملخص من الأختار وغيرها

له قوله أملاه الخ أي حرره وقوره

لما مست الحاجة إليه وحملت الداعية

عليه فلا يرد أن كل أملاويكون شيئاً

بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعدهم بعض من

تأخر عن الخطيب فخذ من هذا العلم ينصبت في جمع القاضي

عياض كتاباً لطيفاً سماه الألباء وأبو حفص المياجي جزءاً سماه

مألا يسع المحدث جهله وأمثال ذلك من التصانيف

التي اشتهرت وبسطت ليتفرع علمها واختصرت ليتيسر فهمها

إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن

الصلاح عبد الرحمن الشهير بوزي نزيل دمشق فجمع لها ولى

تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور فذهب

فتونه وأملاه شيئاً بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على

بعد شيء وإيضاً يظهر صحة تعريض المص بقوله فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب لى لاجل أنه لم يخجل الفنون في خاطره ولم

يرتبها إجمالاً في ذهنه كما هو شأن المصنفين ودأب المؤلفين لم يحصل الترتيب فيما بين الفنون وإن كان كل منها

مهدباً في موقعه ومنقحاً في موضعه فافهم ١٢ كذا في شرح الشرح

التصانيف الباقية او باعتبار المضان اليه كقول الشاعر وما حب الديار شغفن قلبي يا ولى فنون الحديث فانها
مذكورة حكما بقية المقام او الى تصانيف الخطيب فعلى هذا معنى فوائدها الفوائد المتعلقة بها ١٢ ملخص شرح
الشرح **له قول** وسار والسيره الخ اى سلكوا مسلكه مقتدين له او متعقبين عليه فلا يحصى بيان لعو فهم
وسلوكمهم كما فى له اى لمضمون كتابه ومختصر الاختصار هو الا تيان بالمقصود كله بل بقل اقل والاقتصار هو الا تيان

ببعض المقاصد مستدرك عليه

اى زائد عليه ما فات او معترض

عليه ومقتصر اى تارك للزوائد

على اصل المقاصد ومعارض اى

باتيان كتاب مثل كتابه او

بالاعتراض فى الفاظه ومعانيه

وترتيب البوابه وهو الاظهر

لمقابله قوله ومنتصر اى ناصر

لكتابيه باظهار ليابه وكشف

نقايه ومنتقم من له يتأدب

يا دايه ١٢ كذا فى شرح الشرح

له قول فسألنى الى الفاء المسبب

لانه لما كانت التصانيف بعضها

ميسر او بعضها سخت او هكذا

ولم يكن شئ منها ملخصا صار سببا

لسؤالهم وبعض الاخوان قيل هو

عزالدين ابن جماعة وقيل هو الشيخ

شمس الدين محمد بن محمد الزركشى

١٢ شرح الشرح **له قول** المهم

من ذلك الخ المهم على صيغة اسم

الفاعل المقصود من اهم الامر

احزن اى القاه فى الحزن والمقصود

ايضا ما يلحقه فى الهم والحزن ١٢ عب

له قول مع ما ضمت اليه الخ

حال من مفعول لخصته اى لخصت

ذلك المهم مقرا لذلك المهم الملخص

الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع

للفنون ١٢ اهتم ١٢ اى مجمعه ١٢

شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها واجتمع

١٢ كلام وكلام ١٢ شيت المتفرقة ١٢ اى مقاصدها ١٢ اى فوائدها النخبه ١٢

فى كتابه ما تفرق فى غيره فلهذا علف الناس عليه وساروا

الضمان مجذوف اى زبده الناس ١٢

لسيره فلا يحصى كوناظوله ومختصر ومستدرك عليه و

بيان لعلف ١٢

مقتصر معارض له منتصر فسألنى بعض الاخوان ان

الخص لهم المهم من ذلك فلخصته وراق لطيفه سميتها

١٢ قليله ١٢

نخبة الفكر فى مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته و

١٢ بيان ١٢ اى المحدثين ١٢

سبيل انتهجته مع ما ضمت اليه من شوارد

١٢ اى الملخص ١٢

له قوله نخب فوائدها الخ نخب كصرد جمع نخبة كنقطة وهى خيار

الشئ وضامير فوائدها راجع اما الى الغير والتاثير باعتبار كونه عبارة عن

مع ام ضممتها اليه زدها عليه بين المصنوع بقوله من شوارد الفوائد الشوارح جمع شاره من شئ البعبه اذا نفر والحاصل انى ضمت
اليه من النكات الحسنه والنفائى المعجبه التى هى كالفوائد الشوارح فى تعسر الوصول اليها وزوائد الفوائد لعله
كتايه عن النكات التى اخترعها من عتده وعبها بالزوائد هضم لنفسه ١٢ ملخص الشروح عه اى فى الدين
وفى هذا الفن ايضا ويحتمل الحقيقة ١٢ ش

المقابل ان الحديث مختص بزيادات الاحاديث المرفوعة والحال ان اعمر شموله رواية الصحابي والتابعي لعله على التغليب كذا في شرح الشرح **قوله** فكل حديث
 الخ الفاء للتفصيل وقيل للتعميل للتشريع لانه اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلقا لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسهما كما لا يخفى
 قيل نسيان الحديث قد يكون انشوا فكيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب فبينهما عموم وخصوص من وجه وهذا كما ترى
 وجهه لا يخفى **قوله** ملخص الشرح وعبرهنا اي في المتن بالخبر حيث قال الخبر اما ان يكون له طرق الخ وله ليل الحديث اما ان يكون له طرق الخ فيكون
 اشتمل قال الشارح اي على القول الاخير حتى
 يكون ما ذكره بعدة من الاحكام يتناول خبرا لرسول
 وغيرة اقول رعاية القول الاخير واهمال
 المتوسط مع كونهما محالين لقول الجمهور
 ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على
 ان الشمول على جميع الاقوال كما سياق فيكون
 من المصطلح قال التلميذ لانه يتناول المرفوع
 عند الجمهور اقول هذا مبتدئ على ان المراد
 بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من
 حيث الجمع وليس كذلك بل المراد
 بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة وظاهره لا يقتل المرفوع على القول
 الثاني قال لهم قولي ليكون اشتمل باعتبار
 الاقوال فاما على الاول فواضح واما على
 الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبت
 الاصح ثبت الاخص اما على الثاني فلا اذا
 اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارد
 عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا
 يعتبر ذلك فيما رجع عنه هو الحديث من
 باب الاولى انتهى اقول هذا ابرشك
 الى ما قلنا من ان المراد بالشمول
 هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة قال التلميذ ما ذكرته اولى
 اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو
 قوله كلما ثبت الاصح ثبت الاخص
 مع الاطناب المختل انتهى قوله

باعتبار الترادف ويتناول المرفوع والنقطة عند من غير الجمهور

المقابل ان الحديث مختص بزيادات الاحاديث المرفوعة والحال ان اعمر شموله رواية الصحابي والتابعي لعله على التغليب كذا في شرح الشرح **قوله** فكل حديث
 الخ الفاء للتفصيل وقيل للتعميل للتشريع لانه اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلقا لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسهما كما لا يخفى
 قيل نسيان الحديث قد يكون انشوا فكيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب فبينهما عموم وخصوص من وجه وهذا كما ترى
 وجهه لا يخفى **قوله** ملخص الشرح وعبرهنا اي في المتن بالخبر حيث قال الخبر اما ان يكون له طرق الخ وله ليل الحديث اما ان يكون له طرق الخ فيكون
 اشتمل قال الشارح اي على القول الاخير حتى
 يكون ما ذكره بعدة من الاحكام يتناول خبرا لرسول
 وغيرة اقول رعاية القول الاخير واهمال
 المتوسط مع كونهما محالين لقول الجمهور
 ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على
 ان الشمول على جميع الاقوال كما سياق فيكون
 من المصطلح قال التلميذ لانه يتناول المرفوع
 عند الجمهور اقول هذا مبتدئ على ان المراد
 بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من
 حيث الجمع وليس كذلك بل المراد
 بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة وظاهره لا يقتل المرفوع على القول
 الثاني قال لهم قولي ليكون اشتمل باعتبار
 الاقوال فاما على الاول فواضح واما على
 الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبت
 الاصح ثبت الاخص اما على الثاني فلا اذا
 اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارد
 عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا
 يعتبر ذلك فيما رجع عنه هو الحديث من
 باب الاولى انتهى اقول هذا ابرشك
 الى ما قلنا من ان المراد بالشمول
 هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة قال التلميذ ما ذكرته اولى
 اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو
 قوله كلما ثبت الاصح ثبت الاخص
 مع الاطناب المختل انتهى قوله

عند علماء هذا الفن مراد للحديث وقيل الحديث ما جاء
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل
 من يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري لمن يشتغل بالسنن النبوية
 الحديث في معنى الخبر
 كمنطلق القصص
 منسوب الى الاخبار جميع خبر
 هذا الفرق
 من
المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل حديث خبر من غير
عكس غير هذا الخبر ليكون اشتمل فهو باعتبار وصوله اليه ان
 له قوله عند علماء هذا الفن الخ اي اصول الحديث قال الشارح علم ان علم اصول الحديث علم يعرف به احوال الراوي و
 المراد من حيث القبول الرد موضوعه لا الراوي الذي من حيث ذلك وغاية ما قيل وما يرد من ذلك مسائل ما ذكر في
 كتبنا عن المقاصد كما ذكر الشيخ زكريا في شرح الفية العراقية انتهى اقول قوله ما قيل وما يرد اي قبول ما يصح لقبول
 راجعا لا يصح لقبول قوله مسائل ما ذكره كقولهم زيادة الثقة مقبولة والمضاف ثمانية من هو اثنى منه وكقولهم
 القوى لا يؤثر فيه موافقة الضعيف اعجب **قوله** الخبر الخ كان الاولى ان يبين معنى الحديث ثم يقول الخبر مراد به
 لعله ائتمن على شهرته والحديث في اللغة ضد القديم في اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدا وتقريرا سنة
 حتى في الحركات السكنا في اليقظة والنام كما ذكره السيوطي وفي الخلاصة والصحابي والتابعي الخ ورواه السنة
 عند الاكثر كما قال الشارح اقول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه ما اضيف اليه صلى الله عليه وسلم على انه قوله او فعل
 الخ ليشتمل الضعاف والشواذ والمكررات للمؤمنين وغيرهما من اقسام المردود ولا تنس هذه الغاية في جميع هذا الكتاب
 اعجب **قوله** بالخبر الخ وهو علم يضبط بدوات الحوادث والوقائع كجلوس السلاطين على السرى استيلاء
 هو البلاد ووقوع الفتح والطاعون وغيرهما من الامور التي لا تعد ولا تحصى **قوله** المحدث الخ فيه ان مقتضى

من جهة الروي لا لا من جهة اخرى كمن شاع في قائله خبره

من جهة الاختصاص وقيل له

ما ذكرته اولى اقول قد عرفت انه مبني على علم فهم المراد بالشمول قوله في هذا التقرير ما لا يصح اقول لعل مراده قد س
 سره ان كل ما يعتبر في ثبوت الاصح وقبوله لا يتصور بدون ثبوت الاصح وقبوله لا يتصور بدون ثبوت الاصح
 وقبوله فقول لا يصح لا يصح تعريفي المناقشة في اللفظ وهو ليس من دأب المحصلين قوله مع الاطناب المختل اقول هذا اقول بلا
 محنة ولا زدي اي الاطناب اخل في فهم المقصود وهذا من سوء ادبي في جناب استاذك كما هو دأب في سائر الحاشية اعجب **قوله** (حاشية الحاشية) الشارح

الى المطلوب مطلقا ههنا على اسماء واداة المتن وللقوم ههنا اشكالات لا تشتغل بذكرها تارة ويدفعها اخرى اذ قصارى امرهم يرجع الى المناقشة اللغوية وهي كما ترى ١٢ عجب **له قوله** وتلك الكثرة الى الاشارة الى الكثرة نفسها اى الكثرة نفسها احد شروط التواتر اذ اردت غير معروض لا اعتبارا لمصر في عدد معين بل تكون معروضة ومتليسة يكون العادة قد احوالت الخ لان الكثرة تكون العادة قد احوالت الخ كليهما احد شروط التواتر حتى يتوهم المناقشة بين هذا القول والذي سياتى منه من عدد الكثرة شروطا كون العادة قد احوالت الخ شروطا

اخر اذ يتوهم ان الكثرة نفسها شروط كما سياتى من المهم فلا حاجة الى تنبيه بقوله بل تكون العادة قد احوالت الخ ونظيره ما يفتال في اسباب منع الضر ان التانيث مثلا اذا تحقق مع العلمية

سبب والعلمية نفسها سبب آخر لان التانيث والعلمية كليهما سبب واحد ولان التانيث نفسه سبب بلا اشتراط العلمية ١٢ عجب **له قوله** توأطوا هو الخ التوأط هو ان

يتفق قوم على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يقول احد خلاف صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة ولا اتفاق على اختراع ١٢ كذا في الحاشية ١٢ عجب **له قوله** ومنهم من عينه في الامانة وتمسك بعدد شهود الزنا وقيل في

الحبسة واعتبر عدد اللعان وقيل في السبعة ونظر الى عدد الا فلاك والارض والادام وغيرها وقيل في العشرة وقال اقل عدد الجمع الذي يفيد خيرة العلم عشرة وقيل في الاثني عشرة تنبث بعدد التقبل في قوله نعم ويعتبرنا منهم اثني عشر نقيبا وقيل في الاربعين

ذكر ان حين نزول قوله تعالى **لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنَ الْبَيْتِ سَبْعَةٌ** الله ومن اشبك من المؤمنين كان المؤمنون اربعين وقيل في السبعين وتعلق بعدد اصحاب موسى عليه نبينا الصلوة والسلام في قوله تعالى **وَإِذَا رَمَوْهُ سُوًى فَهُمْ سَبْعِينَ** رجلا وقيل غير ذلك فقل عشرون واعتصم بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثلثمائة وبضع عشر استشهد بعد اهل البدر والتقريب في الكل مع ما له عليه مبسوط في المطولات وهذا ما لخصته من الحواشي مع زيادة ونقصان ١٢ عجب

يكون له طرق اى اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق وفعل في

الكثرة يحجب على فعل بضمين في القلة على افعلة والمراد بالطرق

الاسانيد الاسناد حكاية طريق المتن المتن هو غاية ما ينتهى اليه

الاسناد من الكلام وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذ اوردت بلا

حصر عدد معين بل تكون العادة قد احوالت توأطوهم على الكذب

وكذا وقوعهم من اتفاق من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على

له قوله طرق الخ جميع طريق بمعنى السبيل وهو ما يوصل الى المقصود المحسب استيعاب الموصول الى المطلوب

المعنى ١٢ ش **له قوله** لان طرقا اى اعماسنا الطرق بالاسانيد الكثيرة لان المراد بالطرق ههنا الاسانيد ولما كان الطرق جمع كثرة بالطريق يكون الطرق الاسانيد الكثيرة هذا حاصل كلامه على طبق مرامه فلا يرد ان قوله المراد بالطرق الاسانيد مستدرك لانه قد فهم من تفسيره الطرق بقوله اى اسانيد كثيرة فتأمل فيما تلونا

عليك ١٢ لمخلص اشترط **له قوله** والاسناد الخ اقول الطريق يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا و

على اسماء واداة الحديث اصطلاحا ويقال لها الاسناد ايضا فقال المهم ان المراد بالطريق الذي يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا ههنا هو الاسناد هي حكاية طريق المتن اى اسماء واداة بنا على ان الاضافة

ببانية على ما نقل عند فرجه حاصل الكلام الى ان المراد بالطريق الذي وقع في المتن ويطلق على ما يوصل

المؤمنين كان المؤمنون اربعين وقيل في السبعين وتعلق بعدد اصحاب موسى عليه نبينا الصلوة والسلام في قوله تعالى **وَإِذَا رَمَوْهُ سُوًى فَهُمْ سَبْعِينَ** رجلا وقيل غير ذلك فقل عشرون واعتصم بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثلثمائة وبضع عشر استشهد بعد اهل البدر والتقريب في الكل مع ما له عليه مبسوط في المطولات وهذا ما لخصته من الحواشي مع زيادة ونقصان ١٢ عجب

والاسناد

تلك الواقعة اوفى غيرها ولعل هذا لا يخفى على اللبيب ١٢ **عب** **له قوله** من ابتداء الخ قال الشئ هذا اذا كان له ابتداء وانتهاء وما اذا لم يكن له ذلك فالاستواء ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع من الصحابة على وجه التواتر انتمنى اقول لعل المراد من ابتداء ما بدأ نقله فالجاءل انه اذا صدر النقل او اصد عن جمع كثير غير محصور واذا وصل اليها وصل بجمع كثير غير محصور وهكذا حال الوسط وصدور النقل يكون له ابتداء بالضرورة وقوله كما اذا سمع من الصحابة على وجه التواتر فليست احصله فان

كل خير متواتر يكون هكذا وكل ما لم يسمع من الصحابة على وجه التواتر فليس بمتواتر بالضرورة اذا نقل من النبي صلى الله عليه وسلم واذا نقل من غيره عليه الصلوة والسلام ممن ينقل عنه او لا يكون جميعا كثيرا ولعل هذا ظاهر على اللبيب ١٢ **عب** **له قوله** والمراد الخ اقول هذه العناية بحسب النظر الجليل والا فذلك يحكم بان الكثرة المذكورة مفهوم كلى يستحق في ضمن احاد معينة واعداد متشخصة كمائة والف وغيرها فانقصا ومقابلته في تلك الاعداد والا حاد لا في الكثرة نفسها فالقول بنقصانه وزيادة له لا يخلو عن مسامحة ولا يحتلج في صدره ان الكثرة كلى مشكك فيجزى صدقه بالزيادة والنقصان قلت هب الا انه لا يظهر لا شترط عدم النقصان معتم فانها اذا تحققت ولو في ضمن عدد ناقص من العدد الاول

من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل

اي من العلماء ١٢ اي عند المتواتر ١٢

في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في

غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد

المذكور ١٢

فاذا العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص

اي فاذا علم العلم ١٢

اي ذلك الافادة ١٢

فاذا ورد الخبر كذلك انضاف اليه ان يستوى الا مرفيه في الكثرة

اي بالكثرة الغير المحصورة ١٢

المذكورة من ابتدائه الى انتهائه المراد بالاستواء ان لا تنقص

وصوله ١٢

صدوره ١٢

الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد الزيادة هنا

له قوله وتمسك كل قائل بدليل اي آية او حديث كذا في شرح الشرح جاء فيه ذكر ذلك العدد كما بينا فاذا اي جاء فيه افادة ذلك العدد العلم بالنسبة الى امر خاص وليس بلازم ان يطرد اي ذلك العدد بافادته العلم في غيره اي غير ذلك الامر الخاص فان حصول العلم من احاد معينة في واقعة معينة في زمان معين لا يستلزم حصول العلم منهم في غير ذلك الواقعة اوفى مثل تلك الواقعة في غير ذلك الزمان فضلا عن حصول العلم من غيرهم معدودين بذلك العدد في مثل

عب **له قوله** اذا الزيادة الخ لانه اذا حصل العلم بخبر الف مثلا فحصول العلم بخبر الفين لا شك انه اولى بالحصول ١٢ كذا في شرح الشرح **عب** اي بآية او حديث ١٢ **عب** لفظ الفاء ليجوز العطف ١٢ **عب** باختصاص المخبرين ١٢ **عب** اي الامور الكائن في الكثرة ١٢ **عب** عن العدد الذي احاله العادة الخ ١٢ **عب** اي باب الخبر ولو متواترا ١٢

العلم لا في العدم انتهى القول هذا يرشدك الى ما قلنا سابقا في الحاشية المارة على قوله والمراحب الاستواء لان مقتضى الكثرة الخ قال التلميذ الكلام الاول هو الصحيح وقوله فالسبعة الخ ليس بشئ اولاد دخل بصفات المخبرين في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا كذا انتهى قوله لادخل لصفات المخبرين الخ اقول هذا باطل فاننا تعلم بان شرط كونها لو هي العشرة المبشرة حد ثانيا يحصل لنا الجزم به بلا توقف لوروى العشرة من حفاة الاعراب الذين لا تعلم صدقهم ضبطهم لا يحصل لنا الجزم بل الظن ابتداء الكلام سقطت قال شارح مشير الى قول التلميذ وشرطا هو قوله ان التواتر لا يبحث فيه عن رجاله اقول وحتى

قوله ان التواتر من حيث هو متواتر لا يبحث

عن رجاله من اقرع سمعك ان الحكم على

الاشتق وما في حكمه يدل على علية الماخذ اذا

عرفت هذا فنقول حصول التواتر من جهة

الصفا شئ والبحث والتفتيش عن احوال

رجال المتواتر من حيث هو متواتر شئ اخر

لزم بينهما اصلا والممنوع هو الثاني

لا الاول كيف دلوه يحصل التواتر

من جهة الصفات اصلا لصاها

حكمهم بعدم تعيين العدد في التواتر

باطلا لانه اذا قطع النظر عن صفات

المخبرين فحصول العلم من عشرة

مثلا وعدم حصوله من عشرة اخرى

لا شك انه ترجيح بلا مرجح فظهر

ظهورا في غاية السطوح ان القول

بانه لادخل لصفات المخبرين

في باب التواتر كذا القول بالمشافاة

بين قولهم التواتر لا يبحث عن رجاله

وبين حصول التواتر من جهة الصفات

ناش عن قلت تدبر فا حفظ فانه يفتك

في كثير من مواضع هذا الكتاب ١٢ عيب

هـ قوله وكان مستند انتهاهم

الحس الخ اي السماء ان كان المخبر

به من قبيل السموات او الارض

ان كان من قبيل المبصرات فاعط

هذا القياس واغاثي ههنا بالواد

العاطف وتركها في الشروط الاخرى ما عدا الى استقلال هذا الشرط قاته يتحقق بدون تحقق الكثرة بخلاف الشطين

الباقيين فانهما صفتان للكثرة ولا يتحققان بدونها فتأمل ١٢

الدرية ١٢٠٠
مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستند انتهائه الامور
لزيادة الدلالة اليقينية ١٢٠٠
اي ما يستند اليها ١٢٠٠

المشاهد والمسموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرفاذا اجتمع
اقتضاه ١٢٠٠

هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احوالت العادة توافيقهم
اخذها ١٢٠٠
ثانيها ١٢٠٠

وتوافيقهم على الكذب وواحد من مثلهم من الابتداء الى انتهائه وكان
ثانيها ١٢٠٠
هـ

له قوله مستند انتهائه الخ اي يكون اخر ما يؤيد اليه الطريق ويترجم عن هذه الاسناد مثل رأيت و سمعت من فلان قيل خسرهما بالذكو اعتبارا للذالك الا فالشروط انتهائه الى مطلق الحس الشامل للحواس الخمس الظاهرة من الذوق واللمس والشم والسمع والبصر كما يشعر به كلامهم فيما بعد وقيل خسرهما لان البحث في المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم ونعملة تقريه لا في مطلق التواتر الاول من المسموعات والثاني من المبصرات وترك غيرهما للمقايضة عليهما وقيل المراد بالمشاهدة ما يقابل الغيب فتناول مطلق الاحساس فقوله المسموع تحميم بعد تعميم تغلق اكثر الاختيارية هذا هو الشرط الرابع ١٢ شرح الشرح له قوله لا ما ثبت الخ كوجود الصانع وقدمه قدم صفاته وحديث العالم يفهمه انه ومركباته وكزيادة عدد الاثنين على الواحد ١٢ شرح الشرح له قوله فاذا اجتمع الخ قيل هذا الى قوله انتهائهم الحس مفسر لقوله السابق فاذا ارجح الخبر كذا في انصاف الخ فكانا مستخدمين قوله الا في فهذا هو المتواتر جزاء واحد هـ حال كونه مقيدا بقوله الا في وانصاف الخ وتمتد جزاء الاخر بخلاف يدل عليه المذكور ١٢ عيب له قوله عن مثلهم الخ قال المسموع في تقريره هذا المحل المراد مثلهم في كون العادة تحيل توافيقهم على الكذب ان لم يبلغ عددهم فالسبعة العدل ظاهر او باطنا مثل العشرة العدل في الظاهر فقط مثلا فان الصفات تقوم مقام الذات بل تعيد قول سبعة صلحاء العالم ولا تنفذه قول عشرة دونهم في الصلاة فالمراد حينئذ المماثلة في افادة

العاطف وتركها في الشروط الاخرى ما عدا الى استقلال هذا الشرط قاته يتحقق بدون تحقق الكثرة بخلاف الشطين

الباقيين فانهما صفتان للكثرة ولا يتحققان بدونها فتأمل ١٢

عنه افادة العلم قليل لاجابة الى هذه الزيادة فانه يغني عنها قوله مالم يجتمع شروط المتواتر واجيب عنه بان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقيد مالم يجتمع الحصر فقد بروفه ما في ١٢ عب **له قوله** او بهما الخ عنات على قوله اما ان يكون له طرق يحدف الفعل المعلوم على طريقة قولهم علقت ثبنا وما زبنا ماذا فالعنه ان الخيار اما ان يكون له طرق بلا حصر او مع حصر وان يرد بهما فقط او بواحد فلا يرد ان التفسير فاسد لفظا او معنى أما لفظا فلبقاء ما بلا اختها حيث لم يعطف شي

علم قوله ان يكون لا بواحد بل بواحد او ما مع

فلان تقرير الكلام يكون هكذا او يكون

له طرق مع الحصر لواحد ولا يخفى

فسادة ١٢ ملخص الشرح

له قوله والمراد بقولنا ان يرد

بأشياء الخ اقول هذه العناية تدل على

ما قلنا في الحاشية السابقة

من العطف بحدف الفعل

المعطوف قيل الاول ان يقول

والمراد بقولنا ان يرد بأشياء او

بواحد ان لا يرد باقل من اثنين او

من واحد الخ لان حكم الواحد حكم

الاثنين اقول لعل ترك اعتماد على

المقابلة فانهم ١٢ عب **له قوله**

اذا اقل في هذا العلم اى علم

اصول الحديث يقتضى على الاكثر

استد الحديث بسلاسل واتققت

في موضع على اثنين فقط او واحد

فقط يعد ذلك الحديث عزيزا او غريبا

وهذا معناه قضاء الاقل ورجحانه

على الاكثر فتأمل ١٢ ملخص الشرح

له قوله فالاول المتواتر قليل في نظر

لان الاول وهو ما لا طرق بلا حصر ليس

بمتواتر فانه اذا لم يحصل الشرط المذكور

لا يسمى متواترا كما صرح المصنف في الشرح

وهو المفيد للعلم اليقيني اى الضروري الذي

يضمطر اليه الانسان بحيث لا يمكن دفعه والحصر اضافي لان المشاهدة ايضا تقيد اليقين اقول او يقال الحصر حصر المسند اليه في المسند الى المتواتر لا يفيد

الا اليقين فاخرج اى التقييد باليقيني نظري قال الشاى الخبر المفيد للعلم بالنظر عن مفاد المتواتر اقول الصواب ان يقال اى العلم الحاصل بالنظر عن

مقاد المتواتر وجهه لا يخفى على ذي فطنة والخطاب مع على ما في تقريره بشروط التي تقدمت قيل قوله بشروط لغولته داخل في مفهوم المتواتر واجيب بانه

منفرد بالاول المفيد اى الاول مع شروطه هو المتواتر وهذا يتدفع النظر السابق فتأمل ١٢ الشرح الشرح مع زيادة

ان الشرط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم هو

المذكورة سوى حصول العلم ١٢

كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض لما مع وقد وضع

بهذا التقرير تعريف المتواتر وخلافا قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع

فقد بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

ثمة

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاث فصاعدا

وغيره فافهم^{١٢} عيب **قوله** وقيل الخ القائل امام الحرمين من الاشاعرة والواحيين البصري واللعبي من المعتزلة كذا قيل ثم اقول هذا التزام ليس في موضوعه لانه اما ان تعين مفهوم المتواتر عند الفريقين وهو الذي قدم تعريفه فلا يتصور التزام لان افادة العلم الضري حاشي في مفهومها ولم يتعين فلا يلبي التزام قبل تعيين محل هذا ما عتدى ولعل الله يهديك بعد ذلك امرا^{١٣} عيب **قوله** الانظريا الخ اي علمنا حاصله بالنظر بان يقال هذا خبرا غير جملة يستحيل توافقه على كذا بالخ وكل خبر هذا شأنه فهو صادق فهذا الخبر صادق والجواب الظاهر العلم الحاصل بالمتواتر لا يتوقف على هذا الترتيب

والنظر^{١٤} النظري ما يتوقف حصوله على النظر كما تقر في موضع فتذكر^{١٥} عيب **قوله** او منظومة الخ كقولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو صادق فريد صادق ثم اعلم انه نظري في هذا التعريف بان المراد بالامور المعلومة اما اليقينية كما يقتضيه مقابلة الظن فيخرج الفكر بالواقع في التصورات والجهليات او المعلوم مطلقا فيستدرك قولنا منظومة اقول ولا يبعد ان يجاب باختصار الشق الاول^{١٦} الفكر لا يقع في التصورات على ما هو مذهب الامام وكذا في الجهليات من حيث انها جهليات وفيه ما فيه^{١٧} عيب **قوله** فلو كان الخ اي لو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظريا لما حصل للعالمى لانه لا يقدر على انظر الفكر والثاني باطل فامقدهر مثله ولما بطل كونه نظريا ثبت كونه ضروريا وهو المدعى ولعلك تتظن ان الضروري ههنا هو المتقابل للنظري والا لما استلزم بطلان النظرية ثبوت الضرورة ولا يتخلل ان المقصود من هذا القول هو ابطال النظرية لا ثبات الضرورة لانه يبقى حينئذ ثبوت الضرورة بلا دليل على انملا يتحقق التزام كما لا يخفى على ذي تامل صادق فالقول بان الضروري

المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فاخرج النظرى على ما ياتي تقريره
 من نسبة الخاص الى العام^{١٨} خبر^{١٩} للمتن^{٢٠} على مقتضى التنزييل^{٢١} من خروج^{٢٢}

بشرطه التي تقدمت اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق

وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضري وهو الذي

يفضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظريا وليس
 مقصلا^{٢٣} فيكون الاستثناء^{٢٤} اي جزمي^{٢٥} صلا^{٢٦} القول^{٢٧}

بشي لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي
 اي الخاص^{٢٨} العام^{٢٩} منسوب الى^{٣٠}

اذ النظر ترتيب امور معلومة او منظومة يتوصل بها الى علوم او
 العلوم بالمتواتر^{٣١} قريب^{٣٢} منظر^{٣٣} على^{٣٤}

ظنون وليس في العالمى اهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل
 اي انظر^{٣٥} الترتيب^{٣٦}

له قوله اليقين هو الاعتقاد اي الادراك على وجه الاذعان خروج به التصورات كلها الجازم اي القاطع تجوز الجانب المخالف للنسبة المدركة خروج به الظن المطابق للواقع خروج به الجهل المركب قيل الاولى ان يزيد قيلا لثابت يخرج التقليد واجيب بان المراد بقوله الجازم هو القاطع احتمال الجانب المخالف مطلقا وجدا التشكيك او لا فتدبر^{٣٧} ملخص شرح الشرح **قوله** ان الخبر المتواتر بيان لقوله هذا وهو الظاهر

ههنا ليس مقايلا للنظري لعله ليس بصواب فامل^{٣٨} عيب **ع** اي العلم الذي هو قسم من اليقين^{٣٩} **ع** الاعتقاد ربط القلب بالنسبة^{٤٠} **م** اي كون المتواتر مفيد للعلم الضروري يعني ان الخبر المتواتر الخ^{٤١} **ل** اي يقبله بلا اختيار وبلا نظر فلا يتوهم ما يتوهم^{٤٢} **ل** الذي لا يصلح للنظر فلا يتوهم ما يتوهم^{٤٣} **ل** كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث^{٤٤} ١٢

العلم بلا استدلال أي يحصل العالمية بها بلا استدلال لحصول نفسها لانها تحصل بلا استدلال والعلم النظري أي الصورة الحاصلة بالنظر الفكر
تفيدة ولكن مع الاستدلال أي تحصل العالمية بها لكن مع الاستدلال لحصول نفسها لانها لا تحصل الا بالاستدلال فافهم ١٢ عب
له قوله على الافادة الخ أي افادة الصورة الحاصلة العالمية وانما عبر بالاستدلال على الافادة عن الاستدلال لحصول نفس الصورة الحاصلة
كما قلنا انما تجبر المسلمون عن اللازم ولا تلتفت الى ما ذكرنا الشرح في توجيه هذا المقام ١٢ عب **له قوله** وانما يهتتم الخ اقول حاصله ان

للمتواتر حيث يتبين الادنى كونه خبرا كمالا

والثانية كونه مستحلا على الشروط المذكورة

فمن حيث كونه خبرا يصلح ان يكون مضمونا

عن في علم الاستاذ فلذا ذكرته في الاصل أي

المتن ومن حيث اشتماله على الشروط المذكورة

لا يصلح ان يكون مضمونا عنه في علم الاستاذ

فلذا لم اذكر شروطه في المتن بل في الشرح

والمتن والشرح وان كانا للكتاب واحد

الا انه فوق ما بين ذكره في المتن وذكره

في الشرح فامل ١٢ عب **له قوله**

علم الاستاذ الخ اقول حاصله ان المبعوث

عنه في حكم الاستدلال هو الخبر الذي

يصلح ان يقتضى عن احوال رجاله

من حيث عد التهم وضبطهم وصيغ

ادانهم من قولهم سمعت وحديثا

الى غير ذلك بعد وصوله اليه

ليعمل به ان يصلح للعمل او يترك ان

لم يصلح له المتواتر من حيث اشتماله

على الشروط المذكورة لا يصلح لان

يقتضى عن احوال رجاله بعد وصوله اليه

لان وصوله من حيث هو كذلك لا يتناقض

عن افادة اليقين فلا يصلح للرد تكليف

يصلح لان يقتضى عن احوال رجاله ليحل به

او يترك فافهم ١٢ عب

عه أي للعوام المبدول عليه بلفظ

العامي ١٢ عب الاظهر ان يقول

اذا الضروري يحصل بلا استدلال والنظري يحصل به ١٢ عب

فرق آخر بين الضروري والنظري ١٢ عب

المتقاة الى الخامس ٢٢ عب من العدالة والضبط وغيرها

١٢ عب سمعت وحديثا وخبرنا ونحوها ١٢

له قال التمسيد هذا يؤيد ما قلنا من انه لا دخل بصقات المخبرين اقول قد سبق منا حجة فلا تأسد ١٢ عب

له ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري ١٢ عب

الضروري يفيد العلم بلا استدلال النظري يفيد ولكن مع الاستدلال

على الافادة وان الضروري يحصل لكل سامع النظر في الحصول الا

لمن له اهلية النظر وانما يهتتم شروط التواتر في الاصل لانه على

هذه الكيفية ليس من مباح علم الاستاذ اذ علم الاستاذ يجب فيه عن صحة

الحديث وضعفه ليعمل به او يترك به من حيث صفا الرجال وصيغ

الاداء والمتواتر لا يبحث عن جاله بل يجب العمل به من غير بحث

له قوله اذ الضروري الخ قال التمسيد الضروري ههنا مئة العلم فيصير معنى التركيب اذ العلم الضروري

يفيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى قال الشارح ويمكن دفعه بان التقدير الطريق الضروري

انتهى اقول ولا يخفى ما فيه فان المقصود هو الفرق بين العلم الضروري والنظري لا بين طريق العلم الضروري و

النظري للعوام قوله يمكن ايما هو اليه ثم اقول يمكن ان يقال ان العلم المفيد بمعنى الصورة الحاصلة

والعلم المقاد بمعنى العالمية فعنه الكلام ان العلم الضروري أي الصورة الحاصلة بلا نظر وذكر يفيد

ليس على ما ينبغي ١٢ عيب **له** قول وما ادعاه الخ حاصله ان الاحاديث الكثيرة مروية بطرق كثيرة عن رجال مشهورين مرصوفين بصفات تقتضي احواله العادة تواطؤهم على الكذب او صدورهم منه اتفاقا فانقول بقليل او عدم وجوده ناش من غفلة عن كثرة الطرق واحوال الرجال قال التميمي انه تقدم ان المتواتر ليس من مباحث علوم الاسناد وان لا يبحث فيه عن احوال رجاله انتهى اقول بجمله وقوته ان ما تقدم سائفا هو ان المتواتر من حيث انه متواتر ومشتمل على الشروط المذكورة ليس مما يبحث عنه في ذلك العلم ومعنى هذا الكلام هو ان كثرة الطرق واحوال الرجال صارت مقتضية

فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم

قد سبق توجهه ١٢

يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حد من كذب على متعمدا فليتبوا
 اي يقل ١٢ بحيث لا يكاد يوجد ١٢ اي لا تواتر ١٢

مقعدة من النار ما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من
 ابن الصلاح ١٢

العدل ان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال
 اي كلام من الادعاءين ١٢ الاسانيد ١٢

الرجال و صفتهم التقتضية لا بقاء العاد ان يتواطؤا على الكذب او
 عطف تفسير ١٢ عطف تفسير ١٢ عطف تفسير ١٢

يحصل منهم اتفاقا ومن احسن يقربه كون المتواتر موجوا وجود
 الكذب ١٢ ان الكتب المشهورة ١٢ ان الكتب المشهورة ١٢

كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم
 دست تروان ١٢ كلاب في سلم غيرهما ١٢

له قوله يوز وجوده الخ اي لا يوجد في وقت من الاوقات الا وقت الادعاء فان قيل فلهذا لا يتقوى الفرق بين دعوى ابن الصلاح من العزة ودعوى غيره من العلم قلت نعم انما الفرق بينهما عنواني ومقصودهما واحد على هذا يندفع ما قيل ان ادعاء التواتر في حديث من كذب الخ لا يفي القلة فكيف الاستثناء ١٢ عيب **له** قوله في حديث من كذب الخ لان رواة ازيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرة ثم له تزل رواته في ازدياد مع اجتماع الشروط كذا في شرح الشرح اقول فلفظ الادعاء

فلاهاذا العلم ثبت بهذا الدليل وجود المتواتر لا مكانه ولعله لم ينظر الى قوله المتواتر مجرد وجود كثرة وان اراد ان الوجود لا يشي بهذا الدليل فهو منع بطلب بلا قدح في مقدمه دليله وذلك غير مسموح قتال ١٢ عيب **له** المذكور في ضمن المتن والشرح ١٢ عيب **له** ابن حبان والحازمي ١٢ عيب **له** الادري لأحواله العادة ١٢ عيب **له** لا بقاء العقل عادة ١٢ عيب **له** اي وجودا كثيرا باذنا فذا الموصوف الى الصفة ١٢

لنواتر الخ لا انه يحد ثبوت تواتره ومن حيث انه متواتر يبحث عن احوال رجاله و صفتهم حتى يكون منافيا لما سبق ولعل هذا ظاهرا لمن لم يدا في حدس وقد مر هذا من الكلام المتقدم بهذا الكلام فارجح اليه ١٢ عيب **له** قوله من احوال الخ تحرير الدليل على خطئه ان يكون هكذا او اجتمعت كتب الاحاديث المشهورة المنطوقة بصحة نسبتها الى مصنفاتها على احوال حديث مع تعدد يقتضي احواله العادة الى آخر الشروط لكن ذلك الحديث متواتر با بصيرة لكنها قد اجتمعت على احوال احاديث كثيرة مع تعدد طرقها الى آخره وهذا محض قول ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة فتكون تلك الاحاديث متواترة هذا وقد يناقش في هذه الدليل بان انه ان اراد اجتماع تلك الكتب مع اتفاقها على لفظ الحديث فالتقتضية الاستثنائية ممنوعة وان اراد اجتماعها اسطقا فلا تأثير التماس لان المنة ارفع فيه هو مجرد التواتر اللفظي ١٢ عيب **له** قوله بالبناء الخ قال التميمي ندأ ان يقول بالبناء في وجود المتواتر لا في احوال وجوده انما على ما نقول اقول هذا الكلام ليس له وجه فلاهاذا العلم ثبت بهذا الدليل وجود

له قول المقطوعة الم قال المبيد ان سلم القطع فهو بنفس النسبة لا بصحتها على ما لا يخفى انتهى وقال الشارح اقول في ايض ان هذا انما يثبت التواتر المحض لا العقل في الكلام فيه غاية ما ينفذ وجود التواتر الذهني الى صاحب الكتاب انتهى اقول اقول بان نفس النسبة مقطوعة لا محتها لا يكاد يصح لان محنة النسبة هي مطابقتها للواقع والقطع بالنسبة ليس الا لقطع بمطابقته كما لا يخفى وان اختلف في قلبك ان معنى النسبة هو انتساب الناس فالجمله ان انتساب الناس ان كان مقطوعا عليه الا ان محنة ذلك الانتساب يقتضيه فادفع بان هذا لا معنى لايلا ثم قل ان سلم القطع لان قطع

فالمنع عليه كما يدل عليه قولان سليم فكأية

صرحی و قول الم شارح و فی ایضاً الخ اقول

ان اراد به انه انما ثبت التواتر المعنوي

لا اللفظ الى صاحب الكتاب ومع كونه

ظاہر البطلان یتانی آخر کلام و ان

اراد انه لا يثبت التواتر اللغوي الى

قائله فلامرید ع المعصیل مفهم قوله

فہرہتا هو القطع بحیث نسبتہا الی

مصنفها حسب ٢ عبد الله قوله

ومثل ذلك انه كحدث الشفاء والمرض

وشق القمر حزن الحذاء وحلث

الامة من قولش، وحدث اهتز

العش على موت سعد و أمثالها

۴۱۲ (۱) فی شرح الشرح ۳۱۲

الثاني: مستأجروا المشقة، نحو: ٥

وَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي

وتوله وهو اول السام الاحاد
جاءت به قبة وقباس الى مكة

بجملۃ معارضة وقوله ماله طرق

بذل من قولنا اول اقسام الاحاد و

أعاد نقطة هوكاية عن المبدأ القوي

الفصل بينه وبين الخير، شرح الشرح

مع تغییر لیسیر که اول در هوالمستفیض

الحج قال الشارح لفظه رأى في المتن منون و

في الشرح مضاف وهو غير مستحق المزمع

لكن لما كان الكتابان بمنزلة كتاب واحد

شرقاً وغرباً المقطوعة عند هم بصلحة نسبتها إلى مصنفيهما إذ اجمعت
وجنوباً وشمالاً ١٢ القطوع ١٣
أي تلك الكتب ١٤ أي أهلها ١٥
عبارتان ١٦

على اخراج حد وتعدت طرقه تعد انجيل العادة تواطوه على

الكذب الى اخر الشروط افاد العلم اليقيني بصدقه نسبت المقاتله ومثل
 اى الاجتماع المفقود مع قتلها اذا اجتمعت ١٢ اى ذلك الحد ١٢

ذلك في الكتب المشهورة كثير الثاني وهو اول اقسام الاحاد ماله
من الاقسام الاربعه

طرق مخصوصة باكثر من اثنين هو المشهور عند المحدثين سمى بذلك

لوضوحه هو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ^{عليهم السلام} يذلل ذلك

انتشاره من قاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين
 لسانه ١٢ اذا كثرت سال على طرف الواو ١٢

المستفيض المشهور ان المستفيض يكون في ابتداء انتهائه سوءا واشتهر
 انه اعمال كثيرة طرقت

اعلم انك من غير علمي كيفيت اخرى ليس من مباحث هذا
 امة الظهور الخايرة ١٢ المستفيضة على تفسيرهم ١٢

انتبهی اَوَّلَ هذا يرشدك الى ما قلنا سابقا من ان ائمتين والشرح لانهما كتاب احداث الماد من جهة الفقهاء
الاشياع والفقهاء المقتضى به علماء الفروع فالاعانة في معنى الامم اكد في شرح الشرح عنه انه ان المانع

المعنى ١٢ **عنه** زاد السخاوى وبيها بينها فكان الاولى ان يقول من ابتدأ ادى انتقامه ١٢ **ثم** اى ما دأب على الراسد ١٣ **ثم** **وهى** ان المستغنى ما تلقى الامه بالقبول دون اعتبار عدد ١٣ شرح الشرح

بين بلال عند الله شين ومنها حديث من شتم الوهم ولم يصل على فقد جفاني ومنها حديث اذا جاءك حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقنا قبلوه والا فروه او كما قال الى غير ذلك ١٢ ملخص من كتب الموضوعات **له قوله** الثالث لم اعلو ان العزيز اختلف في تفسيره فقال ابن مناذة وقوله ابن السلاخ النوى انه ما يرويه اثنان او ثلاثة فقله هذا يكون بين اثنين المشهور عموم وخصوص من وجه خص بعقدهم المشهور بالثبوت والعزيز بالاثنتين اختاره احمدا لذا قال فيما سبق وابهما فقط ١٢ شرح الشرح **له قوله** اقل من اثنين لم قال السخاوي فيشمل ما وجد في بعض طبقاته ثلاثة فاكثرت حتى لان توالي رواية

اثنين فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد ولذا توقش في عبارة الشرح فتقل الاول ان يقول وهو ما يروى باثنين في بعض المواضع ولا يرد باقل في موضع حتى لا يصدق على المتواتر والمشهور وانما يرد على ما قال انه يتوهم متان اثني عشر لم يرد على شرط ويتبين ان لا يزيد فلو قال اقل من اثنين عن اقل من اثنين لم يلزم ذلك ١٢ شرح الشرح **له قوله** واليه لما قال يروي لان كلام الحاكم يحتمل احتمالين احدهما ان يكون الضمير في قوله بان يكون له راويان راجعا الى الصحيح فيكون الباقي قوله بان يكون معن مع قوله هذا الصحيح هو الذي رواه عن الصحابي المشهور بالرواية ثانيا ورأه عن هذين الراويين الربعة وهو حمزة واثنان هما ان يكون الضمير راجعا الى الصحابي فعلى هذا الصحيح هو الذي يرويه الصحابي المشهور بان يكون له راويان وان كان يروي الحديث عنهما وكذا الحكم من يروي عن راويان وان كان يروي الحديث عنهما ويكون الغرض من هذا الشرط تركية الرواية واشتهر ذلك الحديث بعد ذلك عن قوم مشهورين بالحديث والرواية كذا في الحاشية اقول لهما

الفن شتم المشهور يطبق على ما حرهنا وعلى ما اشتهر على الالسنه فيشمل

كالموا تر ١٢ يشمل ١٢ حديث ١٢ الاطلاق يوجد ١٢

ماله سنا واحد فصاعد بل لا يوجد له اسناد اصلا والثالث

العزيز وهو ان لا يريه اقل من اثنين عن اثنين وسمى بذلك اما

لقلة وجوه اما لكونه عزاي قوي بمجيئه من طريق اخر وليس شرطا

للتصحيح خلافا لمن رجمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه

يومي كلام الحاكم اني عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح

هو الذي يرويه الصحابي لرائل عند اسم الجعالة بان يكون له راويان

ثم يتدوله اهل الحديث الى قتنا كالتشهادة على الشهادة وصرح

له قوله ما لا يوجد الا قول امتلأته كثيرة منها حديث لولاك لما خلقت الافلاك قال الصنعاني موضع

وسها حديث اتا افهم من نطق بالصاد ومنها حديث ولدت في زمن الملك العادل ومنها حديث

له قوله قلنا لم قال التلبذ حاصل السؤال انه لم يرو عن عمر ^{١٢} الا واحد حاصل الجواب انه ^{١٢} عمر وغيره وهذا كما ترى واجيب بان حاصل الجواب ان علقمة لم يسمع منفردا بل سمع في جماعة من الصحابة والتابعين فلا يكون منفردا ونوش بان قوله ولولا انهم يعرفونه لا نكروه ياتي عن ذلك وقد بان انه اجاب عن تفرد علقمة متوقفا بعد تفرد عمر فان التفرّد يكون غالبا في الاصل اقول هذا يرشدك الى دفع ما اشكل في الحاشية السابقة فتأمل ^{١٢} عب **له قوله** وتعقب الخ اي اعترض والتعقب لنظ

يكنى به عن ابطال الكلام من عطف

على فلان اي مشى على ممشاه وجعل

عقبه على موضع عقبه وخربا ثم مشيه

في الطريق او تعقب مطر الرجل اذا اخذته

بذنب صدر منه والمناسبة لكلا

المعنيين ظاهر ^{١٢} امغص الحواشي

له قوله لا يلزم الخ قيل لعل عمر

خاطبه فهو قال اما سمعتموه او وقد سمعتم

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا

في علم انكارهم صريح في معرفة اخذ

اقول هذا احتمال مجرّد فلا يبيد في

ازالة تفرد عمر ^{١٢} عب **له قوله**

وبان هذا اي عدم التفرد بوسلم

في عمر مع انه لا مدخل له فيما

نحن فيه لان كلا منا كان في تفرد

علقمة لا تفرد عمر مع اي ذلك

العدم في تفرد علقمة فلا يرد ان

التفرد ليس بممنوع كما هو ظاهر

العبارة ولا يرد ايضا ظاهر التعقب

انه عني اشتراط العقد في الصحابي و

ظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه

لا يشترط العقد في الصحابي وانما يشترط

في من بعده وجه الاستوطا بما قررنا

ظاهر فتأمل ^{١٢} عب **له قوله** وقد

ورثت الخ جواب سؤال وهو قول ابن جرير

ورثت لهم متابعات فلا يكون لهم تفرد فاجاب

بان تلك متابعات غير معتبرة لما فيها من الضعف ^{١٢} **له قوله** في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة

وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اوردته البخاري وغيره من ارباب الصحاح ^{١٢} شرح الشرح **له** حافظ مشهور

توفي سنة ثلث واربعين وخمس مائة ^{١٢} **له** مع كونه صحيحا بلا نزاع واقعا في صحيح البخاري ^{١٢} **له** فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو

المشهور بل لا مشهور ولا معزى ^{١٢} **له** جمع متابعة وسيأتي معناها ^{١٢} شرح الشرح

القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري

اي كون الحديث له راويان ^{١٢} ش

واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل

على القاضي اي لاجل هذا الاشتراط ^{١٢}

حدثت اعمال بالنسبة فترد لم يرو عن عمر لا علقمة قلنا قد خطب

به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لا نكروا كذا

بذلك الحديث ^{١٢}

بمضموره ^{١٢}

قال وتعقب بان لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه

عن ^{١٢} ^{١٢}

بصيغة المجهول ^{١٢}

من غيره وبان هذا الوسو في عمر رضي الله تعالى عنه منع في تفرد علقمة

عنه تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن

بذلك الحديث ^{١٢}

علم ^{١٢}

عدم ^{١٢}

محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد ردد لهم متابعات

لا يعتبر بها وكذا لا تسلم جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشد و

كفرتي ^{١٢}

القاضي ^{١٢}

بان تلك متابعات غير معتبرة لما فيها من الضعف ^{١٢} **له قوله** في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة

وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اوردته البخاري وغيره من ارباب الصحاح ^{١٢} شرح الشرح **له** حافظ مشهور

توفي سنة ثلث واربعين وخمس مائة ^{١٢} **له** مع كونه صحيحا بلا نزاع واقعا في صحيح البخاري ^{١٢} **له** فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو

المشهور بل لا مشهور ولا معزى ^{١٢} **له** جمع متابعة وسيأتي معناها ^{١٢} شرح الشرح

له قوله اول حديث الخ قال الشارح وهو حديث انما الاعمال بالنيات فانه من اوائل حديث البخاري ليس المراد انه اول حقيقي فانه هو حديث بدء الوحي انتهى اقول هذه غفلة عظيمة من الشافعي فان ذلك الحديث اول حقيقي حديث بدء الوحي انما هو بعدة كما لا يخفى على ناظر البخاري ١٢ **عب** **له قوله** مذكور قال البيهقي وكذا أخر حديث مذكور فيه وهو كلمتان خفيفتان الى اللسان ثقيلتان في الميزان فان ايام هجرة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم وتفرد به عنه ابو زرعة وتفرد به عنه عمارة ابن القعقاع وتفرد به عنه محمد بن فضيل وعنه انتشر فروا عنه اشكاب وغيره

١٢ شرح الشرح -

له قوله فموجودة الخ الا ولى ان يقول اما صورة العزيز التي حررها هابان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين فموجودة مثلا يلزم الفصل بين المفسرو المفسر كذا قيل ١٢ -

له قوله حتى اكون الخ والمراد الحب الاختياري المستند الى الايمان الحاصل من الاعتقاد لاحب الطبع لان حب الانسان نفسه وولده مركز في الطبع خارج الا استطاعة والمعنى لا يصدق بي حتى يفدى في طاعتي نفسه ويؤثر على هواه رضائي وان كان فيه هلاكه ١٢ علوي -

قوله ورواه عن كل الخ قال الشارح ان كان الاعتبار في الغرة اثني عشر الصحابي وان يكون لكل منهما راويان وهكذا فينبغي ان يبين راوي ابي هريرة ايضا وان لم تعتبر فما الحاجة الى ذكر ابي هريرة والظاهر ان تعدد الصحابي غير معتبر في الغرة لان هذا الحديث عزيز عند مسلم مع ان صحابي اعطى

لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول

عدم التفرقة ١٢

منسوب ١٢

لبيش مذكور فيه ادعى ابن حبان نقيض عواه فقال ان رواية

القاضي ١٢

البخاري ١٢

فاعل يكفي ١٢

اثني عشر عن اثنين الى ان ينتهي لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان

قائل للمع ١٢

وهكذا ١٢

رواية اثنين فقط عن اثنين فقط الى ان ينتهي لا يوجد اصلا فيمكن ان يسلم

واما صورة العزيز التي حررها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين

عن اقل من اثنين مثاله مارواه الشيخان من خد انس والبخاري

البخاري والمسلم ١٢

من خد ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم

احد منك ١٢

وحدة ١٢

حتى اكون احب اليه من والده ولده الخ ورواه عن انس قتادة و

عبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبه وسعيد رااه عن عبد العزيز

كفر يش ١٢

عند مسلم ١٢ **عب** بكسر الحاء وتشديد الموحدة ١٢ شرح الشرح **عب** في الحديث الصحيح او مطلق الحديث ١٢ **عب** اي ذكرنا احدا وقررناها ١٢ **له** بثلاث المثلة ١٢

موضع وقع التفرد به وقد تقدم أن خلاف المتواتر قد يرد بلا حصر ايتماً فهو خارج عن الاقدام غير معروف الاسماء انتهى، والظاهر أنه يسمى بالمشهور الذي هو فرد من افراد الاحاد لقوله لهم الاحاد ماله ينته الى التواتر غايته أن يكون مشهور الغويا ولقلت وندرت به لم يوضع له اسم على حد ذاته انتهى اقول لا يخفى ضعف

هذا الجواب لأن اصل

الاشكال هو خروج قسم

الخبر من الاقسام

المقدودة وله و مجرد

التسمية باسم قسم لا

يحلله من ذلك القسم

فلا شك باق على حاله

فلا يحسن في الجواب

أن يقال أنه داخل

في المشهور الاصطلاح

وقيد الحصر في المتن

فيما سبق لأنه غالب

انقسام كما قلنا سابقا

فتذكر ١٢ عب

قوله وفيها الخ

الظاهر أن ههنا مطلوبين

الاول انقسام الاحاد الى

المقبول والمزود وهو ظاهر

والثاني انحصار ذلك

الى انقسام فيها ويقوم

هذا من تقديم النظم

وقوله "دون الاول"

فيما سيأتي تأكيد

لذلك الا تحصار

كقولك في الدار زيد

دون المسجد فانهم

١٢ عب ١٢

بضم الاول وفتح الثاني وتشديد الثالث ١٢ عب من الثقات او غيرهم ١٢ عب اي في طرف السند وهو التابعي او في اثنا عشر ١٢ عب بكسر النون وسكون السين ١٢ عب من المتواتر والمشهور والعزیز والغريب ١٢ عب تسمية المنقول باسم الناقل ١٢ عب اي اصطلاح اهل اصول الحديث ١٢ عب

اسماعيل بن علية وعبد الوارث رواه عن كل جماعه الرابع الغريب

وهو ما يتفرع برأية شخص واحد في موضع وقع التفرد به من السند على

ما سيقستوا اليه الغريب المطلق الغريب النسبي وكلها اي الاقسام الاربعة

المذكورة سوى الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل واحد منها

خبر واحد خبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد

وفي الاصطلاح ما لم يجمع شرط التواتر وفيها اي في

قوله على ما سبق قسم الخ قال الشارح الغريب المطلق خبر مبتدأ معذوف والغريب النسبي عطفت عليه الجملة بيان لما سيقسم اليه وفاعله عائذ الى الغريب ولو قال من الغريب كان او نحوه اقول لا يظهر عندي ان ما مصدرية والغريب المطلق يدل من الضمير المجزئ في اليه ١٢ عب

قوله ما لم يجمع الخ قال الشارح قال التلميذ الذي تحصل ان الخبر ينقسم الى متواتر واحاد وان الاحاد مشهور وعزيز وغريب وان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين وان العزيز هو الذي لا يرويه اقل من اثنين وان الغريب هو الذي تفرد به شخص واحد في اي

وهو الذي يسمى بالمقبول يجب كونه ما خذاه وموجبا للعمل بالمعنى الذي قدمنا تحقيقه لانه ثبت باجماع السعاجة والتأيين وكل ما شئت بالجماع
فهو ضروري فكون ما ترجحه صدق وهو الذي يسمى بالمقبول ما خذاه وموجبا للعمل الضروري والثاني اما ترجحه كذبه فكونه غير موجب
للعمل ضروري ولعل هذا يحتاج الى البيان اتسادي صدقه كذبه فلا يجب كونه موجبا للعمل لعدم المرجح فلا يكون موجبا للعمل
لان ايجابه للعمل ممكن الممكن ما لم يجب له يوجد فان قيل كما انه لم يقبل لعدم المرجح ينبغي ان لا يرد ايضا لعدم المرجح قلت عطف

كونه مردودا عدم كونه موجبا للعمل
والعدم يكفي له عدم تحقق مؤثر الوجود
كما تقر في موضعه ثم اعلم ان هذا
البيان كما يدل على وجوب العمل بالمقبول
يدل على انقسام الأحاد الى المقبول
والمردود والتفصيل في الثاني كما وقع
من التلميذ بعبارة ترجحه للمفهوم على
المنطوق ١٢ ع

قوله ثبوت صدق الناقل الى
المراد ثبوت صدقه مطلقا بالنظر
الى خصوص هذا الخبر والا يمكن
صدق الخبر مجزوما به وكذا
الكلام في ثبوت الكذب ١٢

شرح الشرح

قوله او اصل صفة الرداء
قال الشارح قال التلميذ هذا
يخالف ما في تفسير الردود اي
حيث يشمل القسمين انتهى اي
لا يخفى ضعف هذا الكلام لردود
معتبين الاول ما لم يترجم صدقه

وهذا المعنى هو الاصح والثاني ما وجد
فيه اصل صفة الرد وهذا
هو الاخص فتفسير الاخص يجب
ان يكون مخالفا لتفسير الاصح لا يرد
عليه بالمخالفة مخالفة للعقل السليم
ولهذا ايندفع ما أورع على قوله الا في

فكله مقبول لا فادته القطع بصدق محبرة بخلافه من اخبار
تلقا ١٢

الأحاد لكن انه واجب العمل بالمقبول منها لانها إما أن يوجد فيها
للتواتر ١٢

اصل صفة القول هو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد هو
الاصل ١٢

ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت صدق
اي ثبوت صدق الناقل ١١
الاصل ١٢

ناقله فيؤخذ به الثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله
اي يفيد الغلبة على الظن ١٢

فيطرح الثالثان وجد قرينة تلحق باحد القسمين التحق به و
عن مرتبة القبول ١٢
اي باحدهما ١٢

الا فتوقف فيه اذا توقف عن العمل به صار كالمردود لثبوت صفة
ان لم توجد القرينة ١٢
بالحق الاول ١٢

قوله قوله كذا في هذا البيان المطلوب الثاني اي انحصار الانقسام في الاحاد وحاصل ان الانقسام
لا يوجد في غير الاحاد لان غير الاحاد هو المتواتر والمتواتر كونه مقبول بغير الاحاد كالمقبول بيان المصغري
ظاهر بخبر الخبر في الاحاد والمتواتر بيان الكبرى بقوله لا فادته القطع لم يعمل هذا وافهم وقد حقق على بعض
الناظرين ١٢ ع **قوله** لكن انما وجب الاستدلال على وجوب العمل بالمقبول من الاحاد من غير حاصله
الخبر الذي ليس بمتواتر وهو الذي يسمى بالاحاد اما ترجم صدقه بثبوت صدق ناقله في غير ذلك الخبر الاول

فصار كالمردود بان اتسادي صدقه كذبه فهو مردود فاما تشبيه بالمردود ووجه الامتناع ان التشبيه به هو المراد بالصفة
الاخص فافهم ١٢ ع **ع** اي لا يوجد احد الثبوتين ١٢ ع بتشديد اللام اي يقييد غلبة
الظن ١٢ ع **ع** اي يعمل به ويقبل ١٢ **ل** اي ثبوت كذب الناقل ١٢ **ل** اي للمقبول او
للمردود ١٢ **ل** في شأنه من القبول والمردود ١٢ (حواشي الحاشية) ع وجوب الاخذية ١٣ -

صاوق قطعاً فهذا الخبر صادق قطعاً ولعل هذا المثال اوفق للمثل له مما اورده الشايع الوجيه وتبعه من تلاه من انه اذا اخبر ملك بموت ولده مشرف على الموت وانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة وخروج المخدمات على حال منكثرة غير معتادة دون موت متله وكذا خروج الملك واكاره مملكته فاننا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم موت الولد ونجد ذلك من اقسنا وجدانا ضرورياً لا يتطرق اليه الشك انتهى كما ان في هذا المثال يحس العلم الضروري الذي ينظر اليه الانسان والممثل له هو العلم النظري الحاصل بملاحظة الاستدلال

الحاصل بملاحظة الاستدلال

فقال ١٢ عجب **له قول** والخلاف

حاصل كلامه على طبق مراده ان من جوز اطلاق العلم على العلم

النظري الحاصل بالنظر والا استدلال جوز كون بعض اخبار الاحاد مفيدة

للعلم وقيدة بكونه نظرياً لا لا يتوهم كونه ضرورياً لانه هو الفرد

الكامل ومن ابي ذلك فلا نه خمس لفظ العلم على العلم الحاصل

بالماتواتر اي العلم الضروري ولكن لا ينبغي ان ما اختص بالقرائن

ارجح مباحلاً عنه اي حيث يترقى عن مرتبة افادة الظن

الى افادة العلم النظري فالنزاع لفظه هذا وان كان بعض عبارات المعنى ياتي عنده

لكنه هو المقصود ١٢ عجب **له قوله** لان من جوز اطلاق

العلم الخ اي على العلم النظري الحاصل بالنظر

والا استدلال لا على المعنى العام الشامل للظن ايضا

والا لم يبق الفرق بين الخير والمحتمل بالقرائن

وغيرة فان كلا منهما اذا كان مقبولا يفيد العلم بهذا المعنى

فالتقصيص بالمحتمل بالقرائن يكون لذوا لما قال الشايع

اي على المعنى العام المتناول للظن انتهى ليس على ما ينبغي فانهم ١٢ عجب

الربيل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول **الله اعلم** قد يقع فيها

اي في اخبار الاحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب ما

يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافاً لمن ابي

ذلك والخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز

اطلاق العلم قيدة بكونه نظرياً وهو الحاصل

عن الاستدلال ومن ابي الاطلاق خص لفظ

العلم بالماتواتر وما عداه عنداً ظني لكنه لا ينبغي ان

له قوله وقد يقع الخ لا نقطع بصديق بعض الاخبار اذا انقسمت اليها القرائن كما اذا اخبر القاصي

العدل في مجلس قضائه عن حضور جمع من اهل العلم الفضل من معاصريه مخاطباً لرسول السلطان

ان زيدا قد قتل عمر بن يزيد فاخبر السلطان عنى والقرائن الضعيفة قائمة على خلاف ايضاً فاننا

نقطع بصديق هذا الخبر وتدفع تلك القرائن بواسطة النظر الاستدلال بان نقول في الذهن هذا

خبر اخبر به شخص كذا في مجلس كذا عند حضور جمع كذا مخاطباً لشخص كذا وكل خبر هذا شأنه فهو

١٢ عجب اي في النظر الدقيق ١٢ عجب على العلم الحاصل بخبر

الاحاد ١٢ عجب بالمعنى العام الشامل للعلم النظري ايضاً ١٢

ان الصالح

التبوت هذا هو الفرق بين المتواتر وبين ما أخرجه الشيخان الخ فان الاول بغير العلم الشرعي الثاني بالنظر في هذا الخبر ومقالة ابن الصلاح على حسن وجه ثم تقرير وقد خالفه النووي فقال كل ما هو في الصحيحين فهو معتون الصدرة على الصلوة والسلام لانه احدث وكل ما هو احدث فهو معتون الصدرة على الصلوة والسلام (ما ثبت الصغرى فظاهر الكلام فيما دون المتواتر وما ثبت الكبرى فواضح ايضا اذا احدث لا تفيد الا ان هذا الدليل باننا لا نسلون الاحاد التي وقع الاجماع على قبولها لا تفيد الا ان الظن لا يترى ان القياس الذي هو ادون من الخبر المعتبر اذا وقع الاجماع على قبوله يسير مدلوله قطعيا والكم في تلك الاحاد قسما من هذا ما خصت من كلامه صاحب الدراسات على حسن وجه التوفيق قد افهم على اقتدار البصائر

قال فله المديونة على تيسير ما لم يتيسر كبره ولم يتيسر النبلاء انتهى اقول بالله التوفيق هذا الدليل لا اختصاص له بالمتفق عليه بل يجري فيما اخرج البخاري حديثه صحيحا ومسلم كذلك بل وقما اخرج غيرهما من اصحاب السنن الاربعة بان يقول كل ما اخرج البخاري في صحيحه ومسلم كذلك او غيرهما من اصحاب السنن الاربعة ولم يتفق عليه احدهم الحفظ فهو مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو معتون الصدرة على الصلوة والسلام بالاجماع الى اخر المقدم المذكورة سابقا لهذا الحديث واليه الا ان ما تروى حينئذ لا يظهر تخصيصه القطعي فاستثنى عليه قاعدة يتن بها ١٢ عيب **له قوله** متهاجلا لهما الخ اما جلاله البخاري من حيث الحفظ فيدل عليه ما في التيسير ان البخاري لما قدم بغداد جاءه اصحاب الحديث وارادوا امتحانه فهدوا الى مائة حديث فقبلوا مائة منها واما ما سيدهم ودفعوها الى عشرة رجال وامرهم ان يلتمها الذين انشد رجل منهم فساءل عن حديث منها فقال لا اعرفه فساءل عن اخر فقال لا اعرفه حتى فرغ من العشرة ثم اخبره كان حاله بعد ذلك ثم اذ الى تمام العشرة والبخاري لا يزيدهم على قوله لا اعرفه فما الهاء فعرنوا بانه عارف انه عارف واما غيرهم فلم يذكروا ذلك فلما فرغوا التفت البخاري الى الاول منهم فقال ما احداثك ذلك

ما احق بالقرائن اخرج مما خلاعتها والخبر المحتف بالقرائن انواع ^{المخاطب ١٢} ^{افى ١٢}

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه ^{كلاما ١٢} ^{غيرهما ١٢} ^{اختراجه ١٢} ^{كلاما ١٢}

احتف به قرائن منها جلا لهما في هذا الشأن وتقدم مهابا ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

له قوله والخبر المحتف المذهب ابن الصلاح في طائفة خلافا للجمهور وتبعه المنصف الى ان ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ولم يتفق عليه احدهم الحفظ فهو متبذل للعلم بالنظر في مقطوع الصدور عن النبي صلى الله عليه وسلم تسامك بانه مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو معتون الصدرة على الصلوة والسلام بالاجماع وكل ما هو معتون الصدرة على الصلوة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدرة على الصلوة والسلام فثبت ان ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ولم يتفق عليه احدهم الحفظ فهو مقطوع الصدرة على الصلوة والسلام اما بكون الصغرى من قياس الاول فلان ما أخرجه الشيخان الخ لولم يكن مقبولا عند الحفاظا جمعهم لا يتقدم عليه الثاني بالكلية كما لم يتقدم عليه احد منهم بالمقدم شذبه الملائمة كونهما باذين سعيهم في تيسير الصحيح عن السقيم والمقبول من المروءة سيما في احاد الصحيحين بحيث يستدل به ان يسكتوا ما جمعهم عن حديث في علمه قادهما ويختص عليه تلك الحجة وعلمه مع كونه في الصحيحين هذا اظهر عند من له حظ من علوم الحديث وما ثبت الكبرى من القياس الاول فلان المتبول من الاحاد لولم يكن معتون الصدرة على الصلوة والسلام لكان اما مشكوك الصدور لوهو من الاول فيقضى بالترجيح بالدرجة اذ قوله ثم متساويان فلا يكون مقبولا الا بالدرجة وقد فرض عدمه قد مر من الكلام المتعلق بهذا المطلوب لثاني ترجيح المرحوم وهو ظاهر اما الصغرى من القياس لثاني فهي تقيمية القياس الاول اما كبره فلان لما اجمعهما باجمعهم على السد ولا يحتل خطأ وكل من لا يحتل الخطأ فهو يثبت قطعية المظنون فظن الامة باجمعهم على الصدور يثبت قطعية الصدور وهو مفاد كبره القياس الثاني اما صغرى هذا القياس فسلمته عند من يقول بافاداة الاجماع لفظه والكلام مع ما اكبرى ثبوتها بالاجماع الى البيان عند من لم يرضهم سلم عقل مستقيم الخطاب ليس مذي غباوة ظاهرة وغواية باطنة واذا كان كفيها ما أخرجه الشيخان الخ نظر بالبرهان مفيد ايضا للعلم بالنظر فان العلم يتلو

فهو كذا واما الثاني فكذلك اعطى السقي الى اخر العشرة فذكر كل متن الى اسناده وكل اسناد الى متن ثم فعل مثل ذلك فاقول الناس له بالحفظ واذا عولاه بالفضل انتهى هكذا لقد افضل الخديثين في عصره ما ميسر في دهره استاذنا واولانا المولى الخ فظا حمد على اسرار نفوري مد الله ظله العالى في مقدمة البخاري في لسان المحدثين لشجرة شيخنا الشاه عبد العزيز نور الله موقده قال حامل بن اسمعيل الذي هو من محدثه عصر البخاري ان البخاري كان يتردد معناه في طلب الحديث الى مشايخه الزمان لا يكتب شيئا مما سمع فقلنا له مالك هذا الرد والعبث اذ لا شك شيئا مما سمع فقال بعد ستة عشر ايام هاتوا ما كتبتم واعرضوه على ما حفظت وكنا قد كتبنا (باني ملحق)

هذا حال مسلم وجميع بني وبينهما مع النديين والصديقين والشهداء والصالحين في يوم الحساب وما ذلك على الله بعزيز ١٢ عيب
حاشية صفحه هذا له قوله وتلق العلماء الخ اقول ويكتفيك شاهد اعد لا على هذا اما افادة افضل المحدثين في زمانه
 واما مهم وهذا الصمد اتفق العلماء على ان اهم الكتب المصنفة صحيح البخاري ومسلم واتفق الجمهور على ان صحيح البخاري
 اصحها واكثر ثمرها فواحد قال الحافظ ابو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب صحيح مسلم اصح
 وانكر العلماء ذلك عليهم و

المصواب ترجيح صحيح البخاري
 وقال النسائي اورد هذه الكتب
 كتاب البخاري اجتمعت الامة
 على صحة هذين الكتابين
 وجوب العمل باحاديثهما
 انتهى اقول هذا يرشدك
 الى ما قلنا سابقا في تحرير مقالة
 ابن الصلاح من ان ما اخرج
 الشيخان او احدهما مقبول
 بالا جماع الا ان ما انتقد
 عليه الحافظ مستثنى من

ذلك فانه ليس بما اجبعت
 الامة على صحته وجوب العمل
 به قال صاحب الدراسات ما حاسله
 ان ما انتقد عليه الحافظ ايضا واجب
 العمل وان لم يكن قطعيا كغيره وبينه
 ببيان طويل اقول ان ارادنا وجوب
 العمل بالا جماع كغيره فاستثمل
 القطعية عنه لا يصح فان المديل
 جار من اوله الى اخره وان ارادنا
 وجوب العمل عنه من غير عنده فهو يدي
 لا يحتاج الى البيان اللهم الا ان يقال
 ارادنا وجوب العمل عند المحققين ١٢ عيب
له قوله الا ان هذا يخفى الخ قال صاحب
 الدراسات التي تكلم فيها من الكتابين عدة

في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء لكتايبها
 عن السقيمي ١٢ من اصحاب صحيح غيرهم ١٢ اي اخذهم ١٢

بالقبول وهذا التلق وحده اقوى في افادة

العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن
 النظرى ١٢

التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقد احد

(حاشية بقية ٢٥) خمسة عشر اثنى عشر حديث في تلك المادة فاخذ يقرؤها كلها عن ظهر
 قلب على وجه تصحيح ما كنا قد كتبنا من محفوظاتنا فلعلمنا انه سيكون ولا يوجد له نظير انتهي
 ملخصا هذا اجلا لله من جهة الحفظ واما من جهة تفقه فكفى يصححه شا هذا
 عدلا واما من جهة ورعه قلما في بستان المحدثين ايضا ان البخاري قال
 ارجو من الله ان لا يسئلتني عن غيبة احد يوم القيمة واما من جهة احتياطه
 في تاليف صحيحه فلما روى عنه انه قال ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا
 الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ولما روى عنه انه قال ما دخلت
 في كتاب الجامع الا ما روى عنه انه قال منفت كتاب الصحيح لست
 عشر سنة خرجت من ست مائة الف حديث وجعلته حجة بيني وبين
 الله قال النووي في تهذيب الاسماء ومناقبه لا تستقصى لغروجه عن
 ان تحصى وهي منقسمة الى حفظ ودراية واجتهاد في التحصيل وسراية ونسك
 وافادة وورع وزهادة وتحقيق واتقان وعرفان واحوال وكرامات وغيرها
 من المكرامات وارضاه انتهى هذا كله في مقدمة البخاري وقس على قريب من
 رضى الله عنه ١٢

ذلك ما ثلثان وعشرا احاديث اشتركت في اثنين ثلاثين اثنى عشر البخاري بثمانين الا اثنين مسلم ومائة وقال في موضع اخر اجابوا عن ذلك بما جعلوهها ومنثورا حتى حكم
 المتفقون حكما كلياً على ما نقل السيوطي من النووي في شرح البخاري ان كل ما ضعف عن احاديثها فهو موقوف على علم ليست بقاعدة وحكمها حكما كلياً ان كل ما فيها من الانقطاع
 والتدليس يظهر فليس ذلك في الحقيقة هذا ما عاهدوا عليه لا نامل مجزلاً وقد صنف في تفصيل البر والحوادث حديثاً جزءاً على حدة قال السيوطي وقد قالوا
 العلماء كتابي في الروايات حديثاً وقال العراقي قد اجزوت كتاباً لما تكلم فيه من احاديث الصحيحين احدثهم الحق عز وجل قد سأل الشيخ الاسلام في البخاري من لوازم الحكم فيها في مقدمة

لا على قطعية فان الصحة متفق عليها كما نقل عنه في الحاشية اذ عرفت هذا فتقول حاصل السؤال انا لا نسلم الاجماع على قطعية ما سوى المنتقد عليه وانما الاجماع على وجوب العمل الذي هو من فروع الصحة فلا يكون الاجماع الاعلى للصحة لا على القطعية ايضاً وانما قيدنا قوله بوجوب العمل بقولنا الذي هو من فروع الصحة مع ان وجوب العمل من فروع لا يوجد في احاديث الصحيحين ليس الامن فروع الصحة للاجماع على صحتها كما نقل عنه فما قال التلميذ وقلة الشارح ان حاصل السؤال انهم

اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لان العمل يجب بالحسن كما يجب بالعجز فحينئذ لا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة انتهى مبنى على ان الممنوع هو الاجماع على الصحة والحال ان الممنوع هو الاجماع على القطعية وثبوت الصحة كانه مفروض عنه كما عرفت فافهم ١٢ عجب له قوله منعنا له هذا الجواب بظاهره خارج عن قانون المناظرة فان المنع لا يتوجه كما اقتدر في موضع وما قيل ان السؤال معارضة فيتوجه عليه المنع فلا يتم تقريرها عندي ولا طائل في ذكره ودفعه لا اولى ان يقال المنع يحتمل الدفع وسند المنع معناه دليل الدفع وتقريره انه لو لم يتحقق الاجماع الاعلى وجوب العمل بما في الصحيحين لم يبق لهما مزية على غيرهما والتالي باطل فالمقدم مشروط بالضرورة انهم اجمعوا على وجوب العمل بكل ما صح اخرجه الشيخان او غيرهما وجه بطلان التالى ان الاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ويروى عليهما اوردته المصنف بقوله لا يخل وان يقال المزية المذكورة كون احاديثهما

من الحفاظ في الكتابين بالمتريق المتخالف بين مدلوليه ما وقع
في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيداً لمتناقضان العلم
بصدقهما من غير ترجيح احدهما على الاخر ما عدا ذلك فالاجماع
حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به
لا على صحته منعناه سند المنع انهم متفقون على وجوب العمل
بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا

له قوله وبالم يثبت الى هذا الاستثناء غير مسلم فان المتناقضين في كلام الشارح متناقض عندنا وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عنده كما ثاب من كان لا يدل على عدم الترجيح في نفس الامر وعدم ظهور وجه الجمع عند من لم يظهر له ذلك لا يدل على عدم وجود وجه الجمع في الواقع وربما يظهر كلام الامرين عندهم من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلاً عند غيره وفوق كل ذي علم عليم ١٢ دراسات ١٣ قوله فالاجماع حاصل على تسليم صحة اى قطعية اذ المدعى كان هو ثبوت القطعية واما ثبوت الصحة فمتفق عليه كما نقل عنه في الحاشية ١٢ عجب له قوله فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته الخ اى

صح الصحيح قال التلميذ ورضي به الشارح وغيرهما حاصل الجواب ان للشيخين مزية فيما اخرجاه وما حسن او صح وجب العمل به ان لم يكن من مرويهما فيلزم ان ما اخرجاه على الحسن اعلى الصحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيها مع مزيتهما الاتفاق على صحة هذا اما مكنتى في تقرير هذا المحل انتهى اقول بعد الاغراض عما في هذا التقرير انه مبنى على ان الممنوع كان هو ثبوت الصحة وهذا الجواب كانه اثبات الصحة وقد عرفت انه بناء فاسد على فاسد وما اطال اللسان على عبارة المصنف في هذا الموضوع فناش عن سوء طينته وغياوت فافهم ١٢ عجب عه او غيرهما ما اختلف بالقرائن لم يغير الحكم اعتقاداً

الحسن انما لان وجوب العمل الذي

١٢ عجب عه او غيرهما ما اختلف بالقرائن لم يغير الحكم اعتقاداً

له قوله ويجعل ان يقال له حاصله ان مزية العميحين على غيرهما لا يقتضيه ان يكون ما فيهما قطعيا بل غاية ما يلزم هو كون احاديثهما
 (صحيحين) المطلوب هو ثبوت القطعية فلا يتم التقريب قال الشارح كان حقه ان يفرع ذلك على قوله فيما يرجع الى نفس الصحة ويقدم على
 قوله ومن صرح اليه وترك حفظ الاحتمال ويقول فيكون المزية المذكورة الخ انتهى اقول هذا كله مبتدئ على ان هذا القول منقطع على مزية العميحين
 والصواب انما يراد على استلزام المزية المذكورة للقطعية نعم لو قدمه على قوله ومن صرح الخ لكان اولى لكنه ليس بذلك ثم اقول هذا الايراد يرد على

دليل المص واما على الدليل الذي قررنا
 سابقا في تقرير مقالة ابن الصلاح
 فلا يسد هذا الايراد كما لا يخفى و
 لكن يراد عليه ما اوردنا هناك ويمكن
 الجواب عنه بالالتزام وفيه ما فيه
 اعرب **له قوله** ومنها المسلسل
 بالاثمة الحفاظ المتقين بان يكون رجال
 اسناد الائمة لا يزال يرويه امام
 عن امام وكانه ما خوذ من سلسلت الماء
 في حلقه اى صيبت لان كل شيخ
 بالقائه الى تسليذه كانه يصبه في
 جوقه والنظام انه يرمي بالمسلسل
 المعنى اللغوي لا الاصطلاحى ولذا
 قال حيث لا يكون اى الحديث غريبا
 اى لا يكون غرابية وتنفرد في سنده
 ومراد ان يكون عزيزا انتهى
 ما في شرح الشرح اقول قال المص
 فيما سياتى وان اتفق الرواة في
 صيغ الاداء او غيرها من الحالات
 فهو المسلسل وليس في هذا ما ينافي
 كون المسلسل غريبا بل الظاهر
 ان المسلسل كما يوجد في العزيز
 يوجد في الغريب وغيره ايضا
 فالقول بان المراد بالمسلسل هو
 المعنى اللغوي ليس بظاهرا والحق
 ان يقال ليس المراد بالمسلسل

مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة

فسيلا ١٢

ومن صرح بافادة ما خرجه الشيخان العلم النظرى الاستاذ ابو اسحق

اسنده ١٢

الاسفرائيني من ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدى وابو الفضل بن طاهر

وغيرهما ويحتل ان يقال لمزية المذكورة كون احاديثهما اصح الحديث

الشيخ

وهو الحق ١٢

الزيادة ١٢

ومنها المشهور اذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة و

متفاوتة ١٢

انواع المختلف ١٢

العلل ومن صرح بافادته العلم النظرى الاستاذ ابو منصور البغدادى

بالفتح ١٢

الفائدة خفية او جليلة ١٢

الاستاذ ابو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ

المروى ١٢

بفتح القاء وفتح الواو ١٢

المتقين حيث لا يكون غريبا كالحديث الذى يرويه احمد بن حنبل

اى اذا لم يكن ١٢

مثلا ويشاركه فيه غيره عن الشافعى يشاركه فيه غيره عن مالك

مثلا ١٢

رواية ذلك الحديث ١٢ مثلا ١٢

مطلق المسلسل بل ما يتحقق في ضمن العزيز اعرب **له قوله** كالحديث الذى يرويه الخ اقول ذلك الحديث الذى يرويه
 على بن المدينى ويشاركه فيه غيره عن سفيان بن عيينة ويشاركه فيه غيره عن عمرو بن دينار ويشاركه فيه غيره
 وكالحديث الذى يرويه عبد الله بن المبارك ويشاركه فيه غيره عن الادزاعى ويشاركه فيه غيره عن الزهري ويشاركه
 فيه غيره وامثال ذلك اعرب **عه** ابراهيم بن محمد قيل في حقه انه ينه عن الاجتهاد **ش عه** اسفرائين بكسر الهمزة وسكون السين وفتح القاء بلدة ١٢

له قوله يقوم مقام العدد الخ ولذا يسمى مثل هذا الامام أمة قال الله تعالى ان ابراهيم كان امة والسرانه يجتمع فيه من الكمالات ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة ولذا قال الشاعر ليس من الله بهستنكره

ان يجمع العالم

في واحد وقد

قيل في الحديث

المشهور عليكم

بالسواد الاعظم

اي الامم والاعلم

١٢ شرح الشرح

له قوله انه

صادق فيه الخ

اسم اخباره به قال

التلميذ ان

اراد انه لم يعتمد

الكذب فليس يحمل

النزاع وان اراد انه

لا يجوز عليه السهو و

الغلط ففي الكلام

استمى اقول ويذول

احتمال السهو الغلط

بالتضايقات اخو مثله

الكلام في العلوم العاري

والا فمجرد احتمال الغلط

ثابت في المتواتر ايضا

فقال ١٢ عيب له قوله

بعد عما يخشى عليه من السهو

الجزء بعد عن خشية السهو

عليه ذل عنه احتماله عند

السامع واذا زال عنه

احتمال السهو الغلط عند

السامع لا شك انه يحصل

العلوم بخبرة فما قال شارح وفيه ان البعد عن السهو لا يمتثل من القرب من العلوم بل من الصدق وليس الكلام فيه ليس على ما ينبغي فتدبر ١٢ عيب

عنه اي الخبر وما لك ١٢ عنه من التبخر في الحديث والعرفان ١٢ به التبخر في العلم توسع فيه ١٢

ابن النس فانه يفيد العلم عند ساء بالاستدلال من جهة جلاله

متعلق بيقيد ١٢

النظرى ١٢

وانه ان فيهم من الصفات الاثقة الموجبة للقبول ما يقوم له

عطف تفسير ١٢

مقام العد الكثير من غيرهم لا يشك من له ادنى مما رسته بالعلم

يتردد ١٢

بيان لما في ما يقوم ١٢

واخبار الناس ان ما كأمثلا نوسافهه بخبر لعل انه صادق

الاستحسان ١٢

فيعلم انه ١٢

واجبه ١٢

من المحدثين ١٢

فيه فاذا انضاف اليه ايضا من هو في تلك الدرجة ازداد

اقترب منها ١٢

انضموا ١٢

قوة وبعد عما يخشى عليه من السهو هذه الانواع التي ذكرناها

الاشارة ١٢

والغلط ١٢

لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالِم بالحديث المتبحر فيه

مولود فمعه ١٢

باحوال الرأاة المطلاع على العلل كون غيره لا يحصل له العلم بصدق

المشرف اعنه القادحة ١٢

علاكمال ١٢

ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفع حصول العلم للمتبحر

خبرون ١٢

مجنزة ١٢

الخبر ١٢

له قوله الأول الخ قول اختصاصاً بالصحيحين على ما قرره المصنف ظاهر أما علما قرره ابن الصلاح وهو ما نقله
فليس مختصاً بالصحيحين لجريان الدليل في غيرهما أيضاً كما اشرنا سابقاً فانهو ١٢ **عب** **له قوله** فلا يبعد القطع الخ اي لا يبعد القطع بمقتضى
عن المنكرين ايما ولا يبعد القطع الذي هو اعني مراتب القطع في العلم النظري فلا يتوهم لزوم توارد العلة مستقلة على معلول واحد على
مسلك المصنف فانهو ١٢ **عب** **له قوله** ثم الغرابة الخ جملة الامران الغرابة هي التفرد في الرواية عن شيء قل كان ذلك التفرد في

الماضي الذي يروى الحديث عن الصحابي
يسمى ذلك الحديث قرناً مطلقاً او في
غيره مع عدم تفرده فيسمى فرداً سبباً
هذا توضيح ما في الحاشية ١٢ **عب**
له قوله وهو طريق الخ اي الموضع
الذي يلازم عليه الاسناد ويرجع
عنه هو طرف ذلك الاسناد الذي في
ذلك الطرف الصحابي وهذا من المعاجزات
والمراد بالطرف الذي يتصل بذلك
الصحابي فلا يكون الا ما بعياً
فحصل ان المراد بالتفرد في
اصل المسند هو التفرد في الماضي
الذي يروى عن الصحابي فافهم
١٢ **عب** **له قوله** فالاول الفهم المطلق
الغريب انما ان كان المتبقي في تفسير
الغريب تفرد الماضي من دون مع
قطع النظر عن حال الصحابي عن رسوله
الله صلى الله عليه وسلم ولعقبة التفرد
في شيء من المواطن ان كان قريباً يلزم
ان لا ينحصر الغريب في القسمين الوتيني
وان لم يكن غريباً فقد يصدق عليه
تعريفه وح يجب ان يكون داخلها
سوى الغريب ولا يصدق تعريفه شيء
مما سواه عليه فلا يكون جامعاً اليهم
الا ان ينحصر الكلام بما هو الصحابي في القسم
والتعريفات الخارجية منه فتكون طرفاً اذوية

المذكور ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص

منها ١٢

من المصنف بالقرائن ١٢

بالصحيحين الثاني بماله طرق متعددة والثالث بما رواه الائمة و

يمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد يبعد القطع بصدقه والله

الغريب ١٢

اعلم ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي

كسند ١٢

يذكر الاسناد عليه يرجع ولوقعت الطرق اليه هو طرفه الذي

متصلة ١٢

عنه ١٢

فيه الصحابي او لا يكون كذلك بان يكون التفرد في اثباته

كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يقر بزيادته عن واحد

منهم شخص واحد فالاول المطلق كحديث النسي عن بيع الراء عن

بفتح الراء ١٢

هيته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر قد يتفرد به راو

تابعي جليل ١٢

الماضي واما الصحابي وان كان من رجال الاسناد الا ان الحديث لم يعبده منهم لان كلهم عدل على الاطلاق ١٢ شرح **له قوله** كحديث
النسي الخ وهو قوله عليه السلام الراء الخ كلمة النسب الراء ولا يوجب ولا يورث واللحمة بالفتح القرابة اي الاختلاط في الراء كالاختلاط
في النسب فانها تجري مجرى النسب في الميراث ١٢ على **عب** عقلاً ونقلاً ١٢ **عب** بل يكون ضرورياً ١٢
عب وهو الذي يكون الغرابة في اصل سنده ١٢ **له** لان التفرد في اصله ١٢

له قوله كحديث شعب الإيمان له وهو قوله عليه السلام الإيمان بضع وسبعون شعبة فافضلها قوله لا اله الا الله واذا ناهى الله
الاذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان البضع العدد مابين الثلاثة الى التسع واماطة الاذى انالها والاذى ما يؤذى الناس
مخو الشوك والحجرو الطين قيل المراد الكثرة لا خصوص هذه العدد ١٢ على قوله وان كان الحديث الخ قوله اي بان يروى
من اوجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يروى الزهري عن سالم عن ابن عمر حديثا ثم يرويه واحد عن الزهري متفردا او

لا يتابعه احد في روايته عن الزهري

وان كان الرواية عن سالم جماعة

وكذا عن ابن عمر فهو فرد بالنسبة

الى راوى الزهري وان كان مشهورا

بالنسبة الى رواية سالم ورواية

ابن عمر وقس على هذا ١٢ عيب *

له قوله ويقال اطلاق الفرية الخ

اعلم ان ههنا مطلوبين الاول جواز

اطلاق الفرية عليه الثاني قلته واستدل

على الاول بقوله لان الغريب والفرد

مترادفان وعلى الثاني بقوله الا ان

اهل الاصطلاح الخ فلا يرد ان حديث

ترادف الغريب الفرية لا طائل تحتها

له قوله لغة واصطلاح الخ قال المزيدي

الاول ممنوع والثاني باطلا قوله الا ان

اهل الاصطلاح الخ ودرج الاول بوقوع

التشبيح تفسير الغريب الفرية كليهما في اللغة

قال في القاموس الغرب الذهاب التفتي

وفي موضع اخر شجرة فارداى متفتحة فتبت

ترادفهما في اللغة ودرج الثاني بان

المقصود من قوله الا ان اهل الاصطلاح

الخ هو بيان الفرق في استعمالهم من

حيث اللغة والكثرة وذلك لا ينافي الترادف

بحسب اصل الاصطلاح قتال ١٢ عيب

له قوله الا ان اهل الخ حاصله

ان اهل الاصطلاح فوقوا في استعمال

الغريب الفرية فالاكثر اطلاق الاول على الفرية النسبي الثاني على الفرية المطلق وان كانا مترادفين في اللغة واصل اصطلاحهم فافهم ١٢ عيب

له قوله فالفرية الخ لان اطلاقه عليها في واقع وما في ما يطلقونه مصدريه وقوله على الفرية خبر قوله اكثر الجملة خبر المبتدأ

اي فالفرية اكثر اطلاقا فافهم اية واقم على الفرية المطلق ١٢ شروح الشرح عه لان الفرية اغرب ١٢ ش

عن ذلك المنفرد كحديث شعب الإيمان تفريه ابو صالح عن ابي هريرة

تابع ١٢

كصريح شعب ١٢

وتفريه عيدا لله بن دينار عن ابي صالح قد استمر التفرد في جميع

يبدو ١٢

رواته او اكثرهم في مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة

وكذا الصغير ١٢

استمع كتاب ١٢

الحديث ١٢

كثيرة لذلك الثاني الفرية النسبي سمي نسبيا لكون التفرد فيه

حصل بالنسبة الى شخص معين ان كان الحديث في نفسه مشهورا

ويقل اطلاق الفرية عليه الغريب والفرية مترادفان لغة و

بل يقال له الغريب غالبا ١٢

واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة

جمعة ١٢

الاستعمال قلته فالفرية اكثر ما يطلقونه على الفرية المطلق والغريب

اهل الحديث ١٢ ش

اكثرا ما يطلقونه على الفرية النسبي هذا من حيث اطلاق الاسم عليهما

اي الفرق المذكور ١٢

الغريب الفرية فالاكثر اطلاق الاول على الفرية النسبي الثاني على الفرية المطلق وان كانا مترادفين في اللغة واصل اصطلاحهم فافهم ١٢ عيب

له قوله فالفرية الخ لان اطلاقه عليها في واقع وما في ما يطلقونه مصدريه وقوله على الفرية خبر قوله اكثر الجملة خبر المبتدأ

اي فالفرية اكثر اطلاقا فافهم اية واقم على الفرية المطلق ١٢ شروح الشرح عه لان الفرية اغرب ١٢ ش

اي فالفرية اكثر اطلاقا فافهم اية واقم على الفرية المطلق ١٢ شروح الشرح عه لان الفرية اغرب ١٢ ش

اي فالفرية اكثر اطلاقا فافهم اية واقم على الفرية المطلق ١٢ شروح الشرح عه لان الفرية اغرب ١٢ ش

له قوله هل هما متغايران الخ أي بان المنقطع ما سقط من أسناده راو واحد غير الصحابي والمرسل ما سقط من رواه الصحابي فقط ١٢ شرح الشرح **له قوله** أولا الخ بان يقال المرسل ولذا المنقطع ما سقط بعض رواه صحابيا كان أو غيره ١٢ ملخص **له قوله** عند اطلاق الاسماء الخ أي اطلاق صيغة المرسل في المرسل ١٢ سوا الفاعل في المنقطع وهو الظاهر ١٢ ملخص **له قوله** الفعل المشتق الخ أي من مصدريهما وهو الارسال والانتفاء وحذف المشتق

كان احق واذن ١٢ شرح الشرح -

له قوله على كثير من المحرثين أي الذين قالوا ببتغائهما أي نقل غير واحد من كثير منهم انهم لا يتغايرون بين المرسل والمنقطع ١٢ مطلقا وليس كذلك لما حرمنا ان الأكثرين غايروا في اطلاق الاسماء وانما لم يغيروا في استعمال الفعل هكذا في شرح الشرح -

له قوله وخبر الأحاد الخ هذه العبارة مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان فالمرسوف هو الصحيح لذاته والتعريف هو خبر الأحاد الخ وصرح به حيث قال وخبر الأحاد كالجنس ١٢ قاسم **له قوله** تام الضبط الخ أي كاملة حالتى العمل والاداء من غير حصول قصور في ضبطه وعروض عارض لحفظه فيخرج المغفل الكثير الخطأ بان لا يميز الصواب من غيره فيرتفع الموقوف ويصل المرسل ويعجز الرواة وهو لا يشعر وكذا قيل الضبط وهو ما يسمى ضبطا مأمورا هو المغنبر في الحسن لذاته ١٢ شرح الشرح **له قوله** متصل السند الخ منصوب على انه حال من المبتدأ وهو خبر الأحاد ١٢

صفة له على ان الامانة في معنوية وبأجملة

واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في

بينهما ١٢

المطلق النسبي تفريده فلان أو أعرب به فلان قريب من هذا

كثيرا ١٢

أي لا يفرقون المذكور ١٢

اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا فالكثر المحرثين

على التباين لكنه عند اطلاق الاسماء وما عند استعمال الفعل

المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسل فلان سواء كان ذلك

أي نعله ١٢

مرسلا أم منقطعا ومن ثم أطلق غير أحد ممن لا يلاحظ مواقع استعمال

على كثير من المحرثين أنهم يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس

كذلك لما حرمنا قل من نبه على النكتة في ذلك الله أعلم بخبر

الأحاد بنقل عدل تام الضبط متصل لسند غير معطل لا شاذ هو الصحيح

المرسل

خروج به المرسل والمنقطع والمفضل والمعلق الصادر ومن لم يشترط الصحة وأما من اشتد لها كالبخاري فتعليقه في حكم الاتصال وسيجئ لهذا مزيد تحقيق ان شاء الله ١٢ ملخص الشرح **عه** أي من جهة استعمال الارسال بالفعل على الاطلاق ١٢ **عه** وهو ما عدا المتواتر فخصه بالمتنفس الى الصحيح الحسن الضعيف ١٢ **ش** سيأتي تفسير هذه الالفاظ ١٢ **ش**

وجعل خبر الأوامر مقسما له بالعرض لا ينافيه الأثرى بمطلق العلاء ومنها للتصور والتقدير مع ان المقتسم اليهما هو العلم المحصول الحادث
 معه ١٢ **له قول** على علاها الخ أي اعلم مراتب مقامه وادابه الزمنية. ثم يجرى بها التفاوت لاحاله مخصوصة لا يجري
 فيها ذلك فلا يناقض قوله الأثرى في تفاوت رتبة سبب تفاوت هذه الأوصاف ١٢ شرح الشرح **له قول** أولا الخ أي لا يشتمل
 على علاها بل على اوسطها وادناها فان المقتسم هو الحد يث المنبسط فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ **عب** **له قول** فهو السليم
 ايضا للحصول المقصود هو الصحة ولو

بالمعنى الى طرق معدودة مقوية بعضها
 لبعض وقوله لكن لا بد ان تعلم سلك
 الصحة بالنظر الى اسنادها الخاص ١٢
 الشرح **له قول** قبول ما يتوقف الخ
 أي ما لم يرجح صدق كذبه بالنظر
 الى اسناده لكن يرجح صدقه بالنظر
 الى الامور الخارجية كانه الاثمة به و
 مواثيقها قال الصحابي لم يرد غير هذا من
 اسباب الترجيح فهو الحسن ايضا لكن لا
 لذاته ووجه قد عرفت سابقا ١٢ **عب**
له قول وقدم الكلام على الصحيح الى الظاهر
 ان على بمعنى كما في قوله تعالى وان كنتم
 على سفر اي في سفرا وعمل على ظاهره
 وكيفما كان فهو متعلق بالكلام والمعنى
 قدم الكلام الواقع في بيان الصحيح او قدم
 الكلام المشتغل على بيان الصحيح على غيره
 من الحسن وغيره قال الشارح وهو متعلق
 بقديم لبا الكلام يحتاج ان يقال كائنا او
 مشتملا او الكلام المشتغل على بيان الصحيح انتهى
 اقول هذا خطأ من السارد لان تعلقه بقديم
 يقتضي ان يكون الكلام مقدما على الصحيح
 والصحيح متأخرا عن الكلام وهو كما ترى
 قدام ١٢ **عب** **له قول** من له ملكة الخ
 أي قوة باطنية ناشئة من معزة الله تعالى وقيل
 هي اليقينة الراسخة من الصفات النفسانية فان

لذاته وهذا ١١ **ول** تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل
 من صفات القبول على علاها ١٢ **ولا** الاول الصحيح لذاته والثاني ان
 وجد ما يجبر ذلك المقصور لكثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا
 لذاته حيث لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة
 ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته وقدم
 الكلام على الصحيح لذاته لعل رتبته المراد بالعدل من له ملكة
 تحمله على ملازمة التقوى المروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال
 السيئة من شرك او فسق او تبذع والضبط ضبطان
له قول وهذه الاول تقسيم المقبول الى اربعة اشكال بان المسمى هو خبر الأوامر فالتمثيل ليس به وهو شامل
 للمقبول والمراد بالتقوى بان هذا الاول تقسيم المقبول ليس غرضه ما ينبغي اقول معناه هذا الاول تقسيم المقبول بالذات
 لثنتين راسخة في الخالق اياها هما التمثيل الشدة والضعف ثم هي يحصل تلك الملكة حالة الاداء فقط او حالة التوصل الى حالة الاداء او حالة التوصل الى حالة الاداء
 والاول هو الاول ١٢ شرح الشرح **له قول** والمروءة الخ قيل هي الاحتراز عن ما يذم عن عذوى العقول السليمة كالميل على الطريق والاول فيه وصحة الاراد وال
 اللعب بالحمام وامثال ذلك ١٢ **عب** **له قول** او بدعت الخ لرفق الخروج والتشبيه التعليل غير ذلك بالجملة هي كل عمل او اعتقاد له يبدى في الدين الشدة التمسك
 لها بما يوتي به تحقيق الذي اعني عدم الموانع او ودهم الانكار عليه من يعتد به ١٢ **عب** **له** ١٢ من حيث الدين ١٢

لثنتين راسخة في الخالق اياها هما التمثيل الشدة والضعف ثم هي يحصل تلك الملكة حالة الاداء فقط او حالة التوصل الى حالة الاداء او حالة التوصل الى حالة الاداء
 والاول هو الاول ١٢ شرح الشرح **له قول** والمروءة الخ قيل هي الاحتراز عن ما يذم عن عذوى العقول السليمة كالميل على الطريق والاول فيه وصحة الاراد وال
 اللعب بالحمام وامثال ذلك ١٢ **عب** **له قول** او بدعت الخ لرفق الخروج والتشبيه التعليل غير ذلك بالجملة هي كل عمل او اعتقاد له يبدى في الدين الشدة التمسك
 لها بما يوتي به تحقيق الذي اعني عدم الموانع او ودهم الانكار عليه من يعتد به ١٢ **عب** **له** ١٢ من حيث الدين ١٢

له قوله وقده بالناظر قبل اذ كان التام هي المرتبة العليا فلا يتحقق فيه المراتب لا بجمع قوله فيما ساقى ويتفاوت رتبة الخ قول وجوابنا هو ان المراد بالمرتبة العليا ليس هي المرتبة الشخصية بل المرتبة النوعية فلا اشكال في تفاوت مراتبها كذا في الشرح له قوله والسند تقدم الخ اي عند قوله الخ بما ان يكون له طرق الخ اذ السند والاسناد بمعنى واحد قال الشارح او عند قوله في اصل السند قول هذا هم فان المذكور عنده هو تعريف اصل السند لا تعريف السند والاسناد فلا يصح الخ والرد لا يتروم ان اصل السند السند شيء واحد والمراد باصل السند هنا هو التام الذي يروى عن الصحابي كما بينا هنا لك ظاهر انه ليس بسند بل جزء من السند فقد بر ١٢ عب له قوله والمعلل لغتان في علمنا فيهم ومضى قال

في الفاموس العلة بالكسر المرض قال الشارح ما فيه علة اي حرفة من حرفة العلة انتهى اقول هذا وهو من الشارح فان المعلل بهذا المعنى هو معلل صرقي لا معلل لغوي كما لا يخفى فقام ١٢ عب له قوله اصطلاحا الخ العلة عبارة عن سبب غامض قادم في محنة الحديث مع ان ظاهرها السلامة و ينطلق الى الاسناد الخ مع شروط الصحة ظاهرا من تنزه رواة وضبطهم واتصال سنده وتلك العلة بتفرد الراوي و مخالفة غيره مع تراش تنبيه العارف على وهم بارسال في موصول او وقت في مرفوع او دخول حديث في حديث اخر او غير ذلك ١٢ من شرح تزيين له قوله من هوارج عن الخ الى الضبط والعدالة مخالفة له يمكن الجمع بينهما قال التنبه يدخل في تعريفه المنكر في الصواب ان يقال ما يخالف فيه الفتنة من هوارج قلت يدل عليه قوله ارجح فقد يرمع ان بعضهم قالوا ان الشاذ والمتكروا واحد ١٢ شرح الشرح له قوله وله تفسير اخر سياقي الخ وهو قوله ثم سوء الحفظ ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي وهو بهذا التفسير غير مراد ههنا لان قوله تام الضبط يفهم عن الاحتراز

ضبط صد وهو ان يثبت ما سمع بحيث يتمكن من استحضاره
اي اتقان قلبه مغلظة ١٢ من الاثبات ١٢ اي يقدر على استحضاره ١٢
متى شاء وضبط كتاب هو صيانت له ليد له منذ سمع فيه وصححه
اي ان يوديه منه قيده بالتام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك
المتصل مسلم اسنادا من سقوط فيه بحيث يكون كل من
رجاله سمع ذلك المروى من شيوخه السند تقدم تعريفه والمعلل
لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قاذرة والشاذ
لغة الفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هوارج
منه وله تفسير اخر سياقي ان شاء الله تعالى تنبيه
قوله وخبر الاحاد كالجنس باقى قيوده كالفصل وقوله
اي المصنف ١٢ اي التعريف ١٢

عند قيل وللشاذ تفسيران اخران احدهما ما رواه المقبول مخالفا لمن هو اولى منه والمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوق او ذون الثقة وثانيهما ما رواه الثقة مخالفا لما رواه من هو اوثق منه الى غير ذلك ١٢ ملتقط من شرح الشرح له قوله وخبر الاحاد الخ انا قال كالجنس والفصل لان الصحيح ليس من الماهيات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان كذا قيل ١٢ - عه راوي في اوله اذا خروا وسطه ١٢ عه في ضمن تعريف الاسناد فانها دا واحد ١٢ -

له قوله احتراز عما ينقله غير العدل الخ وهو من عرف ضعفه وأوجهلت عينه أوجاله فالمراد بالعدل مشهور العدالة لا مستورها واحترازها بالضميط عن مغفل كثير الخطأ وإن عرفت بالصدق والعدالة لعدم ضبطه ١٢ شرح الشرح **له قوله** تتفاوت رتبة الخ يعين الصحيح لذاته تتفاوت مراتبه تتفاوت هذه الاوصاف المتضمنة لصحة فإن الرتبة العليا حالة نوعية تحتها مراتب متشعبة ونظيرة ان يقال ان الرتبة العليا في الانسان هي الرسالة مع ان تحتها مراتب متفاوتة كما لا يخفى ١٢ ملخص الشرح **له قوله** فانها لما كانت الخ استدلال على تفاوت مراتب هذه الاوصاف تتفاوت مراتب معلولها وهو الظن الغالب حاصل ان تلك الاوصاف

علية مفيدة للظن الغالب في الاختيار والظن الغالب الذي في الاختيار له مراتب متفاوتة بالضرورة الوجدانية فلا بد ان يكون بهذه الاوصاف مراتب متفاوتة بلا اولى مرتبة من الظن الغالب الا لزم ان يحصل الظن الغالب في مرتبة واحدة شخصية غير متعددة الا بتعدد المحال وتختلف بعض المعلوم عن علية السامية اواجتماع الظن الغالب والاغلب بالنسبة الى خير واحد من شخص واحد في ان واحد التولي بها باطله ووجه اللزوم غير خاف على ذي حدس صائب ١٢ **له قوله** لغلبة الظن الخ قال في البحر عن اصول اللامشي ان احد الطرفين اذا قوى وترجح على الآخر ولم ياخذ القلب ما ترجحه ولم يطرح الآخر فهو الظن واذا عقد القلب على احدهما وترك الآخر فهو الكبر للظن وغالب الرأي كذا في رد المحتار فما قال الشك لا شك ان الغلبة قيد معتبر كنه من مفهوم الظن اذ لا يطلق غالباً الا في الطرف الراجح مبني على عدم الفرق بين الظن وغلبة الظن وهو باطل كما عرفت ١٢ **له قوله** في الدرجة العليا الخ اي الحقيقية او الاضافية والمراد به العلوية الصنف لا النوعي المختار في اصل الصحيح ١٢ شرح الشرح **له قوله** كان الخ مما دونته

ينقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل وقوله "هو لي" من حديث ١٢

فصل في توسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بان ما بعده بالغة لا يغفل عنها الفاعل ١٢ المرفوعين ١٢ بخبر ١٢ دلالة ١٢

خبر عما قيله ليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحاً

بما خرج عنه كما تقدم وتتفاوت رتبته اي رتب الصحيح بالعلو والسفل ١٢

بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحيح في القوة من العدالة والضبط ١٢ متعلق بالتفاوت ١٢

فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة

اقتضت ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور تلك الاوصاف ١٢ للصحة ١٢ من تلك الاوصاف ١٢

المقوية واذا كان كذلك فما يكون رتبة في الدرجة العليا من العدالة الحقيقية او الاضافية ١٢

والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان احصاءها دونته باقي ١٢

كذلك قال التلميذ هذا الخ لا يضبط ولم يتيروا في الصحابة قلت اما علم الافضاء فلا يعرفان فوقي كذا في علم علو ما دعوا اليه لم يتيروا في الصحابة فان اراد انه في نفس الصحة فمسلم اذا الصحابة كلهم عدل على الصحيح ان اراد انه لا فرق بين الخلقاء الاربعة مثلاً وغيرهم من اصحاب فهو خارج عن المصواب عند اولى الالفاظ ١٢ شرح الشرح **عه** تعييل ثاق لتسميته فصلاً ١٢ **عه** لا يحتاج الفصل بين النعت والمنعوت ١٢ **عه** كصرد جمع رتبة كمنطقة ١٢ **له** دوران احد المعلومين على الآخر ١٢

له قوله فمن المرتبة العليا الخيل انما هما ان ثالثة من بعقيرة ربابا فوله فيما بعد حيث قال والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الاثمة انها اسم الاسانيد اقول هذا الا شكل مبنى عن عدم الفرق بين المرتبة العليا التي هي مدار السعد وبين المرتبة الاولى ومنها التي اطلق عليها بعض الاثمة انها اسم الاسانيد فليست

وجد انه ١٢ عيب

له قوله اطلق عليها

بعض الاثمة الخ قال

اسحق بن داود بن وهب

احمد بن حنبل اصح

الاسانيد الزهري عن سالم

عن ابيه قال علي بن المديني

وعمر بن علي الفلاس

اصح الاسانيد محمد بن

سيرين عن عبيدة

ابن عمر عن علي و

قال النسائي وابن

معين اهم الاسانيد

ابراهيم النخعي عن علقمة

عن ابن مسعود وقال

البخاري اهم الاسانيد

ما لك عن نافع عن

ابن عمر وقال البكري

بن ابي شيبة اصح

الاسانيد الزهري عن

علي بن الحسين عن ابيه

عن علي رضي الله عنهم

اجمع المراد الاسانيد

المنتهية الى ابن عمر

في الاول والى علي في

الثاني والى ابن مسعود

فمن المرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الاثمة انه اصح الاسانيد كانه ^{عظم} ^{بعض} ^{اسناد} ^{من النسختين ١٢} ^{اصح محمد ١٢}

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر ^{عظم} ^{كندة ١٢} ^{السلامة ١٢}

عن علي كاهن النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ونها في المرتبة ^{عظم} ^{ابن ابي طالب ١٢} ^{كندة ١٢}

كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موحدة ^{عظم} ^{كندة ١٢} ^{هو البردة ١٢} ^{يدل من ابيه ١٢} ^{كندة ١٢}

ابن سلمة عن ثابت عن انس ونها في المرتبة كسهميل بن ابي صالح عن ^{عظم} ^{كندة ١٢}

ابيه عن ابي هريرة وكلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ^{عظم} ^{بالقوة ١٢}

فان الجميع شملهم اسم العبد الضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفا ^{عظم} ^{من المذكورين ١٢} ^{النام المتعبر في حرا المعجم ١٢}

المرتبة ما يقف تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة ^{عظم} ^{المرتبة ١٢} ^{الطبقة ١٢}

الضبط ما يقف تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما يتفرد به ^{عظم} ^{دعائه ١٢} ^{اي المرتبة الثالثة ١٢} ^{حديث ١٢}

في الثالث وهكذا ١٢ ملخص الشرح **له قوله** وهي مقدمة الخ اي المرتبة الثالثة مقدمة على رواية من يعد حديثه حسنا ولو تفرد به ١٢ كذا في شرح الشرح **ع** تابعي حليل الشان منسوب الى زهرة بن كلاب الى حمى من قرأه ١٢ **ع** تابعي مشهور بتعبير الروايات **له** نفعه كقصة قبيلة ١٢ **له** اي يصدق عليهم انهم عدل ١٢ **له** يعرفونها الخ ذاق من الحديثين ١٢ -

له قوله وعمر بن شعيب بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه أي شعيب أو محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
شعيب والجد محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص كذا في المظهر قيل جد عمرو بن شعيب هو عبد الله بن عمرو بن العاص
والجد محمد والمراد من الجد الجد الأعلى وهو البخاري ١٢ شرح الشرح **له قوله** والمعتمد الخ حاصل ان القول المختار ان لا يطلق
على اسناد معين بانه اسم الاسانيد مطلقا كان يقال للزهري عن سائر اسانيد الاسانيد على الاطلاق من اسانيد جميع النخبة لان تفاوت مراتب
السمي مترتب على تمكن الاسناد من شروط

السمي وعز وجود اعم درجات القول في

من نود قود من ترجمة واحدة بالنسبة

الى جميع الروايات فان كان لابد من

الاطلاق فيبين كل ترجمة بصحابها

او البلدة التي منها اسناد تلك

الترجمة بان يقال اسم اسانيد فلان

او القلايين فانه اقل انتشارا واقترب

الى الحصر بخلاف الاول فانه صواب

واسم جد ١٢ منتقظ من الشرح

له قوله نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه

كل ما اطلقوا عليه انه اسم الاسانيد

انه ارجح على ما عداه مما لم يطلقوا

عليه ذلك ١٢ ملخص **له قوله** واختلاف

بعضهم في ان اسمهم ارجح فهذا الاختلاف

يؤشده الى الاجماع منهم على ان الاسمية

دائرة بينهما غير مارة بانهما فاصح التفرع

بقوله فما اتفقا عليه ارجح من هذا الحديث

اي من حيث تلقى كتابهما بالقبول وقد

يعرض عارض يجعل المفتوح ثائقا كذا

نقل عنه في الحاشية ١٢ عب **له قوله**

وقد صرح الجمهور بالاشارة الى دليل تقديم

ما انفرد به البخاري على ما انفرد به مسلم ١٢

شرح الشرح **له قوله** ولم يوجد في زمان

قبل اختلاف بعضهم في ان اسمهم ارجح يستخرج

يقول بعضهم في ارجحية مسلم فهذا التبرع

حسنًا محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب

عن ابيه عن جدته وقس على هذه المراتب ما يشتمل في الصفا المرحمة والبرية

الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اسم الاسانيد المعتمد عدم

الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه

ذلك ارجحية على ما لم يطلقوه ويلتحق بهذا التفاصيل ما اتفق الشيوخان

على تخريب بالنسبة الى ما انفرد به أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى

ما انفرد به مسلم لا تفارق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف

بعضهم في ايهما ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحاشية مما لم يتفقا

عليه قد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن

وقد سبق ما يفيد ١٢

يتبين قلت لعل ما ذكره من اختلافهم مبني على اطلاقاتهم ما يفهم من كلامهم لا يكون منهم تصريح بذلك ما نقل عن الشافعي من قوله ما علم بعد كتاب الله

من موطن ما لك فقبل جرد الكتابين كذا في الجواهر ١٢ شرح الشرح **له** من اتفاق الشيعين واخر ادا البخاري واخر ادا مسلم ١٢ **له** هذا اللفظ

لم يوجد في بعض النسخ الصحيحة ١٢ **له** اي انها اسم الاسانيد ١٢ **له** البخاري ومسلم ١٢

له قوله فلم يصح الخبر فاعلموا انك الى ما نقل والاستاذ مجازي ادلى ابى على فاجاب اما مخذوف هذا تعليل الجواب والمعنى اما ما نقل فلا يتيانى ما ذكر لان ذلك النقل او المنقول عن ولم يصح بـ ١٢٠ شرح الشرح **له قوله** فلم يصح يكونه اصح الخ تزيل هذا انما هو بحسب اللغة واما بحسب العرف فلا والمعتبر هو الفهم العرفي كما حقق في حديث ما رأيت احسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صرح السيد في شرح المقام وغيره بان المقصود من مثل هذا التركيب نفى الافضلية المساواة معا وذلك لان متبادر من الكلام قال ابن القطان ذهب من لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم ما قلت الفواويل الا ظلمت الفهم او امدق لهجة من ابى ذر مقتضاه

ان يكون اليوزا صدق العالم اجمع وليس المعنى
كذلك الا لكان اصدق من الصديق بل انما
نفى ان يكون احدا على رتبة منه في الصدق
ولم ينفى ان يكون في الناس مثله اصدق و
الامر افضل ما ذهب اليه الباقي حيث قال
ان هذه الصيغة تارة يستعمل على مفتحة
اصل اللغة فتنبه الزيادة فقط وتارة على
مستفحة ما شاء من العرف فتنبه المساواة مثل
قوله صلى الله عليه وسلم ما طلعت الشمس ولا
غربت بعد النبيين على احد افضل من ابى
بكذا عرفت هذا فيصح قول المصنف انه لو لم
يكونا اجمع من جميع البخاري لمساواة الاجتهاد
عرفا وترجيحا حدهما لغة وهونى الافضلية
هذا كله ملقط من شرح الشرح مع تغيير يسير
اعب **للقوله** والترتيب الخ فانه يبدأ
بالجمل والمشكك والمنسوخ والمعتن المبهم
ثم يورد بالمبين والمفصل الناصح والمصور
والمعين والمنسوب كذا نقله البعض عن
شرح السخاوى الذكوة والنصرة وقد
اختص مسلم في كتابه الصابح بطرق الحديث
في مكان واحد سهل الكشف منه بخلاف
البخاري كما في شرح التقريب كذا في شرح
الشرح اقول وتفضيل صحيح مسلم بهذه
الوجوه ايضا لا يقتضيه ان يقال انه افضل
من صحيح البخاري كما صدر عن بعض المغاربة
فان للبخاري ايضا فضل كثر من الوجوه

احدا تصریح بنقیضہ امامان نقل عن ابی علی النیسابوری انه قال

ما تحت اديم السماء احده من كتاب مسلم فلم يصحح يكونه احده من
ای کتاب مسلم ۱۲

ای کتاب مسلم ۱۲

صحیح البخاری لایہ افانقی جو کتاب اصح من کتاب مسلم اذ المنفی
 ای الدعی ۱۲ یكون ۱۲

یکون ۱۲

انما هو ما يقتضيه صيغة الفعل من زيادة صحتي في كتاب شارك

كتاب مسلم في الصلوة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولعمريف المساواة

الوعلى ۱۲

فَالْقَاعِ ۱۲

اصل الصفحة ١٢

وَكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري

فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصم

بين الاحاديث ١٢

ان ذلك ١٢

أى تحول على أن ذلك ١٢ بين الإحداثيات ١٢
أحد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولوا فضوا به لرد عليه

التفصيل ١٢

هدى الوجوه الصفا التي تدبر عليها الصلوة في كتاب البخاري التومنها في كتاب

الفاء تعليلية ١٢

التي لا توارى احد منها وجرة فصل محج مسلم فتامل ١٢ ع **قوله** شاهد الوجود الخ الاضافة للببيان يعني ان اظهر وارجوم القليل الى الاصحية لدر شاهد الوجود الذي انكاره مكابرة ذلك الرجوع عليهم ودفع اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود ١٢ شرح الشرع ع اظهروه ١٢ ع بيان مقبضة صيغة اقل ١٢ ع اى ذلك الكتاب ١٢ ع اى ومثل ما تقدم في عدم افادة تعريض تقديم محج مسلم ١٣ ش **له** افر الغدير باعتبار حفظ البعض ١٣ ش **له** اى في التبيين ١٣ **للحصى** الصحية مسلم بن الحنفى ١٣ شرح الشرع ع اى يلزم وجوده ١٤ ع **وهو** الاشارة الواقعة في كتاب ١٣

عند معاصرة أو ثبت من خارج انهما لم يلتقيان قط وان كانا في عصر واحد فهو منقطع بالضرورة وان كانا في عصر واحد لم ثبت عدم اللقاء من الخارج وامكن اجتماعهما والراوى ليس بمدلس ايضا وسياق تعريفه هو محمول على الاتصال عند مسلم البخارى يشترط مع ذلك ثبوت لقاءهما ايضا ولو مرة واحدة ولا شك ان هذا الشرط يفيد قوة الاتصال لهذا قال النووي هذا المذهب يرجح كتاب البخارى فقامل اعيب **قوله** الزم الزم حاصل الالتزام ان اشتراط اللقاء لثبوت السماع وزوال احتمال الانقطاع والسماع في كل حديث لا يثبت الا بالضرورة اذا اللقاء لا يستلزم سماع كل حديث يروى عنه فيلزم ان لا يقبل الغنعة اصلا وهو باطل بالافتاء والجواب ان الكلام في العلم العلوى ولا شك

ان ثبوت اللقاء يفيد زوال احتمال الانقطاع عادة مالا يفيده مطلق المعاصرة والكاراة مكابرة بالضرورة اعيب **قوله** لانه يلزم له حاصل ان الغنعة وان كانت تحتل السماع وعدم صلاحها لا تحتل هناك غير السماع ولا يلزم ان يكون الزم مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس ولا يتوهم ان الدليل جار في الراوى عن المعاصر الذى لم يثبت لقاءه ايضا بان نقول اذا ثبت المعاصرة مع الشرط المذكور سابقا فلوجرى فيها احتمال عدم السماع يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس ان يكون المدلس ابن المدلس هو الذى يروى تدليسا عتبت ثبوت لقاءه كما سياق في تحقيقه من المصنف فاما الذى يروى عن المعاصر الذى لم يلقه فهو مرسل بالارسال الخفى وحديقه مرسل خفى فلا يلزم من جريان احتمال عدم السماع في الراوى عن المعاصر البحت كونه مدلسا فلا يلزم خلاف المقصود فقامل اعيب **قوله** فلان الرجال الزم فان الذين انفرد بهم البخارى اربعة وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم بالضعف نحو من ثمانية الذين انفرد بهم مسندت مائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم مائة وستين رجلا الغنعة من رجال البخارى كذا ذكره البخارى في شرحه القية

مسلم اشد شرط فيها اقوى اسد امارتجانه من حيث الاتصال
أكثر سدا ١٢

فلا اشتراط ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة

والكنى مسلم بطلق المعاصرة والزم البخارى بانه يحتاج ان لا يقبل

الغنعة اصلا وما الزمه به ليس بلازم لان الراوى اذا ثبت له
على البخارى ١٢

اللقاء مرة لا يجزى في روايته احتمال ان لا يكون سمع منه لانه يلزم من
من شيخه ١٢

جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس واما
سياق تفسيره ١٢ المتنازعة فيها ١٢

رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم
اي فضيلة البخارى ١٢

من رجال مسلم اكثر عدد من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى
الشيوخ ١٢

له قوله فلا اشتراط لوضوح المقام ان الراوى اذا مرح بالسماع عن شيخه نحو ان يقول سمعت فلانا او حدثنا فلان الى غير ذلك فهو متصل لا محالة واذا لم يصرح بسماعه نحو ان يقول فلان فان لم يكن بينه وبين المعنعن

العراق ولا شك ان التعرّف عن لم تكلف فيه اصلا الى من التعرّف عن تكلف فيه ملخص للشروح **ع** هذا تفصيل قوله فالصفات التي الخ ١٢ **ع** في ثبوت الاتصال لان الاتصال في الصحيح ليس بشرط عند فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ **ع** مضموم مضافا الرواية بعن فلان عن فلان ١٢ **ع** اي عدالة الرواة وضبطهم ١٢ **ع** الذين انفرد به مسلم ١٢ **ع** اي الذين انفرد بهم البخارى ١٢

البخاري منها قبل من ثمانية وثلاثين في اثنين ثلاثين باقيا فحق مسلم كذا في المقدمة ١٢ شرح المشرك **له قوله** لما راح مسلم ليعمل الخاوي ما ظهر في هذا الفن لو بصر فيه العلم قبل فبانه لا يلزم من ذلك اوجهة المصنف الفخر لانه لا يلزم من حجية ما عند العلماء الاوهدها في المطلوب انتهى في شرح المشرك اقول لو لم يجدوا في البخاري مثل المشرك كالمالك ملوك الكلام ثم اقول هذا يشهد الى ما قلنا سابقا ان مجموع تبة المؤلفات يعطو طبة المؤلفين فقد ذكره **له قوله** من تقدمه الخاوي الشيخ الحق ابن الهمام رحمه الله عليه في نهج التقدير قول من قال اعلم الاصل في ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما ثم ما اشتمل على شروط احدهما لا يجوز التقليد فيه الا لصحبة ليس الا لاشتمال رواتهما على

مع ان البخاري لم يكثر من اخراجه حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم ما راس حديثهم بخلا مسلم في الامرين امارحجانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاتحاد اقل عدد اما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم اعرف منه بصنا الحديث ان مسلما تليده وخبرني لم ينزل يستفيد منه ويتبع اثاره حتى قال الدارقطني ولا البخاري لما رآه مسلما لاجاء ومن ثم اى من هذه الجهة هي ارجحية شرط

الشروط التي اعتبرها فاذا فرض وجود ذلك شرط في رواية في غير الكتابين فلا يكون الحكم بامعية ما في الكتابين عين الحكم انتهى اقول ولا شك ان هذا القول قريب من الفخر قد رضي به كثير من القول كالفاضل البخاري بمر العلوم وغيرها الا انه يورد عليه ما اوردنا بعض من غلب عليه فن الحديث اما اجمالا فبان مساواة الحديث مشتمل على رواية الشيخين لحديثهما موقوف على مساواة فخرجه لهما في التيقظ والحذارة ومعرفة العلل في المتن والاسانيد غيرها ولو وجد بالاجماع واما تفصيلا فبان الشيخين لا يكتفيان في التقييم بمجرّد الرواية في العادة والاتصال وغيرها من شروط المصنف بل يفتقران في حالهم من دوى عند كثرة ملازمة له اولتها وكونه من بلدة مهارس الحديث او غربا من بلدة غيرهما الحديث ولا يفتقران عن اناس ثقات متفقوا في اناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم في حديثهم من من ضعفوا في رجال كاهل في الكتابين اذ في احدهما نسبة ان على شرطها اذ احدهما فلو كان يقال في هيثم عن الزهر كل من هيثم والزهر اخرج الحديث على شرطها متصلا بل ليس على شرط واحد منهما لانهما انا فخرها لهيثم من غير حديث الزهر فانه يعنى هيثم ضعف في كتابه ثبت في موضعين الحديث فديرو عن رجالها اذ احدهما في حالة اختلاطها في ما رواها فخرها الا انها

له قوله بل غالبهم من شيوخنا الخاوي قال البخاري الذين انفرد بهم البخاري وهم من تكلم فيه اكثرهم من شيوخه ليعلم خبرهم خبر حديثهم بخلاف مسلم فاكثروا من انفرد به من تكلم فيه من المتقدمين ولا شك ان المروءة من حديث شيوخه من حديث غيره من تقدمه غدا انتهى فوجاهة قل لعلنا لا نلتكلم من رجال مسلم وايضا اكثر مسلم من اخراجه احاديث الذين انفرد بهم من تكلم فيه فقول غالبهم مبتدأ ومن شيوخه خبره ١٢ شرح الشرح مع زيادة ليرة **له قوله** اقل عدد الخاوي فان الاحاديث التي استندت عليها بلغت مائتي حديث وعشر احاديث حقن

فيظن ان على شرطها والامر ليس كذلك وان مسلما اخرج عن بعض الضعفاء واهضر ذلك لانه يذكروا الحديث او لا باسناد ضعيفة ويجعل اصلا ثم يتبعه باسناد او اسانيد فيها بعض الضعفاء على جهة التاكيد البائدة فن اني يستدعي هؤلاء فقد في رجال مسلم بعد وليس على شرط مسلم لان مسلما ربما يدخل من حديث غير الاشبات ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه يستند نازل في عمل الى رواية غيرهم لا تفسد اسنادا بن زهر قطع احمد بن عيسى المتوفى ولما لاهه ابو زهرة الرازي على رواية عن هؤلاء قال لما قال دخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم لان ربا دعه ان ربا تاعم ويكون عندي مرواية اوثق منه فاقترع على ذلك والحاصل انه اذا روى عن رجال ليسوا على ما لا يوافقهم

اي ما ان التكلم فيهم ليسوا من فاشا في باسطة حتى يخطى حال حديثهم بل غالبهم ١٢ اي هذا افضل كتاب البخاري من حيث نفسه على ان لا يتصلا من حيث مصنفه ايضا ١٢

قليلة بالنسبة الى ما في مسلم لم يتعرض لها والمراد من التعديل اللغوي لبشكل الشاذ فلو قال سوى ما انتقد فكان ادلى ١٢ شرح **قوله** ثم تقدم الم التحقّق ان قوله ثم مسلم كذا قوله ما وافق شرطهما بتقدري الفعل معلوف على مجموع الجملة مع القيد اعني على مجموع من ثم تقدم صحيح البخاري لا على جملة قدّم صحيح البخاري فلا يرد ما قيل في بعض الحواشي ان قوله صحيح مسلم عطف على صحيح البخاري فيزيم تقدم مسلم فغيره من هذه الجهة والحال انه ليس كذلك على ما لا يخفى ١٢ شرح **قوله** لان المراد بشرطهما الم قال النوى المراد بقرئلهما على شرطهما ان يكون رجال اساندة في كتابهما مع بقاء شروط الصحة من الضبط والعدالة ونحوهما والمراد بالخارجا لانه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا نقل عنه

العراقي وعليه مشي ابن دقيق العيد والذهبي والمصنف قال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الاثمة ان المراد به ان يخرج الحديث المجمع على ثبته نقله الى الصحابي المشهور قال العراقي

هذا ليس بجيد لان السأني ضعفت جباة اخرى به اي حديثهم الشبان اودا حها ١٢ ش

قوله بطريق اللزوم الخ الا ظهور المراد باللزوم الالتزام يعنى العلماء بما تلقوا كتابهما بايقول لزم ان يكون رجالهما على وصف العدل ١٢ شرح **قوله** دون ما اخرج مسلم او مثله الخ ترد المصنف في انه مثله ودونه

وجزءه فبذلك ما نه دونه ولعل وجه العجزم فوات تلقى الامة بالقبول ووجه ترددها ان الدليل على تقدم صحيح مسلم تلقى الامة بالقبول وقد قابل محمد بن علي شرط البخاري فترو د نظر الى الوجهين كذا قال العلوي اقول و الحق على مسلك المصنف هو المعجم بانه دون ما اخرج مسلم او ترد ليس في موقعه ووجهه غير خفى على المستيقظ شو نوقش

في كلامه بانه جزم في المتن بانه دونه وتورد في الشرح وهذا التعارض اقول يمكن الجواب عنه بوجهين الاول انه جزم في المتن لانه مذهب الجمهور القائلين بهذا الترتيب فذكر في المتن كاهوشان سائر المسائل الجمهورية واما التردد فهو ناش عن طبعه فذكر في الشرح والثاني ان ما

البخاري على غيره قدّم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة

مطلقا ١٢

في الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على

تلقى كتابه بالقبول ايضا سو ما علل ثم تقدم في الترجمة من حيث

فيهما ١٢

أحد ١٢

الاصحية ما وافق شرطهما لان المراد به وانهما مع باقي شرط الصحيح

ووانهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق اللزوم فهم

مقدّمون على غيرهم في ولايتهم هذا اصل يخرج عنه الابدليل فان

وهو مقتود ١٢

كان الخير على شرطهما معا كان دون ما اخرج مسلم او مثله وان

(بقية جليله عكا) ذلك ببارز قوام البصارة في امره على ما رواه النوى عن سفيان انه كان يقول حدثني فلان وهو كذاب فقليل له انت تروى عنه وتقول هو كذاب قال اني اعرف صدقته من كذبه وذكر وجهها آخرت كتابها خوفا للاطباء جملة الامران قول الشيخ المحقق فاذا فرض وجود تلك الشروط الخ مسلم لكن الكلام في وجود تلك الشروط يعني لزوم مسلم وضعه المقدم متوخ فامل فان الكلام بعد موضح نظرو ١٢ عب حاشية مفحة هذا **قوله** سوى ما علل الخ من الاحاديث المتقدمة المار ذكرها اتفاقا وتلك الاحاديث المتقدمة وان كانت في البخاري ايضا لكن لما كانت

وافقه شرطهما فيتمسك الى ثلاثة اقسام ما يوافق شرطهما معا او شرط البخاري وحده او شرط مسلم وحده فلما كان غالب اقسام دون عما اخرج مسلم اطلق النا خير في المتن وفصله في الشرح ١٢ عب ع له قبل الاطراف او بعدا كيفية الصحاح المسانيد ١٢ ش عه اي تقدم ما وافق شرطهما على ما عدا ١٢ عه دليل على رجحان ما وافق شرطهما على غيره ١٢ عه اي يكون فهو على الاما بطين وغيرهما من اوصاف الصحة ١٢ ش عه اي البخاري مسلم صاحب شرطهما اورد جالها ١٢ ش عه متفق عليه بين المحدثين ١٢ للعه بان كان يخرجها عن رجالها ١٢ -

له قوله ستة اقسام **الم** احدها ما اخرج به البخاري مسلم هو الذي يبر عنه بالمتفق عليه ثانياً ما انفرد به البخاري ثالثاً ما انفرد به مسلم رابعاً ما هو على شرطهما ولما يخرج من احد منهما وخامساً ما هو على شرط البخاري **هـ** وسادساً ما هو على شرط مسلم ودره ثلاثة منها اصول وثلاثة منها فروع **و** شرح الشرح **له قوله** ليس على شرطهما **الم** اي مرفوض المتفقين وواجتماع واقتراح والحاصل ان ما هو صحيح عند غيرهما من الائمة الصابرين وليس على شرطهما ولا على شرط احدهما بان لا يخرج من شيوعهما الذين اتفقا فيه ولا من شيوعهما الذين اختلفا فيه الصحيح ابن خزيمة وابن حبان ثم الحاكم ترتيب هذه الثلاثة في الارضية هكذا قال السخاوي ونظير فائدة

كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لاصل

كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام يتفاوت درجاتها في الصحة ثم قسم

سابع هو ما ليس على شرطهما اجتماعاً وانفراداً وهذا التقاؤا غاهو بالنظر

المحيثية المذكورة اما لورجح قسم على ما فوقه بامواخرى تقضي الترجيح

على ما فوقه فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرف للمفوق ما يجعله فائقاً كما

لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن جفته

قرينة صاريها فيفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج البخاري اذا كان

فرداً مطلقاً وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة

وصفت بكونها احسن الاسانيد كما لك عن نافع عن ابي ع

التصميم عند التعارض بتقديم مراتب تفاوت
١٢ شرح الشرح **له قوله** اذا كان
المزكّل اعتبار الشهرة في حديث مسلم
المصنف بالقرائن والفردية في حديث
البخاري لان تقديم الاول على الثاني في
هذه الصورة متيقنة بخلاف ما اذا
كان الاول عزيزاً او غريباً وكان الثاني
عزيزاً او مشهوراً والحاصل انه انما يرحم
بتقديم حديث مسلم اذا كان في المرتبة
العليا من جميع الجهات على حديث البخاري
اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات
وباقى المواضع لا يرحم منها بالتقديم بل
اما التقديم او المساواة او العكس في التقديم
وقوله مطلقاً بيان للاطلاق وليس المواد
منها الفهم المطلق المقابل للتبني كما يتبادر
الى الفهم فكان الاولى تركه لانه يوهو
خلاف المقصود ١٢ شرح الشرح -

له قوله كما لك عن نافع **الم** قال
امام الصناعة اعلم الاسانيد ما رواه
مالك عن نافع عن ابن عمر وليس سلسلة
الذهب قال ابن مهدي لا اقدم احداً
على مالك في صحة الحديث وقيل ما
روى احمد عن الشافعي عن مالك عن
نافع عن ابن عمر امم الحديث في
الدنيا كذا نقل الشارح اقول

وفي قول ابن مهدي وصاحب القيل نظير يعرف مما سبق فتذكر ١٢ عب **هـ** بان كان مخرجاً من رجل مختلف فيه ١٢ :-
هـ عدالة الرواية وضبطهم ١٢ **هـ** من تلك الحيثية ١٢ **هـ** كالشهرة وغيره ١٢ **هـ** واحدة او اكثر ١٢ :-
له يدل على ما خرجاه وفيه ما فيه ١٢

على باقي شرط الصحة لو يكن من الذاتية فانهم ١٢ ملخص الشرح **له قوله** نحو حديث المستور الخ اي الراوى الذى لم يتحقق عدالة ولا جرحه قال السنائى المستور من لم يتقبل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا انقلوا ولم يترجم احدهما وفي حاشية تلميذة قال للمم الراوى اذ المسم كرجل يسمى بهما وان ذكر مع علم غير فهو الماهل وان ميز لم يرض عنه الا واحد فمجهول الا في مستور انتهى ١٢ شرح الشرح **له قوله** تعدت طرق الخ فان حديث المستور ما يتوقف فيه تعدد طرقه قد بينته ترجيح جانب قبوله فهو حسن لذاته فكل من الحسن للذاته والصحيح للذاته انما يحصل بكثرة الا ان راوى الصحيح طاهر لعدالة وراوى الحسن مستور لعدالة ويشكل على هذا قول النووى حديث من حفظ من

امتى اربعين حديثا وورد من طرق كثيرات بروايات متنوعة والتحق الحفا على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه انتهى ما فى شرح الشرح اقول الحق ان تعدد الطرق ان كان بحيث يقوى بعضها لبعضا يكون الحديث بذلك حسنا لغيره وان كان بحيث لا يقوى بعضها بعضا بان لا يخلو طريق منه عن مبهمة او كذاب او مجهول فلا يكون الحديث به حسنا لغيره وعلى هذا فلا اشكال فى قول النووى لجواز ان يكون ذلك الحديث غير خال عن النفع فى جميع طرقه قيل وهو الحق ١٢ عيب **له قوله** ونخرج الى اخره لم يخرج بقيد بقية الشرط الضعيف هو ما لم يجتمع شرط الصحيح او الحسن ولو بقيد شرط واحد عما يرجع الى الطعن فى الراوى ولو بالخالفة أو سقط فى السند وتفاوت ضعف كقوات صحة الصحيح وحسن الحسن فاعلموا بتدليلنا على الطعن فى الراوى ما انفرد به الوضاع ثم المتهم به ثم الكذاب ثم المتهم بشيئ الفاسق ثم فاحش القلط ثم فاحش الخالفة ثم المختلط ثم المتبع الداعى ثم مجهول العين ادل الحال وبالنظر الى السقط المعلق بحذف السند كله من غير ملتزم الصحة كالبحارى ثم المعصلى ثم المنقطع ثم المرسل الجلى

فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلاً لا سيما اذا كان فى اسناده من فيه مقال فان خفا الضبط اي قل يقال خفا القوم خفوا قتلوا والمرد مع بقية الشرط المتقدمه فى حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج وهو الذى يكون حسنه بسبب الاعتناء نحو حد المستور تعدت طرقه **وهو الذى** **وخرج** **بأشراط باقى الرواى الضعيف** **هذا القسم من الحسن** **للمصحيح** **من الحسن** **وجرح** **مشابه**

له قوله فانه يقدم على ما انفرد به احدهما الخ يريد انه مقدم على ما انفرد به غيره اي ما كالتزمذى والسنائى وغيرهما ولم يرد انه مقدم على ما اتفق الشيخان حتى يقال يجوز ان يكون فى الاتفاق ما يعادل هذا وفيه انه لاحاجة الى ذكر قوله مثلاً انه يلزم التقديم على ما انفرد به غيره بالطريق الاولى كذا قال الحنفى قاسم رضى به الشارح اقول ويمكن ان يكون قوله ايضا إشارة الى انه مقدم على ما اتفق عليه غيره واجبت لا يستدل قوله ايضا لانه لا يلزم من التقديم على ما انفرد به احدهما التقديم على ما اتفق عليه غيره بالطريق الاولى واما التقديم على ما اتفق عليه الشيخان فلا يمكن على سلك المص لانه قلبي عنده فاعلم ١٢ عيب **له قوله** فان خفت الضبط لماعرفت الصحيح بانه ما نقله عدل تام الضبط قال فان خفت الضبط اي قل قلت قليلة وتعرف بحسب العرف البديهة فلا يتران حد غير معلوم فيكون تعريفا بالمجهول فاعلم ١٢ ملخص الشرح **له قوله** اي قل الخ اي ظهوره ضبط ولما كان استعمال الحق بمحضه من التقليل مشهورا وبمحضه القلة قليل الوجه حاج الى ما بينه فقال يقال اغت القوم فقولوا اي قولوا ايديكم ما فى القاموس الخف بالكسر الخفيف الجماعه القليلة ولان الحق مستعمل فى الكيفية والكمية ١٢ كذا فى شرح الشرح **له قوله** الخ والراوى من خفت الضبط المستلزمة لفقدان الضبط الذى هو أحد شروط الصحيح فابن الراوى ولو قيل

ثم الخفى ثم المدلس ولا انحصار له فى هذه فتعريف الحسن لذاته خير الواحد يتقبل عدل خفيف الضبط متصل السند غير محل ولا شاذ ثم الضعيف ما ليس بصحيح لاجتناب ١٢ شرح الشرح **عه** خفت الضبط مع وجودها فى الشروط ١٢ **عه** اي ما يكون لشيء خارج ١٢ **به** لكثرة روايته ١٢ -

هو الاستخراج والاستنباط وضبط القواعد الكلية وما يتعلق بذلك ولعمري ما قيل لكل فن رجال وقد يجاب عن اصل الاشكال بان المروء حسن لذاته صحيح بغيره وقيل حسن لفظا ولغة صحيح اسنادا ومصابة اقوال وفي هذين الجوابين مالا يخفى قائل ولهذا الاشكال اجوبة اخرى قد تصدى القوم بذكرها وعندى ان الاشكال ساقط من الراس فالتصدي للجواب لا يتجوز عن تصحيح الوقت **ع** ب **ع** قوله وهذا حيث لم ينع القول بان الجمع بين الوصفين لا يتردد من المجتهدين انما هو اذا لم يكن عند ذلك المجتهد الا اسناد واحد اما اذا كان عند اسنادان فله جواب اخر ساقط قوله

يحصل منه معناه عندك اي عند المجتهد التفريق في الاسناد فامل ١٢ **ع** ب **ع** قوله ويحصل الجواب الخ اقول حاصله انه اذا ترددت الامة العدي في نقل حال الراوي بحيث يقتضي بعضها الحكم بالتصحيح عند المجتهد وبعضها الحكم بالتعيين عند المجتهد فهو نفسه بعضه بالنظر الى حاله **ع** ب **ع** قوله ويحصل الجواب الخ اقول حاصله ان من وعلم رجوان احدهما على الآخر فافهم ١٢ **ع** ب **ع** قوله حسن باعتبار وصفه عند قوم الخ اقول السام فيه انه يلزم ان يكون الترمذي بل البخاري قلدا في التصحيح والتحسين استثنى اقول هذا مبني على قوله عند قوم في كلا الموضوعين متعلق بقوله من ويقول صحيح وهو باطل هو متعلق بقوله وصف في كلا الموضوعين والمعنى حسن عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم ومصحح عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم الا فلا يكون يحصل الجواب محصلا لا كما لا يخفى **ع** ب **ع** قوله وغاية ما فيه الخ ولا ضير فيه قال الرافعي قد يحدف واو العطف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اؤرك لهم ما هو قلت لا اجد اى وقلت وحكى ابو زيد

الحاصل من المجتهد في الناقل هل جتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها
بيان حال ١٢ اي الناقل ١٢ اي الراوي ١٢

وهذا حيث يحصل منه التفرقة بينك الراية وعرف بهذا جواب من الجواب ١٢ اي ما ذكرنا ١٢

استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح كما عرف من عدم مشكلا ١٢ معترض ١٢

من حديثي ففي الجمع بين الوصفين اثبات ذلك القصور ونفيه **ع** ب **ع** قوله حسن

ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد

ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه **ع** ب **ع** قوله حسن

عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه **ع** ب **ع** قوله حسن

ع ب **ع** قوله الحاصل من المجتهد الخ قيل هذا ينافي ما سياتي في محصل الجواب من اضافة التردد الى ائمة الحديث والجواب ان المراد ههنا بالمجتهد هو الباذل جهده مطلقا فيشمل المحدثين لانهم باذلون جهدهم في تفتيش صحة الاحاديث وسقمها على ان الاشكال مبني على انه ليسوا بمجتهدين بل بغير المشهور اى المستخرجين للاحكام من التصوص وهو غير بين ولا مبرهن بعد نعم غالب اشتغالهم هو نقل الحديث وما يتعلق به كما ان غالب اشتغال المجتهدين

اكت سمك لبننا تمرا وقد يحدفنا وكما تقول لمن قال كل السمك او اللبن كل سمك لبننا اي اولينا وذل لك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدها ١٢ شرح الشرح **ع** ب **ع** قوله لا يكون الحديث ذا سندين ١٢ **ع** ب **ع** قوله لا نسب ان يقول ونفى له ١٢ **ع** ب **ع** قوله لا يترددى وامثاله ١٢ ش -

جارية ثوب بساط الى غير ذلك اما باضافة بعد الى الضمير كما في النسخة المنقولة عنها والمعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما حذف في القسم الذي ياتي بعده وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار الاسنادين هذا التخييس ما في الشرح ١٢ ع **له قول** وعلى هذا الخ اي على ما قلنا من ان ذكر الوصفين حال كون الاسناد واحد اما هو ال تردد الحاصل للجهة فلا اختلاف التقلية في بيان حال الرواة يكون ما قيل فيه صحيح فقط ادنى ما قيل فيه حسن صحيح بل تردد بخلاف الثاني وهذا معنى قوله لان الجزم اقوى من التردد فلا يتوهمان الحديث

الصحيح لا يجوز بمضمون بل يظن ١٢ ع

له قول اذا لم يحصل الخ قال

المشراح الا حسن ان يقدر هكذا وان لا

يحصل فانه حذف الفعل وتقلت النون

لما وادغمت فصاروا الا انتهى اقول

الا فظهر ان يقدر وان لم يحصل الشاهد

عليه هو الذوق السليم ١٢ ع

له قول فاطلاق الوصفين الخ اي

الصحة والحسن مثلاً كما يظهر عن السياق

١٢ ع **له قول** يكون باعتبار الاسنادين

الخ اقول اي ويكون احدهما صحيحاً والاخر

حسناً مثلاً فلا يرد ان الاسنادين لا يلزم

ان يكون احدهما صحيحاً والاخر حسناً لانه

كونهما ضعيفين معاً او احدهما صحيحاً

والورءان ذكر الصحة والحسن ليس على

سبيل المحصول على سبيل التمثيل على ان

اطلاق الصحة او الحسن مع الضعف لعله

لا يوجد فافهم ١٢ ع

له قول لان كثرة الطرق الخ اقول وفيه

ما قدمنا سابقاً من ان كثرة الطرق

مطلقاً لا تنوي الحديث فيجوز ان يكون ما قيل

فيه صحيح فقط مع عدم تفردة ادون ما قيل

فيه حسن صحيح اللهم الا ان يقال المراد بالفرء

هو ان لا يكون مروياً بطريق حسن اخر وانما

قيد بذلك لانه لو لم يكن فرداً لا يلزم ان

يكون ادون مما قيل فيه حسن صحيح

بل يحتمل المساواة بل الازيدة ايضا لان يكون مشهوراً فاقبل ١٢ ع

له قول فان قيل الخ زبدة الاشكال ان الحسن عند الترمذي ما روى من غير طريق

واحد فالغريب يكون منافياً للحسن بهذا المعنى قطعاً اذا التفرد بشرط لغزابة فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا يعرف الا من هذا

الوجه فان هذا هو الجمع بين المتناهيين ١٢ ع **له** اي ما قيل فيه صحيح فقط يكون مرجوحاً اذا كان فرداً ولا فيجوز ان يكون مساوياً

حول التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف

اي نظير هذا ١٢

العطف من الذي بعده على هذا فما قيل فيه حسن صحيح ون ما

ادون مما قيل ١٢

قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والا

الاسناد منفردين ١٢

اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث

الاطهر ان لم يحصل ١٢

يكون باعتبار الاسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما

اي الجواب التقدير ١٢

قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرداً لان

لمنهم الشرط ١٢

كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط

كون الحديث من ١٢

الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاد حسن

اي من غير طريق واحد ١٢

له قول الذي بعد الخ هذا اللفظ ما على صيغة المصادر المجهول من العدد كما في نسخة الشرح

المعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما يحذف من الشيء الذي بعده فانه يقال دار غلام

له قول فان قيل الخ زبدة الاشكال ان الحسن عند الترمذي ما روى من غير طريق واحد فالغريب يكون منافياً للحسن بهذا المعنى قطعاً اذا التفرد بشرط لغزابة فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا يعرف الا من هذا

الوجه فان هذا هو الجمع بين المتناهيين ١٢ ع **له** اي ما قيل فيه صحيح فقط يكون مرجوحاً اذا كان فرداً ولا فيجوز ان يكون مساوياً

له اوجه ١٢ ع

له قول فالجواب الجواب ان التعريف المذكور ليس الحسن مطلقا بل الحسن الذي لا يذكر معه وصفا اخر من المعنى والغاية فالحسن الذي ينافى الغريب لم يجتمع معه الذي قد اجتمع معه ليس منافيا له فاندفع المناقاة ١٢ **عب** **له قول** انما يعرف بنوع الخ قيل اى لم يعرف الحسن مطلقا بل انما عرفه مقيد بنوع خاص وقيل الباء زائدة كما فى قوله تعالى ولا تلتقوا بايديكم وقوله تعالى ومن يرد فيه بالحادود

اللاظهر ان يقول انما عرف نوعا

خاصا منه كذا قيل ووجه الشرح

بتوجيهات أخرى يلقى ذكرها

بهذه الحاشية المختصرة ١٢ **عب**

له قول فانما اردنا به حسن

اسادة عندنا الخ اى لا الحسن

المصطلح عند اهل الحديث ثم

بأن يحسن الاسناد بقوله كل

حديث يروى **عب** ١٢

له قول نحو ذلك الخ بالجو

صفة غير وبال نصب حال

منه ومغاله ان لا يكون راوى

الطريق التالى متبعا بالكدب

ايضا واعلم انه لم يصرح

فى تعريف الحسن هذا بنفى

العلة ولا بتصال السند

ولا بخفة الضبط كما ذكره

الشيخ سابقا و زاد الرواية

من غير وجه فهذا اصطلاح

اخر وبينهما عدم من وجه

١٢ ملقط من شرح الشرح

هه **قوله** فهو عندنا حديث

حسن الخ اى عندى وحسب

اصطلاحى دون عند اهل

الحديث كما يتوهم من جمعيته

الضمير قيل الظاهر انه لم يرد

بقوله عندنا حكاية اصطلاح

غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذى لم يعرف
كان الغريب لا يرمى الا من طريق واحد ١٢

الحسن وانما عرفت بنوع خاص منه ثم فى كتابه هو ما يقول
فما يقول نبي حسن غريب يكون واردا على هذا الاصطلاح ١٢

فيه حسن من غير صفة اخرى ذلك انه يقول فى بعض الاحاديث
من غريب غير ١٢ اى دليل او تفصيل ١٢

حسن فى بعضها صحيح فى بعضها غريب فى بعضها حسن صحيح و
نقط ١٢ نقط ١٢ معا ١٢

فى بعضها حسن غريب فى بعضها صحيح غريب فى بعضها حسن
معا ١٢ معا ١٢

صحيح غريب تعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد
جميعا ١٢ يسدق ١٢

الى ذلك حيث قال فى او اخر كتابه ما قلنا فى كتابنا حديث حسن
اى الجامع ١٢ ش هذا مقولته ١٢

فانما اردنا به حسن اسادة عندنا وكل حديث يرى لا يكون راويه
منه ١٢

متبعا بالكذب يروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذ فهو
كله ١٢

وانما اراد عنه اهل الحديث ١٢ **عب** **هه** صفة مشبهة او فعل ماض او مصدر كذا قيل ١٢ **عب** اى لا يكون راوى ذلك الاسناد
الاخر ايض متبعا بالكذب ١٢ مل ١٢ **هه** اى لا يكون ذلك الحديث مغالفا للحديث الثقة ايضا ١٢

الاتصاف على قوله لانه اصطلاح جديد اي غير اصطلاح الجوهري فلا يراى اصطلاح غير الترمذي ايضا كما حديث حنبل والبخاري وغيرهما قائل ١٢ **قوله** وذلك قديرا
 الخ هذا الكلام شعير الى رضاء المص بالجراب الثاني وهو قوله لانه اصطلاح جديد ١٢ **قوله** بهذا التقرير الخ اي ما قلنا من ان ذكر الوصفين انما هو للتوضيح اذا كان الحديث
 قروا وباعثا للاسنادين اذا لم يكن في ١٢ **قوله** ينفع كثيرا الخ ومحمل الاجابات الواردة ان ابن الصلاح قال ان ذلك الاختلاف راجع الى الاسناد فاذا ادى الحديث
 باسنادين احدهما صحيح (الآخر من استقام ان يقال انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر لانه غير متكون براد بالحق مضافا
 اللغوي وهو ما يحيل اليه النفس لا ياباه القلب

عندنا حسن ^{له} **فعر بهذا انه انما عر الذي يقول فيه حسن** ^{فقط} ^{اماما}
^{في حقه ١٢} ^{بهذا الكلام ١٢}
يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب حسن صحيح غريب ^{فلم يعرج على تعريف}
^{مع ١٢} ^{معا ١٢} ^{جميعا ١٢} ^{الظاهر ١٢}
كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط ^{فكان ترك}
^{يمل ١٢}
ذلك استغناء بشهرته عند اهل الفن ^{فانقصر على تعريف ما يقول}
^{داشهرته}
ففي كتاب حسن فقط ما لغرضه ^{ما لانه اصطلاح جديد لذلك}
^{في حقه ١٢} ^{اي لتحقيقه ١٢}
قيد بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و
^{اي للتعليل الثاني ١٢}
بهذا التقرير ^{يندفع كثير من اليرادات التي طال البحث}

دون الخطر الاصطلاحي الذي نحن بصدده قال
 ابن دقيق العيد روي عليه الاحاديث التي قيل فيها
 من صحيح لا تعرفه الا من هذا الوجه يلزم مليون
 ليطبق على الحديث الموضوع اذا كان من لفظه انه
 حسن لاجاب عن الاشكال المذكور حديث الجوابين
 فان الحسن لا يشترط فيه التصريح بالصحة الا حديث
 الترمذي الحسن فيراد بالحق حينئذ مضافا اصطلاح
 واما ان كان الحسن في درجة الصحة فالحسن
 حاصل لا محالة تبعا للصحة لان وجود
 الدرجة العليا وهو الحفظ والاتقان
 لا ينافي وجود المرتبة الدنيا فيصح ان يقال
 حسن باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على
 هذا ان يكون كل صحيح حسنا قال ابن المواق
 كل صحيح عند الترمذي حسن وليس كل حسن
 صحيحا قال ابن سيد الناس قد بقي عليه
 انه اشترط في الحسن ان يروي نحوه من
 وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فاستقى
 ان يكون كل صحيح حسن فالافراد الصحيحة
 ليست بحسنة عند الترمذي كحديث
 انما الاعمال بالنيات واجاب منه العراقي
 بان الترمذي اشترط في الحديث مجيئه
 من وجه اخر اذا لم يبلغ مرتبة الصحيح
 فاذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل
 قوله في مواضع هذا حديث
 حسن صحيح غريب قال السخاوي

الكتاب في بيان ما قيل في هذا

ولكنه متقدم من جهة اخرى انتهى وجه بان الحسن والصحيح متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالصحيح الذي في
 الحسن غير الضبط الذي في الصحيح ١٢ شرح المشرح **هـ** وجه المعرفة قد بين في الحاشية ١٢ **ع** فلم يميل الى تعريف ١٢ **هـ** وهو
 المحدثون رزقنا الله معيته **هـ** وهو الاشبه بالهوباب ١٢ **ل** المعنى والنون للعظمة او عندي وعند من معي في هذا الاصطلاح
له منسوب الى جلبة خطاب كثر اد ١٢

الثانية مقبولة لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرجه الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره والا دلى مؤودة لان من قولها يلزم ترجيح الرجوع وهو باطل وانما قد الزيادة
 برأوى الحسن او الصحيح لانه زيادة غير هابل روايته مطلقا غير مقبولة كذا قيل ١٢ **له قوله** لروايت من هو اوثق الخ نقول بانها لو وقعت الزيادة منافية
 لرواية من هو مسأوله في الوثوق لا يقبل بل يتوقف مع انه يصدق عليها انها لم تقع منافية لروايت من هو اوثق من وقع بان المراد من قوله مقبولة غير مؤودة
 قطعا فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمساوي في اثباتها غير مؤودة قطعا ولا يظهر في الجواب ان التوقف يقضي عدم العمل لا الورد لا ترى الى ماسياتي من تقسيم

المقول الى محمول به وغير معمول به

له قوله لان الزيادة الخ لتعليل الجزئ الدعوى

قول الزيادة اذا لم تكن منافية واما اذا كانت منافية

وان كان الجزء الاول منظوما والثاني مفهوما ما ع

له قوله واشتهر عن جمع الخ اعلمون معرفة

زيادة الثقة فن لطيف ويستحسن العناية به

لما يستفاد منها من الاكام وتقيد الاطلاق

واليضاح المعاني وغير ذلك واختلف فيه فذهب

المجهر من الفقهاء واصحاب الحديث كما حكا

اللفظ عنهم الى قولها مطلقا سولو قلن بولكم

شرعى ام لا وسولو غير الحكم الثابت ام لا وسولو

اوجبت نقصا من احكام ثبتت بخبر ليست هي في

ام لا وسولو كانت ممن رواها ناقصة مرة وثبتت

من غير من رواها ناقصة قيل لا تقبل مطلقا الزمن

لرواها ناقصة ولا من غيره لان ترك الحفاظ لثقلها

لوهنا يوضعها مرها وقيل لا تقبل من رواها

ناقصة وتقبل من غير من الثقات لشعاع بخلاف

في ضبط حفظه قسمها ابن الصلاح الى ثلث

اقسام احد هاما يقع في الفاها فاما لما رواه سائر

الثقات فهذا حكم الرد الثاني ما لا يخالف فيه

اصلا وقيل الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين

وهي زيادة نقطة في حديث لم يذكرها سائر

رواة كحديث جعلت في الارض مسجدا وظهر

لقم والبرالك الاشيعي عن سائر رواة فقال اجبت

ترتيبها لظهور هذا القسم يشبه الاول لما ناهي

ما في المجهر وشبه الثاني لكونه يلزم بينهما هبار

فيها ولم يسفر وجه توجيها فلله الحمد على ما اله علم زيادة
 في جريتها ١١٢ في خبرها ١٢

راوها اي الحسن والصحيح مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو
 ما خذوها بها ١٢ وفي نسخة رواتهما ١٢

او ثوق ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة امان تكون ثنا
 بيان لمن هو ١٢ مطلقا ١٢

بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في
 حكم الحديث المستقل الذي يتفرجه الثقة لا يرويه عن شيخه غيره

واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الزيادة الاخرى
 معارضة ١٢ بيان للمنافاة ١٢

فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل الراجح
 الترجيح من اسباب ١٢

ويرد الرجوع واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة
 جمهورهم ١٢

له قوله وزيادة راوها الخ توضيحان الحديث الذي باسناد واحد او اكثر اذ رواه راوى الصحيح والحسن مع
 زيادة لم ترد في ذلك الحديث فزيادته امان تكون بحيث يلزم من قبولها رد روايت من هو اوثق منها ولم تكن كذلك

كا واحد زال الثاني انتهى لم يفهم حكم هذا القسم قال النووي والصحيح قول هذا الا غير اختار المصنفين لدرج الثالث في القسم الاول او في الاشكال على
 المجهر بان ما ذكره في الثاني عظم ثقة الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذا فانه على تقدير قبول الزيادة مطلقا يلزم من الصحيح مع ان الحديثين يعرفون به الصحيح

١٢ وجهه الذين عه سولو كان اوثق من المذكور ولا ١٢ **عه** وهي التي ليس فيها تلك الزيادة ١٢

له قوله ولا يتأتى تلك الخ حاصله ان المقبول منحصر في الصحيح والحسن وعدم الشذوذ ومعتبر فيهما والشذوذ هي مخالفة الثقة من هو وثق منه فلو حكم بقبول الزيادة مطلقا يلزم عدم انحصار المقبول في الصحيح والحسن بل عدم انحصار الصحيح والحسن في المقبول لقبول الزيادة الشاذة وهذا المحفوظ المقابل

لما هي فيه فتأمل ١٢ عب

له قوله والمنقول عن

ائمة الخ حاصله ان ائمة

الحديث اعتبروا الترجيح

في حكم يتعلق بالزيادة

او بحديث آخر وان وجدا

تلك الزيادة او ذلك

الحديث الاخر اقوى

مما يقابل قبلوا ذلك

الحكم والا فلا وهذا يرتد

الى عدم قبول الزيادة مطلقا

وهو المطلوب ١٢ عب

له قوله وا عجب من

ذلك الخ وجهه الالعجية

ظاهرا فان المقلدين

وان لم ينظروا الى قول

المحدثين فهم

ينظرون الى قول

اما مهم البتة

فغفلتهم عن قول

اما مهم لا شك

انه اعجب فافهم

١٢ عب

عه في تعريف الحسن ١٢

عه مبتدأ خبره قوله

اعتبار الترجيح ١٢

به ثقة حافظ عارف

بالرجال ١٢ **له** ثقة متقن

مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين

يشترون في الصحيح ان لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة

الثقة من هو وثق منه العجب من غفل عن ذلك منهم مع اعترافه

باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذلك الحسن و

المنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدى و

يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و علي بن المديني و

البخاري و ابن زرععة الرازي و ابي حاتم و النسائي و الدارقطني وغيرهم

اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد منهم

اطلاق قبول الزيادة اعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول

حافظ امام ١٢ **له** امام فقيه حافظ حجة ١٢ **له** حافظ امام الجرح والتعديل ١٢ **له** ثقة امام اعلم اهل عصره بالحديث

عه امام الدنيا في ثقة الحديث ١٢ **عه** امام حافظ ثقة مشهور ١٢

فيكون أي الراوي إذا شارك أحدا من الحفاظ في رواية حديث واحد لم يخالفه أي حقه أن لا يخالفه لا بالزيادة ولا بالنقصان فإن خالفه
إلى الراوي حافظا ولم يراع ما كان حقه فوجد الفاء تفصيلية حديثه أي الراوي انقص من رواية الحافظ كان في ذلك
أي وجد أن المخالفة بالنقصان دليل على صحة مخرجه حديثه أي حديثه المخرج لأنه يدل على احتياطه في الرواية
إذ الكلام في الضابط كما سيأتي ثم قيل هذا إذا لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحافظ فخلا لمقصود الحافظ في خبر ذلك مجديته

ومتى خالف أي الراوي ما وصفت

أي ما ذكرت من وجدان حديثه
انقص بأن يكون رائدا فخر ذلك
بحديثه أي ما ذكر من المخالفة
بالزيادة قليل وفيه أنه يوهم
أن الزيادة على الحافظ مطلقا
غير مقبولة مع أن المصنف هو الزائد
المنا في اللائق انتهى أقول هذا
الإيراد والإيراد السابق يربط ذلك
إلى أن معنى المخالفة هو عدم
الموافقة ١٢ ملخص -

له قول ومقتضاه الخ أي مقتضى كلامه
المشافي أنه إذا خالف الراوي أحدا
من الحفاظ بالزيادة فخر ذلك بحديثه
فدل ذلك الكلام على أن زيادة
العدل عند لا يلزم قبولها مطلقا
وهو المطلوب من نقل كلام الشريفة
له قول وإنما يقبل من الحفاظ
الخ أقول أن أراد أن زيادة الحافظ
تقبل مطلقا وإن كانت منافية لرواية
من هو أحفظ منه فهو ممنوع
كيف وأنه يستلزم ترجيح
المرجوح وإن أراد أنها تقبل إذا لم يكن
منافية لرواية الأحفظ فهو مسلم إلا
أنه لا يظهر الفرق بين العدل
والحفظ في قبول زيادتهما و

يقبول زيادة الثقة مع أن نص المشافي يدل على غير ذلك فإنه

مطلقا ١٢
عدم إطلاق القول ١٢

قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما

الواقع ١٢
يقاس ١٢

نصه ويكون إذا شارك أحدا من الحفاظ لم يخالفه فوجد

الراوي ١٢
يكسب الراوي ١٢
جواب إذا ١٢

حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة مخرجه حديثه ومتى خالف

ما وصفه فخر ذلك بحديثه انتهى كلامه مقتضاه أنه إذا خالف فوجد

حديثه أن زيادة ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عند لا يلزم

قبولها مطلقا وإنما يقبل من الحفاظ فإنه اعتبار أن يكون حديث

هذا المخالف لنقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل

له قول قال في أثناء كلامه الواقع على بيان ما يعتبر به يقاس يعرف بحال الراوي ومقداره

في الضبط ما نص أي تصريحا وإنما قال هذا لأنه نقل مقتضاه على حسب فهمه فلا يتوهم أنه مستدرك

عدم قبولها وهو خلاف مقتضى كلام المصنف الفرق بين المخالفة بالزيادة وبينها بالنقصان بأن الأولى مغيرة والثانية ليست كذلك
تحمك الله سوله كان معنى الإضراب هو عدم قبول الحديث أو إخطا الراوي عن علمه وأب الضبط إلى ادناه وقد أشرفنا إليه سابقا فتذكره هذا ولعل الله يحدد
بعد ذلك ١٢ أعرب ١٢ على وصف يختبر به حال الراوي ١٢ عنه خروج وظهوره أو سنده ١٢ ١٢ أي ما ذكر وبين بيان وجده حديث
أريد ١٢ له ذلك الكلام ١٢

له قول لانه يدل على تحريمه بتشديد الراء اى طلبه الاولى الاخرى قال تلميذه لم لا يجوز ان يكون نقصانه عن الحافظ دليلا على نقصان حفظه انتهى
والجواب ان هذا فم لم يعرف بالحفظ واما من عرف بالحفظ فانه لما نقص من الحديث علم انه قوى واحتمل قد يكون نقصانه بالاحتياط دقيقا كذا قال
الشواقل لا يخفى فانه قد يراد به **له قول** وجعل اى الشافى ما عدا ذلك اى النقصان مضافا بحديثه فدخلت فيه اى فيما عدا ذلك
الزيادة وانهما قال دخلت الزيادة لان النقصان الصق قديكون مضافا كما ذكر فلو كانت اى الزيادة عنده اى عند الشافى مقبولة مطلقا اى

اعمر من ان يكون الراوى تحت الفالحافظ
اول من هو اوثق منه وامثله علم ضبط
اولم تكن اى الزيادة المذكورة مضرة
بحديث صاحبها ولم يحجبها دالة على
ضعف **ع** محمد بن حنبل والله اعلم ١٢ شرح
الشرح **ع** قول فان خولف الى الراى
والموارد راوى الحسن ^{والصحيح} بالزيادة و
التقصان فى السند والتمس على ما ذكره السهو
بارجع اى بسبب جور وارجع حالة الخلفه
منه اى من الراوى المخالف المروج فخرج
المساوى لما فيه من التوقف لمزيد ضبط
اوعلق بارجع او كثره عدوان كان كل
منه قد رونه فى الحفظ والاتقان لان اعداد
الكثير راوى بالحفظ من الواحد تطرق الخطا
للاحد التزمه للجماعة او غير ذلك من جور
الترجيحات التى سياق ذكرها ومن قبلها
فقد الراوى وعلوسد كما وكونه فى كتاب لقاء
الامة بالقول ١٢ شرح الشرح **ع** قول
ومثال ذلك الخلفه امثال السدود فى
السند واما امثال السدود فى المتن فزيادة
يوم عرفة فى حديث ايام التشريق ايام
اكل وشرب فان الحديث من جميع طرقه
بذنها وانما جاء بها موسى بن على بن
رباع عن ابيه عن عقبه ابن عامر كما اشار
الى ابن عبد البر ١٢ كذا فى شرح الشرح **ع**
قول الحديث الم يجوز اعراده امثله وتام فقال

نَقَّصَانِ هَذَا الرَّاوى مِنْ الْحَدِيثِ لِيُلاَ عَلَى صِحَّتِهِ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيهِ

ای احتیاط ۱۲

وَجَعَلَ مَا ذَلِك مَضْرَجًا جَدِشَ فَدْخَلَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ فَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ

ای فیما عد اذ لك ۱۲

مقبولة مطلقاً لم تكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم فان خوف

بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من جوه الترجيح

فَالرَّاحُ يُقَالُ لَهُ الْمَحْفُوظُ وَمُقَابِلُهُ هُوَ الْمَرْجُوحُ يُقَالُ لَهُ الشَّاذِمُثَالُ

ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة ^{ما عليه}

عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد

کالجوریہ مولیٰ ابن عباس ۱۲

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه

الحديث وتابع ابن عسكراً عن علي بن حمزة عن غيره وخالفه

۱۲

عليه الله عليه وسلم هل لحداد الوالا الاغلام اعتقه ففعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له كذا في فرائض المشكوة هذا ما داله الشارح واقول الحديث في المشكوة هكذا عن ابن عباس ان رجلا مات ولويده وارثا الاغلاما كان اعتقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم له اعد قاولا الاغلام له كان اعتقه ففعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه له كذا في الوداء والتمذي بن ماجه ١٢ ع ٤٥ سوا كانت منافقة لمن هو اوثق منها ولا ١٣ ع ٦ انه اذا قبل زواجه فاي مولا حتى يبرئ منه كفقه الواك وعلا السند وكونه في كتاب تقاضى الامة بالقبول ١٢ ش ١ لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ ١٢ ش ١ لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ من روايته بغير الرواية ١٢ ع ٦ الجيمين مصنف ١

له قوله من هذا التقرير إلى تقرير المتن حيث فرغ قوله فان خولف على قوله وزيادة رويهما أي الحسن والحسين فعلموا ان فاعلهما هو راوي الحسن والحسين هو مقبول وثقة لا من تقرير الشرح لان الحكم يكون راوي مثال خاص ثقة ومقبول لا يبدل على وجوب كونه مقبولا في جميع الصور ١٢ فاسم **له قوله** ما رواه المقبول الخ قبل هذا مناف لما سبق من حصر المقبول في اربعة اقسام الصحيح والحسن بقسميهما مع نفي الشذوذ والخلاف الا عرفت تعريفهما واجب بان الحصر فيما سبق انما هو للمؤثر المراد بالمقبول هناك انما هو الراوي فلا منافاة قائل ١٢ عيب **له قوله** وهذا هو المعتمد الخ ورويه عن الشافعي واهل الحجاز وقال الخليلي في الحفاظ الحديث الشاذ ما ليس

له الا اسناد واحد شذبه شيخ ثقة او غيره فما كان عن غير ثقة متروك وما كان عن ثقة يوقف ولا يحتج به فلم يعتبر المخالفة ولا اقتصر على الثقة وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي يتفرقه ثقة من الثقات وليس له اصل متابع لذلك الثقة فلم يعتبر المخالفة ولكن بقاء الثقة قال ابن الصلاح انما احكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا اشكال فيه وامام اذكرة الخليل والحاكم فشكل بما يفرق به العدل الحفاظ الضابط لحديث انما الاعمال بالنية وحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ١٢ شرح الشرح **له قوله** مع الضعف الخ بيان كان الراوي المخالف ضعيفا بسوء حفظه او جهالة او نحوهما وهل الشاذ ضعيف ام لا والظاهر ان الشاذ والمنكر كلاهما ضعيف لكن الشاذ راويه قد يكون مقبولا والمنكر راويه ضعيف ١٢ -

له قوله من طريق حبيب بن جهم حلوه مهملته وفتح موحدة وتشديد تحقيرة مكسورة ابن حبيب بفتح فكسر وهو اخو حمزة ابن حبيب الزيات بتثنية التثنية يائمه الزيت او سائده المقرئ وهو امام القراء ومن اقباح التابعين

حماد بن زيد فرواه عن عمر بن دينار عن عوسجة ولم يذكر

مرسلا ١٢

ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى كلامه

حافظ مشهور ١٢

فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم

رواية من هم اكثر عددا منه عرف من هذا التقرير ان الشاذ ما رواه

المقبول مخالف لمن هو اولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف

المفهوم ١٢

الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح

يقال له المعروف مقابل يقال له المنكر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم

لكنه معروف فاعدهم ١٢ ش لانهم انكروه ١٢

من طريق حبيب بن جهم هو اخو حمزة بن جبيب الزيات المقرئ

بائمه الزيت ١٢

عن ابي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي

كثير ليش ١٢

السبيعي ١٢ ش

عرض عليه تلميذه مائق يوم جاز في تورعاً وقال اننا اخذنا جراً على القرآن ارجو ذلك الشرح ثم ادى على بعض الصادق اسناداً المسمى بسلسلة الذهب على جماعة آخرين رضي الله عنهم اجمعين ١٢ شرح الشرح عجم الغيور رعاية لمعنى من عجمه اى علم فان الشاذ مفهم كل فاعله لا يكون معرفة على ما اشتهر ١٢ عجمه اى في نفس المتن او سنده بزيادة او نقص ١٢ له اى مخالفة الحديث القوي مع الضعيف **له** بفتح مهملته وسكون تحقيرة والف بين ذى وراى ١٢ ش -

١٢ قول من سوي الخاردين ان الصلاح فانه سوي بينهما حيث لم يميز بينهما ثم لا يخفى ان الفرق اما هو بحسب غالب الاستعمال ولا نقد يطلق احدهما مكان الآخر فلا يرد انه قال الوداؤد في حديث نزع الخاتم هذا حديث منكر من ان راويه همام بن يحيى وهو ثقة احتج به اهل العمية على انه يجوز ان يكون ضعيفا عندنا في دأود لانه يجهل لا يجب عليه تقليد غيره ١٢ ملخص الشرح **١٣ قول** وما تقدم الخ الوادع طقة لمتن على المتن والشرح على الشرح فباختيار المتن يرفع الفرع وباعتبار الشرح يخفض ومثل هذا المزج لا يستحسنه المحققون لكن لما غلب الشرح على المتن وجعلهما الكتاب واحد ما غلب ذلك

ولو قال المتقدم ذكره وهو الفرع كان

اولى ١٢ شرح الشرح -

١٤ قول من الفهم النسبي الخ ان قيل

لمزيد الفرع بالنسبي مع ان المتابع

بهذا المعنى يوجد للفرع المطلق ايضا

فانه ان كان وحيد للراوى عن صحابي

بعد عن الفرادة شريك عن ذلك

الصحابي فهو المتابع وان كان عن

صحابي آخر فهو الشاهد يقال سلما ذلك

ولعله يتناول على الاصطلاح فانه في

اصطلاحهم يختص بالفرع النسبي وقيد

جعل الفرع النسبي مورا القسم ليس

على ما ينبغي بل الذي ينبغي ان يجعل

ما هو عمومته ومن الفرع المطلق على

ما هو ظاهر كلامه غيره بل صريح قول

هذا هو الاشبه بالصواب اذا الاصطلاح

وان كان مما لا مناقشة فيه الا انه لا

يدل من باعته وحاصل بالضرورة

كما لا يخفى ١٢ عيب -

١٥ قول فهو المتابع الخ اى ذلك الغير

هو المتابع بالكسر لانه يتبع راوى الفرع

والفرع هو المتابع بالفتح قيل وتسمية

الراوى متابع والحديث الفرع متابع مجرد

اصطلاح ١٢ عيب -

١٦ قول والمتابع على مراتب الخ وان

صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج البيت

المكتوبة ١٢. المفرد ضربة ١٢. الخوام ١٢. اى بيت الله

وصام قرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان

لما طهره اوجب الاطعام ١٢. دخله اوليا بسلام ١٢.

غيره من الثقات رآه عن ابي اسحق موقوفا وهو المعروف عرف بهذا

اى على ابن عباس ١٢. اتفقوا المذكور ١٢.

ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط

المخالفة واقتراقا في ان الشاذ رواية ثقة او صدق المنكر رواية ضعيف

اى مروى برواية ثقة ١٢.

وقد غفل من سوي بينهما والله اعلم ما تقدم ذكره من الفرع النسبي

اولا بين الصلاح ١٢. شرح الشرح ١٢. وعلمه اتم ١٢.

ان جد بعد ظن كونه فردا قد افقه غيره فهو المتابع بكسر الواو والمتابعة

اى ١٢.

على مراتب ان حصلت للراوى نفسه فى التامة ان حصلت لشخص فمن

له قول عموما وخصوصا من وجه الخ ليس المراد بالعموم والخصوص من وجه هو مصطلح اهل الميزان صدقا كان

او تحققا بل المراد انها يجتمعان بحسب المفهوم في امر واحد هي المخالفة للاجماع ويفترقان في ان راوى

الشاذ مقبول وراوى المنكر ضعيف فكان بينهما عموما وخصوصا من وجه هكذا اوجب الشرح فاما مل ١٢ عيب

كان مالها الى مرتبتين كما لا يخفى قال الشارح حاصل كلامه ان الراوى المتقدم في اثناء السندان شريك من راو فرواه عن شيخه او شريك

شيخه فمن فوقه الى اخر السند فهو المتابع فالاولى هي المتابعة التامة ولا يدعى كونها تامة من اتفاقهما في السند الى النبي صلى الله عليه وسلم فان

توبه وفارقه ولو في الصحابي فلا يكون تامة والثانية هي القاصرة وكلما قربت عنها كانت اتم من التي بعدت عنها انتهى ١٢ عيب -

شهر رمضان بالتام ١٢. عيب اى خذ ذلك الراوى الغير هو المتابع ١٢.

له قوله ويستفاد منها أي من المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة التقوية لأن الوهن يلحق الاستعداد بالباد بعد ما بين طرفيه كثرة الوسائط فاذا توبع الراوي قوى الاستعداد بالمتابعة و زال وهنه كذا في هوامش الشئ المنقولة منها **له قوله** الشهر الحرام تارة وراقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حث على طلب الهلال ليلة ثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال أي هلال رمضان فاللام للمعبر لا تقطروا أي لا تخلوا في افطار رمضان بان تتروا صياما قبلوا صلوة عيد الفطر ١٢ شرح الشرح

له قوله في غرائب الخرج غريب

وهو الحديث الذي يتفرع به بعض

الرواة او الحديث الذي يتفرع به

بعضهم بامرا لا يذكر فيه غيره

إما في متنه او في اسناده ١٢ شرح

الشرح **له قوله** فان غم عليكم

أي ستم الهلال عليكم قال في جمع

الجار غم علينا الهلال اذا حال

دون رؤيته غير من غمته اذا

غطيته و غم مسند الى النظر

او ضمير الهلال انتهى ١٢ ع

له قوله فاقدرة الخ بقدر الدال

وكسرهما وقيل الضم خطأ يقال

قدما الشئ قدرا بالتحقيق أي

قد سماه بالتشديد قال الله تعالى

فقد سنا فغم القادس ون كذا

في شمس العلوم فالغمر قد سأل الله أي

لاجل تحقق هلال رمضان عدد

ايام شهر شعبان حتى تكملوا ثلاثين

يوما تصوموا رمضان ولو لم تروا

هلاله حينئذ لحيم ونحوه اذ المفقود

من الرؤية العدل اليقيني وهو ما برؤية

الهلال عند نقصان الشهر اما المحمول

كمال الشهر حاصل معناه اتوا شهر شعبان

ثلاثين يوما في قوله صلى الله عليه وسلم

فاكملوا العدة ثلاثين في المغيرة ١٢ شرح الشرح

له قوله ويستفاد منها أي من المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة التقوية لأن الوهن يلحق الاستعداد بالباد بعد ما بين طرفيه كثرة الوسائط فاذا توبع الراوي قوى الاستعداد بالمتابعة و زال وهنه كذا في هوامش الشئ المنقولة منها **له قوله** الشهر الحرام تارة وراقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حث على طلب الهلال ليلة ثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال أي هلال رمضان فاللام للمعبر لا تقطروا أي لا تخلوا في افطار رمضان بان تتروا صياما قبلوا صلوة عيد الفطر ١٢ شرح الشرح

نوقه في القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال متابعة التامة ما رواه

الشافعي في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهر تسع وعشرون فلا تصوموا

حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة

ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ من قولان الشافعي تفريعه عن

مالك فعده في غريبه لان اصحاب مالك رواه عنه بهذا الاسناد

بلفظ فان غم عليكم فاقدروا الله لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو

عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك اخرج البخاري عنه عن مالك و

هذه متابعة تامة وجدنا له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من

له قوله ويستفاد منها أي من المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة التقوية لأن الوهن يلحق الاستعداد بالباد بعد ما بين طرفيه كثرة الوسائط فاذا توبع الراوي قوى الاستعداد بالمتابعة و زال وهنه كذا في هوامش الشئ المنقولة منها **له قوله** الشهر الحرام تارة وراقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حث على طلب الهلال ليلة ثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال أي هلال رمضان فاللام للمعبر لا تقطروا أي لا تخلوا في افطار رمضان بان تتروا صياما قبلوا صلوة عيد الفطر ١٢ شرح الشرح

له قوله ويستفاد منها أي من المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة التقوية لأن الوهن يلحق الاستعداد بالباد بعد ما بين طرفيه كثرة الوسائط فاذا توبع الراوي قوى الاستعداد بالمتابعة و زال وهنه كذا في هوامش الشئ المنقولة منها **له قوله** الشهر الحرام تارة وراقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حث على طلب الهلال ليلة ثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال أي هلال رمضان فاللام للمعبر لا تقطروا أي لا تخلوا في افطار رمضان بان تتروا صياما قبلوا صلوة عيد الفطر ١٢ شرح الشرح

تقسيمها واغرب التمييز حيث قال ما قاله ابن الصلاح صحيح لان هيئة التوصل الى الشيء غير الشيء انتهى وفيه ان ليس كل معاثر للشيء قسما له فمراعاة
انه ليس نوعا على حدة قسما لهما فتدبر ثم تعقب والافتاد فان الادب خير من الذهوب ١٢ شرح الشرح بادنى تغيير **قوله** وصح ما تقدم الخ ونعم في
مقدرة تقريره ان القسم المقبول بحسب المراتب لا يرجع الى طائل اذا الاقسام كلها مقبولة تجوز الجواب ان فائدتها تظهر عند المعارضة فيقدم ما هو
اعلى مرتبة على ما هو دونه فاذا تعارض الصحيح لذاته ولغيره يقدم الصحيح لذاته وعلى هذا القياس ١٢ عيب **قوله** ثم المقبول الخ فاصله
ان المقبول من حيث هو مقبول وملحوظ

في نفسه ان كان مما يجب العمل به كما سبق
الا انه اذا نظر الى الغير فيقسم الى معمول
به وغير معمول به لانه لا يخلو اما ان يكون
سائما عن معارضة حديث آخر مثله او
غير سائما عنها فالاول هو الاول والثاني
هو الثاني فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ عيب
قوله مقبول لا مثله الخ يريد عليه ان
اراد بالمثل هو المثل في مرتبة الحسن
الصحيح فالترديد غير حاصر لجواز ان يكون
معارض لما هو فوقه ودونه في القبول وان
اراد المثل في اصل القبول فلا حاجة اليه
لانه اذا كان مقبولا كان مثل المقبول
بالضرورة اللهم الا ان يقال انه اسرار
انتم في قول المشرح قد ذكر تلميذه انه
قال للمم في تقريره المواردية اصل القبول
لا التساوي فيصحي يكون القوى للاقوى بل
الحسن للصحيح ناسخا لوجود اصل القبول قال
التميذ في هذا الخالفة ما تقدم من قوله
يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند
المعارضة انتهى اقول لا يحصل لهذا
اليراد اصلا ولعله لم ينظر الى قول المم فيما
سبق وان لم يفتح التاريخ فلا يخلو اما ان
يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه
من وجوه الترجيح المتعلقة بالماتن
او بالاسناد الخ فتأمل ١٢ عيب -

والشواهد قد يوهى ان الاعتبار قسيم لهما وليس كذلك بل هو هيئة
في الواقع ان الاعتبار علة لمعرفة الشيء ١٢

التوصل اليهما جميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل
اي الصحيح والحق لذاته ولغيره ١٢

فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم ثم
اي كل من الاقسام ١٢ فيقدم الا على الاخرى ١٢

المقبول ينقسم ايضا الى معمول به غير معمول به لانه ان سلم من
تقسيم ثان للمقبول ١٢ بالنظر الى الغير ١٢ بالنظر الى الغير ١٢

المعارضة اي لمرآت خبر زيادة فهو المحكم امثله كثيرة و
بيانها ١٢ المراسم ١٢ في الصحاح ١٢

ان عورض فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا مثله او
اي الحال من احد الشيئين ١٢ يكسر المراء ١٢ فالقبول ١٢

يكون مرودا والثاني لا اثر له لان القوى لا يؤثر فيه مخالفة
لانه لا يعمل به في نفسه ١٢

الضعيف ان كانت المعارضة بمثله فلا يخلو اما ان يمكن
المراد ١٢

له قوله قسيم لهما الخ قال المشرح اي حيث اضيفت العلة الى الاعتبار وما بعده وكان حق العبارة ان يقول
التبعية هو اعتبار المتابعات والشواهد انتهى اقول الاحسن ان يقول الاعتبار هو تتبع المتابعات والشواهد
فان العرف هو الاعتبار لا التتبع ١٢ عيب **قوله** هيئة التوصل الخ الى طريق التوصل وهو التتبع فلا يكون

له قوله والثاني الخ اي لا تأثير له في ان يكون مقابلا فضلا عن ان يكون معارضا معاقتلا لان القوى اعم من ان يكون صحيحا
او حسنا لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف لعدم العمل به ١٢ شرح الشرح عه اي الهيئة الحاملة من التتبع للتوصل اليهما ١٢
عه العليا والسفلى والوسط ١٢ - عه يتاويل صحيح قريب القه هو ١٢ -

له قوله يختلف الحديث الى نوع الحديث الذي عارض حديث قد امكن الجمع بين مدلوليهما من غير تعسف هو النوع المسمى بـ **مختلف الحديث على صيغته** اسم الفاعل اي الحديث الذي يختلف مدلوله الظاهري مدلوله المؤول اليه او على صيغة اسم المفعول عطلته مصدره **سمى** المعنى هو الذي ذكرنا الا انه على الاول يكون من قبيل اخلاق ثانياً على الثاني من قبيل حصول الصورة فانه ١٢ **عب** **قوله** لا عدوى الى العدى مجاوزة العلة او الخلق الى الغير وهو من غير الطيب في سبيل الحديث والجمع الى الحديث المحصية والجمع الرمد الامراض الوابئة فابطال الشروع اي لا تسرى علة الى شخص ١٢ جمع الجار **قوله** ولا طيرة الى الحي بكسر طاء وفتح ياء وقد تسكن التثنية بشئ وهو مصدر تطير طيرة كتحبير

خبرة ولم يحى من المصدر هكذا غيرهما واصلا بطير بالسواخ والبارح من الطير والسباع وغيرهما وكان يصدرهم عن مقاصدهم فغاب الشروع ونهاه عند اخبر ان لا تأثر له في جيب تقع ودفع ضرر ١٢ جمع الجار **قوله** مع حديث فوكسر الفاء وتشديد اللام المفتوحة ويجوز كسرهما من الجذوم وهو الذي اصاب الجذام كما كانه جذم اي قطع قال في القاموس الجذام كقول علة تحدث من انتشار السوداء في البدين كذا فيفسد مزاج الاعضاء وهيأها وربما انتهى الى تأكل الأعضاء وسقوطها عن تقزم فوارك بالنصب لكسر ارك من الاسد لمرغوه وهو ظاهر الغرض اي فوارك شديد شرح الشرح **قوله** ظاهرهما التعارض الى اي المعنى المدلول بهما اذا الاول يدل على نفى الاعداء مطلقا والثاني على اثباته المؤكدا الامر للجزم المشبه بالحق ١٢ شرح الشرح **له** **قوله** كذا جمع بينهما الحاصل ان النقي الحديث الاول لاعداء تلك الامراض يطبقها والاشياء في الحديث الثاني اشارة الى انها اسباب عادية للاعداء كسائر الاسباب وفي التشبيه بالاسرايماء اليه والظاهر ان الامر بالفقر رخصة للضعفاء ولذا خصه بالخاصة واما الكاملون المتكلمون فلا حرج في حقهم اذ هم انما على الله وسلموا الى مع تجزؤهم وقال اسم الله تفت

الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف اولان امكن الجمع فهو ^{١٢} الطريق المتفق ^{١٢} هو عدل عن ^{١٢} اي لا يمكن املا او بدون التعسف ١٢

النوع المسمى بمختلف الحديث ومثل له ابن الصلاح بحديث ^{١٢} كعدوى ١٢ تحيرة ١٢

لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من المجذوم فرارك من الاسد ^{١٢} كعدوى ١٢

كلاهما في الصحيح ظاهرهما التعارض وجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله سبحانه جعل مخالطة ^{١٢} من الجذام والبرص وغيرهما ١٢

المرضى بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن ^{١٢} عاديا ١٢

سببه كما في غيره من الاسباب كذا اجمع بينهما ابن الصلاح تبعا ^{١٢} وهو المخالطة ١٢

لغيره والاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وعلى آله ^{١٢} عندي ١٢

وصحبه وسلم للعدوى باق على عومه قد صرح قوله صلى الله عليه وعلى آله ^{١٢} كيف ١٢

بالله وتوكل عليه خلاصه شرح الشرح **له قوله** باق على عومه فيانه على التقدير الاول ان الباقي على عومه ان كلام ابن الصلاح ليس تخصيصا بل هو تامل وصرف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضة كمن المفهوم من كلامه الا انما اراد بقوله على عومه الظاهر لاعداء اصله لا بالبطبع ولا بالسبب ١٢ شرح الشرح -

ع اما الاول فرواه احمد ومسلم واما الثاني فقال الزركشي رواهها الشيخان ١٢ شرح الشرح -

ع العادية كشراب الداء ١٢ -

له قوله لا يعدي شئ الخ أراد به أنه مؤيد لبقائه على عمومته قيل هذا الصنف قليل تأويل ابن الصلاح واجب بأن تعد العبارات وتكررها يدل على أن الموارد بها ما يتبادر منها دون قشور بان ابن الصلاح ليس هو هذا الكن يعبر عن الظاهر الحديث أخرجه راضيه بحسب الظاهر أقول حاصل كلام المصنف أنه يمكن تم المعارض مع إبقاءه على عمومته المؤيد بالأحداث الأخرى المبصير إلى التأويل إنما هو إذا لم يمكن حمل النصوص على ظاهرها على أن التأويل في حديث واحد أسهل من التأويل في أحداث كثيرة فالمناقشة ليست بشئ ١٢ **له قوله** من عارضه الخ أي بحسب نظاهم إلا معارضة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحقيقة كقرع مع المعارض كان مسلماً كما يظهر من سياق الحديث فيحمل المعارضة على معارضة المخوطة

(١) الاصطلاحية فالمعنى استشكله وسأله
 وقابل كلامه ١٢ شرح المشرح مع زيادة -
قوله فمن اعدى الاول غير بالاساءه مع
 ان سرق الحديث يدل على نفيه لمشاكله ولذا
 قال النووي معنى الحديث ان البعير الاول
 الذي جرب من اجريه او ليقال هو من باب
 ارضاء عنان النعم اى سلماتان البعير الاول
 عدى الايل بمخاطبة فمن اعدى الاول و
 غير من مع ان الظاهر هو ما اشارت الى ان
 هذا انما هو فعل النفا على الحقيقة ١٢ ملخص الشرح
قوله فمن باب سد الذرائع الخويل
 عليا كل النبي صلى الله عليه وسلم مع المخدوم
 حيث كان يعلم انه لا يصيب شئ الا باذن الله
 وكان امانة ان يقع في مثل هذا الظن ولو
 اصابه مكرهه والامر ليس الا لمن لم يحد في نفسه
 صدق اليقين يوم ان تحدثه نفسه بشئ لم يصيب
 شفقته عليه اخذ بحججه من الوقوف في الشرك
 الخفة جزا الله عن امته خيرا الجزاء واعطاه
 الوسيلة والفضيلة والوارد حصل الله عليه وسلمه
 وشرف وكرم ١٢ كذا في هو امش النسخ المقتولة
 عنها **قوله** حمالا مادة الخبرد عليه اجتنابه
 صلى الله عليه وسلم عن الخدوم عند اذاعة المباحية عن اى
 منصب النبوة بتعيين ان يورد لحم مادة اعدى
 كلاما يكون مادة نظهما ايضا فان الامر بالتجنيظ في
 فتح مادة فلان العدى لها تاثير الطير على كل

اللَّهُ صَبِيحُهُ سَلَامٌ لَا يُعَدِي شَيْءٌ شَيْئًا وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهِ صَبِيحُهُ
 وَسَلَامٌ مِنْ عَمَّا رَضِيَ بَأَنَّ الْبَعِيرَ الْأَجْرَبَ يَكُونُ فِي الْأَهْلِ الصَّيِّعَةِ فَيَنْخَالُهَا
 فَتَجْرِبُ حَيْثُ رُمِيَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَمَنْ أَعَدَّ الْأَوَّلَ يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ سَمِيحٌ
 ابْتَدَأَ ذَلِكَ فِي الثَّانِي كَمَا ابْتَدَأَ فِي الْأَوَّلِ أَمَّا الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ
 فَمَنْ يَأْبَى سُدَّ الذَّرَائِعُ لئَلَّا يَتَّفِقَ لِلشَّخْصِ الَّذِي يَخَالُطُهُ شَيْءٌ
 مِنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ابْتَدَاءً لِأَبِ الْعَدُوِّ الْمُنْفِيَةِ فَيُظَنُّ
 أَنَّ ذَلِكَ لِسَبَبٍ فَمَخَالِطَتُهُ فَيَعْتَقِدُ صِحَّةَ الْعَدُوِّ فَيَقِفُ فِي الْعَرَجِ فَامْرُ
 بِتَجْنِيهِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَقَدْ صَنَفَ فِي هَذَا النَّوعِ الْأَمَامُ
 الشَّافِعِيُّ كِتَابَ خِلَافٍ لِحَدِيثٍ لَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ اسْتِيعَايَهُ صَنَفَ فِيهِ

تقدّر فلا دلائل أصلاً على نفى العدس بما في شرح الشرح **لعمري** لكنه لم يقصد استجواب الحكماء فيه عن عدم استجوابه إلا في حينه بل هو قصد كنهه في إيراد ما لم يرد في كلامه بالماضي بل جعله جزءاً من كلامه **الأمر** أقول بل لا يمكن الاستجواب لاختلاف مفهومه إلى الالفاظ إنما أظهر الامام في الأم طريقتين في الجواب بعض الإجابات ليكمل كيفية الإجابة في الأم بعد ضبط الفروع التي هي استجواب الإشكالية فيكون وحاصلاً أنه ذكر جملة إجابات بتبديلها عن على طرق الجواب لتفصيلها في شرح الشرح **ع** ليس الأمر كما تزعم بل إن الله عز وجل في سائر ما سأل سؤالا اعتقاداً ١٢ **هـ** أي فلا يكون أن يتفق الإجماع **لعمري** أي أخذ امرؤ عليه ١٢ **هـ** ذلك الشخص ١٣ -

له قوله وغيرهما الخ قال ابن خزيمة لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شئ فليأستشئ لا ولف بينهما ١٢ شرح المشرح **له قوله** والنسخ الخ انما قال رفع تعلق حكم ولم يقل رفع حكم لان الحكم وهو خطاب الله قديم والمقدم لا يصلح الرفع قيل خرج الرفع بالموت والنوم والغفلة والجنون مما ليس بدليل شرعي وتوقش

بان مالها كلها

الى دليل شرعي

اقول ولا يبعد

ان يقال معنى

رفع تعلق الحكم

هو ان لا يبقى تعلق

ذلك الحكم بشئ

مما كان متعلقا

به مع صلاحية

للتعلق ولا شك

ان في الصور المذكورة

لم يرفع بهذا النحو

على هذا الايراد المناقشة

فانهم ١٢ عيب **له قوله**

والنسخ الخ في الخلاصة

النسخ كل حديث دل على

رفع حكم شرعي سابق و

منسوخ كل حديث رفع

حكمه الشرعي بدليل شرعي

متاخر عنه انتهى اقول على

هذا تعريف للنسخ الحديث

ومنسوخه الا فالنسخ وكذا

المنسوخ لا يختص بالحديث ١٢ عيب

له قوله لان النسخ الخ سواء

صرح في كلامه او ادى الى تبينه

صحة الحديث سلم فان الدال على

النسخ كما يكون الا يتبين الحديث

ايضا ١٢ ملخص شرح المشرح

له قوله تذكر الأخوة الخ وتأتي على فوائد فاخرة وعوائد اخرة منها الزهد في الدنيا والتوجه الى الله وقصر الامل وحسن العمل وهذا الحديث

من غرائب النسخ والمنسوخ حيث شملها والغالب ان يكونا حديثين بينهما فصل ما ١٢ ملخص الشرح **له** كتبه عليه السلام ينسخ احد

الحديثين ١٢ **له** من باب اضافة الفعل الى السبب ١٢ **له** لانه الحاكم في الحقيقة ١٢ -

بعد ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما

الامرين ١٢ الحديث من اورد

املا او بين المنقح ١٢

امام جليلين من علماء الحديث ١٢

فصل ١٢

في تاريخ البخاري

ان يعرف التاريخ اولا فان عرف وثبت المتأخر به او بأصرح

اي تاريخ الحديثين ١٢

له يعرف ١٢

اي تاريخ الحديثين ١٢

اي تاريخ الحديثين ١٢

اي تاريخ الحديثين ١٢

اي تاريخ الحديثين ١٢

منه فهو النسخ والآخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي

بدليل شرعي متاخر عنه النسخ ما يدل على الرفع المذكور

وتسميته ناسخا فجاز لان النسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ

بامور اصرحها ما ورد في النص كحديث بريرة في صحيح مسلم كنت نختكم

عن زيارة القبور فزورها فانها تذكر الاخرة ومنها ما يجزم الصحابي

بانه متاخر كقول جابر رضي الله تعالى عنه كان اخرا الامرين من

رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ترك الموضوع مما مسته

اي طبعه ١٢

اي طبعه ١٢

اي طبعه ١٢

اي طبعه ١٢

اي طبعه ١٢

درواه عنه اختصارا وسعى هذا مرسل الصحابي وهو غير مرسل التابعي وسعى حكمهما ١٢ شرح قوله قبل اسلامه الخ فانه لم يعمل قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه لا يميز ان يكون حديثه ناسخا لجواز تقدمه على حديث متقدم الاسلام الناسخ لا يبدان يكون متأخرا قال مولانا علي القاري نا قلا عن المحتش وفيه ان عدم تحمل متأخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تأخر مروييه من متقدم الاسلام لجواز ان يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع متقدم الاسلام فاصواب ان يقول بشرط عدم تحمله شيئا منه صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موت متقدم

الاسلام قبل الاسلام المتأخر ومع العلم بان المتقدم لم يسمع شيئا بعد اسلام المتأخر انتهى ويمكن ان يقال اتفق المصنفين ذكرها لوضوح اعتبارها انتهى ١٢ عب عنه قوله وما الاجماع ١٢ اي على حكم شرعي معارض بحكم آخر شرعي متقدم فليس بناسخ لان الاجماع ١٢ هو اجماع الامة والامة لا ينسخ حكما اتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل وقيل لانه لا ينبغي الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد ما ارتفع الشيخ ١٢ شرح الشرح -

عنه قوله بل يدل على ذلك الخ يعني ان بالاجماع يستدل على وجود خبر معه ليقع الشيخ وذلك كحديث معاوية رابى هيرة في قتل شارب الخمر في التمرة الرابعة فانه منسوخ بدلالة الاجماع على ترك العمل به على انه قد ظهر ناسخه ايض قال الترمذي في جامعته وانما كان هذا في اول الامر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن اسحق عن محمد بن الميمون عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من

النار اخرجها اصحاب السنن منها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس

اي مثاله كثير ١٢

اي الاربعة ١٢

منها ما يريه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا للمتقدم عليه

بالحس ١٢

بجيب الاسلام ١٢

احتمال ان يكون سمعه من صحابي خرافا قدم من المتقدم المذكور

اي الحديث ١٢

اي الحديث ١٢

او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله

عنه حذف ١٢

عليه على الله صحيحه سلم فيتمه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون

لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما

الاجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو

حتى يعلم تأخر احدهما ١٢

عنه قوله وهو كثير قال الشارح اي لا يحتاج الى ذكره كحديث شداد بن اوس وغيرها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم هو ما ثم فقد بين الشافعي ان الثاني ناسخ لاول لانه كان في سنة عشر الاول في سنة ثمان كذا في الخلاصة انتهى اقول نسخة الحديث الاول انما هو اذ حصل على طامة والا فهو مؤول فلا حاجة الى القول بالنسخ ١٢ عب عنه قوله فارسله الخ اي اسند المتأخر مروييه الى النبي صلى الله عليه وسلم وحذف ذكر الصحابي الذي

شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقولوا قال ثمر اتي النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضر به ولم يقتله انتهى ١٢ عب عنه اي حذف المتأخر المتقدم واسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ عب عنه بان قال سمعت النبي عليه السلام ١٢ اي في ترجمه حديث المتأخر ١٢ عب عنه على حكم شرعي معارض لحكم شرعي ١٢ عب عنه لان من قبل الامة فكيف ينسخ حكم النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ عب عنه وجود النسخ ١٢ عب عنه متأخر الاسلام ١٢ عب عنه قول المحتش ١٢

وكون احدهما مرويا بالطرق الكثيرة وعلى هذا القياس ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** فصار ما ظاهره المتعارض الخ قال الشارح
تيد بما ظاهره المتعارض اذ لا يتعارض النقصان في الواقع ولا يقع متناقضان شرعيان في نفس الامور انتهى اقول هذا يرشدك الى
دفع ما استشكل بان ركن المعارضة تساوي المحتجين في الثبوت فاذا كان احد السندين اوجه لم يتحقق المعارضة انتهى وجه
الدفع ان المراد بالمعارضة هي المعارضة بحسب الظاهر ١٢ عب **له قوله** ثم التوقف الخ حتى يظهر حكمه ويتبين امرة وقيل يجوز
فيقتى بواحد منهما او يفتى بهذا في

وقت وبهذا في وقت كما يفعله احد
وذلك غالبا بسبب اختلاف روايات
اصحابه عنه كذا ذكره السخاوي ١٢ شرح
الشرح **له قوله** من التعبير
بالساقط الخ اي على ما اشتهر على
الا لست من ان الدليلين اذا تعارضا
تساقط اي تساقط حكمها وهو يوم
الاستمرار مع ان الامرين كذلك
لان سقوط حكمهما انما هو بعدم
ظهور ترجيح احدهما حينئذ ولا
يلزم منه استمرار التساقط مع ان
اطلاق التساقط على الادلة الشرعية
خارج عن سنن الادب السنية ١٢ ش
له قوله في الحالة الواهنة الخ اي
الحالة الموهنة في الان الحاضرة الخ
ان خفاء الترجيم انما هو في تلك الحالة
الحاضرة لانه يبقى خفيا في الحالة اللاحقة
ايضا ١٢ عب **له قوله** مع احتمال
ان يظهر لغيره الخ فان فوق كل
ذي علم عليه ما سمعت
قول امام الائمة ابنت خزيمة
لا عرف حديثين صحيحين
متضادين فمن كان عنده
شيء فليأتمني به لاؤلف
بينهما ١٢ عب -

اما ان يمكن ترجيم احدهما على الاخر بوجه من جوه الترجيم المتعلقة
بالمتم او بالاسناد او لا فان امكن الترجيم تعيين المصير اليه و
لا يمكن الترجيم ١٢
الا فلا فصلا ما ظاهره المتعارض افعا على هذا الترتيب الجمع
المذكور بقوله الجمع الخ ١٢
ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيم ان تعيين ثم التوقف
اي فبعد اعتبار النسخ ١٢
عن العمل باحد الحديثين التعبير بالتوقف اولى من التعبير
كما قلنا ١٢
بالتساقط لان خفاء ترجيم احدهما على الاخر انما هو بالنسبة للمعتبر
لا تنفيذ سواء ادب ١٢
في الحالة الواهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه الله اعلم ثم الرد
اوله في ان الخ ١٢

له قوله المتعلقة بالمتن الخ اقول لكون احدهما مثبتا والاخر نافيا فالوجه هو المثبت
بالشروط المذكورة في موضعه وكون احدهما محرما والاخر مبيحا والراجح هو المحرم وعلى
هذا القياس وما قال الشارح وغيره كونه متنا اتفق عليه الشيخان فعدي انه يرجع
الى وجه الترجيم المتعلقة بالاسناد قتال ١٢ عب **له قوله** او بالاسناد الخ لكون احدهما مرويا
باسناد انصف بالاصح وكون احدهما سماعا او عرضا والاخر كتابا او مناولا وكون احدهما

له قوله ثم المردود الخ لما فرغ من اقسام المقبول وقدمه لانه احق بالتقديم شرعا في اقسام المردود وحاصل ان المردود من
حيث هو مردود ما يقتضى كونه مردودا عنى فوت صفة القبول من العدالة والضيقة اما ان يتحقق لاجل ما سقوط راو وحذف من الاسناد
على اختلاف الزام السقوط والحذف او طعن فيه وللشارح في هذا المقام كلمات وفيما ذكرنا كفاية ١٢ عب **له** اي فلا يصار الى الترجيم بل يتوقف ١٢ -
عنه اي فبعد الترجيم ١٢ **له** المحفوظة في الان الحاضرة ١٢

له قوله او طعن في راوي من رواية استاده على اختلاف وجوه الطعن المختلفة مما سيأتي اعم من ان يكون ذلك الاختلاف لا يرجع الى يانة الراوي او الى ضبط هذا كانه تصرف له بصحة الطعن بيان له فلا يردانه مخن عن قوله على اختلاف وجوه الطعن فان كل بيان يكون معنيا عماله بيان ١٢ **له قوله** اما ان يكون الوجه الظاهر ان من الادلى صلة للسقط والثانية للتعليل والمغنى انه اما ان يحصل الحذف من مبادئ السند بتصرف من المصنف سواء كان محتجا او غيرا وسواء كان السقوط من المبدء فقط كما في الصورة الثالثة من الصور المذكورة للحن او من اسباب

والا وسط ايضا كما في الصورة الثانية

من الاخر ايضا كما في الصورة الاولى له

٢. ملخص الشرح **له قوله** ومن اخرى

اي الاستاد الخ اشار بهذا التفسير الى

اتحاد السند الاستاد وان كان قد يفرق بينهما بان السند هو رجال الحديث والاستاد

بينهم ثم المراد ان يكون السقوط من اخر

السند فقط بقرينة المقابلة ١٢ شرح الشرح

مع زيادة **له قوله** فالاول الخ وهو

ما حذف من مبدء سند له ونسب الحديث

الى من فوقه معلق سقط واحد او اكثر

على التوالي او لا على التوالي وقسم الشرح

على التوالي تقصير فتا مل ١٢ عب

له قوله وبينه وبين المفضل الخ قيل

فيه اشكال اذ المفضل من القسم الثالث اقبل

للمعلق فيكونان متباينين واجيب بان

الظاهر انه اراد بالعموم والخصوص من وجه

فجز الاجتماع في وصف وهو السقوط على التوالي

والا في اوراق في وصف اخر وهو السقوط لا على

وموجب الرد اما ان يكون لسقط من استاد او طعن في راوي على

لسقوط ١٢

اي ما وقع عليه الرد ١٢

اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى يانة الراوي

تدنيته ١٢

التي سيأتي ذكرها ١٢

او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تصرف

او ائله الاضائية ١٢

الحذف ١٢

مصنف او من اخره الى الاستاد بعد التابع او غير ذلك فالاول

الحقيقي ١٢

المعلق سواء كان الساقط واحدا ام اكثر وبينه وبين المفضل

الاتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف المفضل بانه

اي فمن جهة ١٢

سقط منه اثنان فصاعدا يجمع مع بعض صور المعلق ومن

على التوالي ١٢

حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف من مبادئ السند

اي جسته ١٢

يفترق عنه اذ هو اعم من ذلك من صور المعلق ان يحذف

المصنف ١٢

منه

المفضل حيث اسقط المصنف من مبادئ السند واحدا اكثر لا على التوالي وبالعكس حيث اسقط المصنف اثنين فصاعدا مع التوالي من الاوسط لامن المبادئ واسقط غير المصنف لا يزيد عليه بقوله فمن حيث تعريف المفضل الى اخره ١٢ اقسام مع زيادة **له قوله** ومن صور المعلق الخ كقول البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم الخ بحجة من بعض او يقول مثله لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول **قُلْ** بحضرة كذا ١٢ عب ٥٥ اي من غير شرط الادلية مع تصرف المصنف والاخرية ١٢

المذكورة ١٢ ملخص الحواشي **له** قوله شيخنا لذلك المصنف المزايا إذا لم يكن شيخا فإنه تعليق اتفاقا فيصير عدة من موارى التعليق بلا خلاف
١٢ شرح الشرح **له** قوله فان عرف بالنص أي نص امام من أئمة الحديث أو الاستقراء أي التنجيم التام إن فاعل ذلك الحذف مدلس يتشدد
اللام المكسورة وهو الذي يفعل ذلك ترويحاً لحدشه قضى به أي حكم بتدليس ولا أي وإن لم يعرف بأحد هاتين مدلس فتعليق له فعله وحديثه
معلق وهذا يدل على ما ثبتنا المعلق للمدلس فيه أنه يصدق عليه تصريفي فينبغي أن يقيد تعريف المعلق بأن يكون سقوط شيء من الأسانيد وأفعالاً
خفية حتى يخرج المدلس ١٢ شرح الشرح

له قوله وإنما ذكر التعليق إلا دفع دخل

مقدور لتقريره أن المعلق ليس مردوداً
بجميع أقسامه فلم يذكره في أقسام المردود
والجواب أن عدة من أقسام المردود للجهل
بحال المحذوف والمعلق من حيث هو معلق
ليس مقبولا أصلاً وإنما يقبل حيث يقبل
لا مؤخرية كونه من معلقات ملتبسة
الصحة أو مجيئة من طريق آخر غير معلق
هذا معنى قوله وقد يحكم بصحته أن عرف

المراد ١٢ عب **له** قوله "فإن قال أي

راوى المعلق جميع من أخذ ثقات
جاءت أصح حصلت مسألة التعديل
على الإيهام كان يقول الراوى أخيراً
الثقة وفى نسخة بنصب المسئلة أي كانت

هذه المقالة أو المسئلة فكلما جاء
هذه ناقصة مثلها في ما جاءت

حاجتك وعند الجمهور ومنهم

الخطيب أبو بكر الصيرفي لا يقبل أي

المجهول حتى يسمي لاحتمال أن يكون

ثقة عنده دون غيره فإذا ذكر

يعلم حاله وقال التسليد هذا

ليس بشيء لأنه تقديم للجر

المتوهم على التعديل الصريح

وفيه أن التعديل الصريح

على المجهول كالتعديل

استهوى ما قال شارح وأقول لا يعبد أن يقال إن معدل الراوى المجهول كان أمّا من أئمة الحديث فلا شك

أنه يليق بالقبول والا فلا ١٢ عب **له** الظاهر أنه متعلق إلا أن التعليق أيضاً يطلق عليه ١٢

جميع السند يقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

ومنها أن يحذف في الصحابي أو الأتباعي والصحابي معاً و
جميع السند ١٢

منها أن يحذف من حديثه ويضيف إلى من فوقه فإن كان من قوله
المصنف ١٢ ينسبه ١٣

شيخنا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا أو لا والصحيح
المسقط ١٢ في أنه ١٣

في هذا التفصيل فإن عرفت بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك

مدلس قضى به إلا فتعليقاً إنما ذكر التعليق في قسم المردود
يكسر للام ١٢ حكم به ١٣

للجهل بحال المحذوف وقد يحكم بصحته أن عرف بأن يسمي مستمّن
غيره عدل أو ضابط لمراد ١٣

وجاء أخيراً قال جميع من أخذ فيه ثقات جاءت مسألة التعديل
الراوى ١٢

له قوله ومنها أن يحذف المراد المصنف جميع السند إلا الصحابي أو الأتباعي صحابي معاقيل ولم
يستثنى التابع فقط مع أنه لم يشترط التوالى في المعلق أو لم يسلّم كونه معلقاً كان لم يرد المحصر في هذه الصور

له قوله واتخاذ كوفي اقسام المردود الخ واعلم ان كون المرسل حديثاً ضعيفاً مردوداً لا يمتنع به مذهب جماهير المحدثين وكذا المشافعة وكثير من المتقدمين واصحاب الاصول قال مالك في المشهور عنه والبخاري في وثاقته من اصحابهما وغيرهم من ائمة العلماء كما حشد في القول المشهور عنه انه صحيح محتج به بل حكى ابن جرير اجماع التابعين باسراهم على قبوله وانه لم يأت عنه نكار ولا عن واحد من الائمة بعدهم الى رأس المائتين الذين هم من القرون القاضية المشهور لها بالخير من الشارع على الله عليه السلام بالخيرية وبالغ بعض القائلين بقبوله فقوا على المسند معللان من اسند فقد احاطت ومن ارسل نقد مكفل لك هذا اذا لم يعرف حاله فان عرفت

من عادة المتابعي الخ ١٢ شرح الشرح -

له قوله فالى ما لا نهاية له الخ الظاهر انه

اراد الكثرة واتى بما لا نهاية له بمبالغة اذ

من العلوم عند العقلاء ان الاستساق الى

ادم عليه السلام امر متناه فكيف الى نبينا

صلى الله عليه وسلم فلا يردان من الحال عند

العقل ان يجوز بين المتابعي والمتابعي

الله عليه وسلم من لا يتناهى كيف وقد وقع التناهي

في الوجود الخارجي لذكر النبي صلى الله عليه وسلم ١٢

خلاصة شرح الشرح **له قوله** فالى ستة

اوسبعة الخ نقل التلميذ عنه انه قال او هذا

لان السند الذي في سبعة النفس اختلفوا في

واحد منهم هل هو متابعي او تابعي فان ثبتت

هبة فان التابعين ستة والاسبعة ١٢ شرح

الشرح **له قوله** الى التوقف الخ اى في

قبوله وادراكه قال الشارح ويرد على

المصنف انه حينئذ لا يصح جعله تسماً

من المردود القطع على مذهبه وانتهى

اقول اذا سلم ان التوقف فيه مذهب

المحدثين فلا شك انه من اقسام

المردود بل بعض الاعوام من اين يعلم انه

جعله من اقسام المردود القطعي الذي

هو مردود بالحق الاخص فايراد الشارح

غير وارد على المصنف ١٢ عجب **له قوله**

لبقاء الاحتمال الخ اذا يجوز ان يكون ثقة

بخصته كذا او تخولك انها ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف

بان يقول كان النبي عليه السلام كذا ١٢

لانه يحتمل ان يكون صحابياً ويحتمل ان يكون تابعياً وعلى الثاني

يحتمل ان يكون ضعيفاً ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل

اى كونه تابعياً ١٢

ان يكون حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر

اخذ ١٢

وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدى اما بالتجويز العقلي

اى اخذه عن المتابعي ١٢

فالى ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالى ستة اوسبعة وهو

اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة

المتابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين

الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولى احمد وثانيهما

اى على زعمه ١٢

عنه لاني نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح اذا الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة وعلم هذا من دأبه بالتسليم في نقله لانه لا ينادى

على قوله فالصواب ان يقال ببقاء احتمال ان يكون هذا الارسال بخصوصه من غير عادته ١٢ شرح الشرح ع لان التابعين كانوا

بين عدل وضعف بخلاف الصحابة فان كلهم عدول ١٢ ع لعدم تفيدهم بالرواية عن الصحابة ١٢ **س** من كونه

عدلاً او ضعيفاً ١٢

له قوله وهو قول المالكيين والكونيين الخ قال الشارح يرد على المصم انه لا يصح جعله قسما من المردود بناء على جميع المذاهب انتهى اقول ومن اين يعلم انه جعله مردودا على جميع المذاهب بل الظاهر انه اختار مذهب اهل الحديث لان المختصر في اصوله او مذهب الشافعي بناء على مذهب فلا يرد منه دفع عنه ١٢ عيب ١٢ عيب ١٢ عيب

له قوله لا يقبل مجهله

اتفاقا الخ اي اذا عرف حاله

انه غير ملتزم بان يرسله

عن ثقة فلا يقبل مرسله

اتفاقا واما اذا لم يعلم حاله

فهو مرسله مقبول اتفاقا

١٢ شرح الشرح ١٢

له قوله فهو المعضل الخ

اي فالقسم الذي في

اسناده ذلك هو المسمى

بالمعضل من اعضل يعجز

اعياه ففي القاموس

عضل عليه ضيق ربه الامر

اشتد كعضل وأعضله

وتعضل الداء الاطباء

فاعضله ١٢ شرح الشرح

له قوله والا الخ اي ان

لم يسقطا اثنان فصاعدا

او سقط اثنان فصاعدا لكن

لا على التوالي فهو المنقطع

له قوله فهو المنقطع الخ

والا نسب تاخير قوله

فهو المنقطع عن قوله

وكذا ان سقط واحد الخ

قال المصنف وليسمى

ما سقط منه واحدا منقطع

في موضع وما سقط منه اثنان

وهو قول المالكيين والكونيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعتضد بحجته

تقوى ١٢

وهو الاشبه بالحق ١٢ عيب

من جهة اخرى بين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل لا يرجح احتمال كون

يفاضل ١٢

الثاني ١٢

في الاول ١٢

المحدوف ثقة في نفس الامر نقل بوبكر الرازي من الحنفية وابو الوليد

صاحب شريعة الاسلام ١٢ ش

الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقة وغيرهم يقبل

مرسله اتفاقا والقسم الثالث من اقسام السقط من الاسناد ان كان

في السقط ١٢

بأثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا بان كان السقط اثنين

فما اذا علم ١٢ ش

غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان

لا نقطاع سلسلة اسناده ١٢

مجرد تأكيد ١٢

سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي

ثم ان السقط من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك

مقتة كاشفة للو ١٢

ظاهرا ١٢

تفسير ثمان للسقط بل للمردود باعتبار السقط ١٢

بشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلاثة ففي ثلاثة وان في اربعة ففي اربعة نقله التميمي والشيخ الذي ذهب اليه الجمهور منهم الخطيب ابن عبد البر وغيرهما من محدثي ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على وجه كان انقطاعه سواء ترك ذكر الراوي من اول الاسناد او وسطه او اخره بحيث يشتمل المرسل والحصل والمعلق الا ان اكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون ان تابعي عن البخاري كماله عن ابن عمر ١٢ شرح الشرح ١٢ وسواء كان الثاني صحيحا او حسنا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا ١٢ عيب بالموحدة والحيوية الى باج بلد بافرقية ١٢ ش ١٢ وان لم يحصل مجموع ما ذكر في المعضل ١٢ ش -

له قوله كون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه الخاى لم يدرك عصره وقوله مثلاً قيد لم يعاصر يقيد انه كذلك اذا ادرك عصره لكنه ما اجتمع به
 ١٢ شرح الشرح له قوله وليست له مثلاً الخاى لانه ليس للراوى عن شيى على تقدير ادراك عصره اجازة ولا وجادة كما سيحى تفصيلهما واما اذا
 ثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع فانه ثبت حينئذ تلاقى معنوى فتفصيلهما معتبر فى عدم التلاقى لكن عدة من الواضحة لا يخلو عن خفاء فانه
 امرضا فى ١٢ شرح الشرح له قوله ظهر بالتاريخ كذب دعواه الخ استيناف وقعه جوابا للسؤال عن كيفية الانتفاخ وسبب تحيل ان يكون دقة للشيخ بتقدير ضيق

اى كذب دعواههم باسمه منزهة شرح
 الشرح له قوله الثاني المدلس الخ علم

ان التدليس ليس قسما لتدليس الاستاذ كدليس
 الشيخ فتدليس الاستاذ اياته عن نفيه

او عاصره ما لم يسمع منه موها انه سمعه
 منه كعن فلان او قال فلان وان فلانا

قال او ما شبه ذلك مما ليس فيه تصريح
 السماء وعظمه وفاقله مذموم جدا عند

اكثر العلماء ومن عرف به فهو محرم عند
 جماعة لا يقبل روايته بين السماء والارض

التفصيل فمابين فيه الاتصال كسمعت و
 حدثنا ونحوه مما يدل على السماع بالتصريح

فهو مقبول ففى التعيين وغيرهما كثير
 وتدليس الشيخ وهو ان يسمى شيى اسم

منه لغير اسمه المعروف او ينسبوا يصفوا
 بهما لا يشتهر كذا يعرف وهذا انفع من

الاول ويختلف الحال فى كراهيته بحسب
 اختلاف القصد الحامل عليه ١٢ شرح

الشرح له قوله واشتقاقه من الدلس
 الخ ومنه التدليس فى البيع يقال دلس فلان

على فلان اى ستر عنه العيب الذى
 فى متاعه كانه اظلم عليه الامر وهو فى

الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان
 من اسقط من الاسناد شيئا فقد غلط

ذلك الذى اسقطه وزاد فى
 العطية لا تبيان عبارات موهمة

وكذا تدليس الشيخ فان الراوى يخط الوصف الذى
 به يعرف او يخط الشيخ بوصفه بغير ما يشتهر به كذا حققه البقاعى

١٢ شرح الشرح له كان الاظهر ان يقول وقد يكون ١٢ شرح له من الاتصال والانقطاع ونحوهما من
 العلل القادحة فى السند ١٢ شرح الشرح -

فى معرفته كون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه او يكون

خفياً فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث و

علل الاسانيد فالاول هو الواضح يدرك بعدم التلاقى بين الراوى

من نوعى السقط ١٢ ش

وشيى يكون لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له منه

وعلم ذلك من خارج ١٢

اجازة ولا وجادة ومن ثم احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليده

فى هذا الفن ١٢

سيحى تعريفه ١٢

الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم ارتحاهم قد افتضح اقوام ادعوا

اوقات وفاتهم ١٢

الرواية عن شيخه ظهر بالتاريخ كذب عواهم القسم الثانى وهو

باسماع منهم ١٢ ش

كثير ١٢ ش

الخفى المدلس بفتح اللام سى بذلك كون الراوى لم يسمع من حد

ثله واوهم سماع الحديث ممن لم يحذبه اشتقاقه من الدلس بالتحويل

اى اخذه ١٢ ش

الراوى ١٢

تدبره لانه

له قوله يحتمل وقوع اللقاء قال التلميذ الاول ان يقال يحتمل السماع كما صرح به النووي وغيره انتهى وقال السخاوي كنى شيئا باللقاء عن السماع ليشير الى غير واحد من الائمة في تعريفه بالسماع ١٢ شرح الشرح **له قوله** متى وقع الخبر حاصله انه متى وقع الحديث المدلس يلفظ صريح فهو كذب واما اذا وقع من المدلس لمنعه عن وقوع منه التدليس في بعض الصور حديث يلفظ صريح فانه مقبول

اذا كان المدلس عدلا ١٢ لا ١٢ شرح الشرح

له قوله صرح فيه الى بين السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع واتي بلفظ

مبين للاتصال وصريح فيه كسعت حديثنا

واخبرنا فهو مقبول محتمل به ١٢ شرح الشرح

له قوله اذا صدر من معاصر لم يلق

الخ قال الشارح قيد اقوى لا احتوازي

وكان الانسب ان يقول وهو الصادر

من معاصر ولذا قال التلميذ هذا

الشرط يوهن له مفهومه وليس

كذلك اذ ليس لنا مرسل خفي الا ما

صدر من معاصر لم يلق انتهى

اقول كلام التلميذ يعجز لاغيار

عليه واما قول الشارح كان

الانسب ان يقول وهو الصادر

من معاصر فليس بظاهر اذ

الصادر من معاصر يشتمل انما

من معاصر ملاق وهو ليس بمرسل

خفي كما سيصرح به المصنف بعد هذا

فكان الاحسن ان يقول وهو الصادر

من معاصر لم يلق ١٢ **له قوله**

فهو المرسل الخفي الخ اي والمرسل الخفي

يختص بين روى عن معاصر ولم يعرف

انه لقيه على ما ذكره السخاوي ١٢ شرح الشرح

له بالنور كما يكون في اول الليل ١٢ شرح

الشرح **له** اي وهذان يروى ١٢ شرح الشرح

له فلا يقبل حديثه اصلا ١٢ وقيل لا يقبل حديثه اصلا ١٢ شرح الشرح **له** اي مطلق المعاصرة ولو كان بغير لقي ١٢

للعه اي بحيث يكونان متباينين ١٢ -

وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء يروى المدلس

بصيغة من صيغ الاداء تحتمل وقوع التلقي بين المدلس من اسند عنه كمن

كذا قال متى وقع بصيغة صريحة كان كذبا وحكم من ثبت عنه التدليس

اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح به بالتحدث على الاصح وكذا

المرسل الخفي اذا صد من معاصر لم يلق من حد عنه بل بينه وبينه اسطة

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي فيحصل تحريره بما ذكره هنا وهو

ان التدليس يختص بمن روى عن غير لقاءه اياه فاما ان عاصر ولم يعرف

انه لقيه فهو المرسل الخفي من ادخل في تعريفه لتدليس المعاصرة ولو بغير

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

لقي لزمه خول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

له قوله رواية المخضرمين الإجماع المخضرم بالخاء والصاد المعجمتين وقبح الراوي يقال خضرم عما أدركه أي قطع وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي عليه السلام ولعمريه وسياق الخلاف في أنهم معدودون من الصحابة أم من كبار التابعين كما هو الصحيح وعدم مسلم عشرين نقاش **له قوله** ولكن لم يعرف الخ قبل الظاهر أن المخضرم من عرف عدم نقيه لأن لم يعرف أنه نقيه وبنيهما فرق كما لا يخفى **له** لا يخفى أنه لا مدخل لهذا اللفظ في الإيراد فإنه يتبريدونه ١٢ عيب **له قوله** بإخباره عن نفسه الخ كما حكى على بن خشرم كما يروى عند سفيان بن عيينة فقال عن الزهري فقيل له حدثك

الزهري فسكت ثم قال قال الزهري فقيل له أسمعته من الزهري فقال لم اسمعه من الزهري ولا من سمع من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ١٢ ملقط من شرح الشرح **له قوله** إمام مظهر الخ أي بذلك وهو عدم الملاقاة وإنما يعلم ذلك بالتاريخ كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال قد قامت الصلاة فخص وكبر قال الإمام أحمد العوام لم يدرك ابن أبي أوفى ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يخفى أن يقع الخ حاصل أنه لا يكفي للحكم بالتدليس وقوع زيادة راويين من راوي بصيغة تحتل السماع وبين المروي عنه في بعض الطرق فلا يحكم بمجرد هذه الزيادة بالتدليس لاحتمال أن يكون هذا الزائد من المزيد وهو أن يزيد الراوي في اسناد واحد رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا ١٢ شرح الشرح مع تقديم وتأخير

ان اعتبار اللقي في التدليس من المعاصرة وحدها لا بد منه أطباق اهل خبر أن ١٢ فاعل يدل ١٢ العلم بالحد على أن رواية المخضرمين كإبي عثمان التمهدي وقيس بن إبي حازم كالمذهب بين ١٢ عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس لو كان مجزما المعاصرة يكتفيه في التدليس لكان هو راوي ليسين ولا يشترط اللقاء ١٢ لا أنهم عامر النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه صلى الله عليه وسلم قطعوا ولكن لم يعرفه لقوه أم لا ومن قال بان شراط اللقاء في التدليس أم الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضي هو المعتمد يعرف عدم الملاقاة بإخباره أسير كتاب له ١٢ اشتراط اللقاء ١٢ المدس ١٢ نفسه ذلك ويجزم إمام مظهر لا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو أكثر في أثبات عدم اللقاء ١٢ بينهما لاحتمال أن يكون من المزيد لا يحكم في هذه الصو يحكم كل لتعارض ١٢ المزيد في مقول بالتدليس ١٢

عنه بفتح فون وسكون هاء ١٢ شرح الشرح عنه خبر بقوله الإمام الشافعي ١٢ به على أحوال الرجال وطبقا لهم ١٢ له أي الراوي والمروي عنه بالتدليس ١٢

له قوله على سبيل التدرج الى التزل من الاعلى في الشدة الى الادنى فيها عكس طريق الترقى من الادنى الى الاعلى كما فعل في تسميتها لغاد
نشوا مرتبا قيل وهذا لا يخلو عن استدراك لانفهام من الاشد فالاشد فيه ان العبارة محتملة لان يكون للترقى وللتندي بل الاول هو المتبادر
الى الذهن وحاصله انه اذا تقرب احدها الى الاخر في الاشدية فان بعض اقسام احدهما القسامين يتروتب في الاشدية
على بعض اقسام الاخر دون اقسامه
الاخر قيل الاو من في العبارة مكانها

احتمال الاتصال بالانقطاع وقد صنف الخطيب كتاب التفصيل بل هو المراسيل

اسم كتاب ١٢

وكتا المزي في متصل الاسانيد انتهت ههنا اقسام حكم لسان من سنان الطعن

اسم كتاب له ١٢

يكون بعشرة اشياء بعضها اشد في القدر من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة

وخمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احدهما القسامين من الاخر

لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في حيز الرد على سبيل

سبيل ١٢

ولا تحصل الا بالاختلاف ١٢

الذي لان الطعن اما ان يكون لكذب الراوي في الحديث النبوي ان يرى

وانما انحصر في الطعن في الشدة لان الطعن في ١٢

عن صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما لم يقبل متعمدا ذلك او تهمة

الكذب ١٢

حديث ١٢

بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفا

للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه ان لم يظهر منه

بالضرورة ١٢

بحسب الشدة والضعف اذا لا شدية
للاخير ويدفع بان هذه عبارة مشهورة
بين البلغاء وقد ورد في الحديث الشريف
ايضا اشد الناس بلايا الانبياء ثم
الامثل فالامثل رواه البخاري وغيره
وقد وجه بانه لو كان هناك سبب
اخر للطعن كان الاخير اشد منه
١٢ شرح الشرح **له قوله** متعمدا
لذلك الخ اي بخلاف ما اذا
روى ساهيا فالمراد بالكذب
في المتن الكذب على سبيل
العمد فلو قال بدله الافتراء
وهو الكذب عن عمد لكان ادنى
ثم لما كان هذا الكذب الخاص
اشد انواع الفسق واقبح اسباب
الطعن حتى قيل يكفر المفتري
عليه صلى الله عليه وسلم اذ لا حيلة له
جنس اخر وقد مد على الكل ١٢ شرح الشرح
له قوله ويكون فيهما الخ الحلف للتفسير
والبيان ينبغي ما يشعر بان هذا من الاول
حيث عد كونه مناقضا لمقتضى القرآن من تراين
كونه موضوعا شرح الشرح **له قوله** وكذا
من عرف الخ قلت هذا داخل في الفسق القولي
وجعله اخلا في التهمة غير مستبعد ١٢ شرح
الشرح **له** في بيان المدرس المرسل الخفي

والمزيد والفرق بينهما ١٢ **له** قتل الانبي

ان يقتل وانتهت احكام اقسام السابق ١٢ **له** هي الكذب التهمة والفسق والمجالة والبدعة ١٢ **له** هي نكح الغلط والعفلة والوهم مخالفة الثقات وسوء الحفظ ١٢
له بان يبين ما يتعلق بالعدالة على مجردة بل بان يختلط ١٢ **له** اي كون الراوي متهما بالكذب في الحديث ١٢ **له** اي
انها من الكذب يكون بان لا يروى الحديث الا من جهته مع كونه مخالفا للقواعد المعلومة ١٢ -

١٢ شرح الشرح **له قوله** وعظمت عن الاتقان الخ اى الحفظ والايقان والظاهر انه عطف على غلطه لا على الفحش والمخبر او فحش غلطه اى كثرة غطلة لان الظاهر ان مجرد الغطلة ليس سببا للطعن ثقلة من يعاينه الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد او كثرت غطلة ١٢ شرح الشرح **له قوله** ما لم يبلغ الكفر الخ يعنى ان اللواد بالفسق الفعلى او القول هو ما دون الكفر اما الكفر فهو خارج عن البحث اذ السكلام فى الواوى المسلم ١٢ شرح الشرح مع زيادة **له قوله** او مخالفة اى للشقات الخ قيل فى تاخيرهما عن الفسق نظرا لهما فانهما اكثر ما سببه للكذب من الفسق بالفعل انتهى اقول ولا يبعد كل البعد ان يقال التوهيم فى الرواية او مخالفة الشقات يورث ظن الكذب الغير العدى وارتكاب الفسق يورث ظن الكذب العدى فيلقى بالتقدير بعد اعل هذا امر وجدا فى لا مجال للنسبة فيه ١٢ عب **له قوله** لا تجرح معين الخ قيد التجريح بالعين اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجر لا يكون فى هذه المرتبة اذ التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه بخلاف التعديل فانه يكفى فيه ان يقول عدل او ثقة مثلاً ١٢ شرح الشرح **له قوله** اوبد الخ قال الشارح اعلم ان البدعة اضعف من مقدمه ومؤخرة لان اعتقاد خلاف العرف انما هو بدليل لاح عليه فلا يؤثر مثل ما سواه فى عدم الاعتماد ولذا قد يوجد فى الصيحين من يكون رافضيا او خارجيا او معتقلا وغيرهم فى رجال الاسلام انتهى اقول عدل البتة من اسباب الطعن انما هو لان البدعة قد يكون داعية الى الكذب فى الحديث لترويج معتقده وقد ثبت ذلك باقوال بعض المتقدمين بعد التوبة والافلاطون فى البتة املا لانه سبب ضعيف كما يقتضيه كلام الشارح وحسنه فلا يسلم قوله فلا يؤثر مثل ما سواه فى عدم الاعتقاد نعم لو ثبت عند المتقدمين المتبع وقواه حب مذهب فلا باس باخذ حديثه وهذا هو وجه وجوده فى الصحيح

وقوع ذلك فى الحديث النبوى وهذا من الاول او فحش غلطه

كثرت او غطلة عن الاتقان او فسقه بالفعل او القول مما

لم يبلغ الكفر بينه وبين الاول عموم وانما افراد الاول لكون

القدح به اشد فى هذا الفن واما الفسق بالمعتقد فسيأتى

بيانه او وهبه بان يروى على سبيل التوهيم او مخالفت اى

للشقات او جهالته بان لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين

او بدعته وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبى صلى الله

له قوله وهذا من الاول الخ قال التلميذ قوله هذا من الاول مستغنى عنه انتهى كانه فهم ان هذا اشارة الى التهمة والملاو بالاول الاول الحقيقي الصواب بجله اشارة الى قوله وكذا من عرف الخ جعل الاول اضافيا وهو اشارة اليه بقوله وتثبت بذلك ثم وجه تقديم الثانى على ما بعده من الفسق وغيره ان كون كل من العشرة موجبة للروا انما هو من جهة ايجابها ظن الكذب فى الرواية وهذا هو وجه تقديم النوعين الذين يليان على الفسق ١٢ شرح الشرح **له قوله** اى كثرة الخ بان يكون خطأ اكثر من صوابه او يتساويا فلا يخلو الانسان من الغلط والفسق

على انه يجوز ان يكون فى الشواهد المتابعات شامل ١٢ عب **له قوله** وهى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى رجوة الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما امر عن النبى عليه السلام واهما بدعى الله عنهم ولم يذكرهم لان ما عرف عنهم فهو داخل فى المعروف عن النبى عليه السلام فلا يكون بدعة وهكذا ما عرف من الائمة المجتهدين رحمة الله عليهم اجمعين داخل فى المعروف عنه عليه الصلوة والسلام فلا يكون بدعة ايضا وهذا يبرئ شذك الى ان اتباعهم يرجع الى اتباع النبى عليه السلام ١٢ عب **له** دعى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى رجوة الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما امر عن النبى عليه السلام ١٢ عب **له** دعى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى رجوة الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما امر عن النبى عليه السلام ١٢ عب **له** دعى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى رجوة الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما امر عن النبى عليه السلام ١٢ عب

له قول أقل من أصابته لم سواء كان ساويا أو أكثر وأما إذا كان غلطه أقل من أصابته أو قليلا بالنسبة إليها فهو مقبول ١٢ شرح الشرح له قول الموضع
الخ في مسأله إذا الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن بكذب الراوي لا نفس الطعن به شرح له قول بطريق الظن الغالب الخ قال الشارح صفة
كاشفة للتأكيد إذا قد يطلق الظن بمعنى العلم كقول تعالى إن الذين يظنون أنهم ملا قوا ربهم انتهى قول القول بأن الغالب صفة كاشفة للتأكيد
مبنى على عدم الفرق بين الظن وغالب الظن وهو باطل كما نقلنا الفرق بينهما عن ثم التماسا سابقا وإطلاقة على العلم لا يستلزم أن يكون الغالب صفة
كاشفة فلا يصح التعليل به فالصواب أن

الغالب صفة احترازية لإخراج الظن
الغير الغالب ١٢ عب له قول من يكون
اطلاعا الخ قال الباقية يا أهل بغداد
لا تغفلوا أن أحدا يتدبر أن يكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأناحي
ذكرة السخاوي قال الربيع بن خيثم إن
الحديث فهو الضوء النهار معروف ظلمة
كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي
إن الحديث المنكر تشعر له جلد الطالب
للعلم وينكر منه قليلا في الغالب شرح الشرح
له قول وقد يعرف الوضع بأقرار وضع
الخ أي واضح الحديث المتفرد به كقول عيون
صبيح أنا وضعت خطبة النبي صلى الله
عليه وسلم أي التي نسبها إليه كالحديث
الطويل عن أبي بن كعب رضي الله عنه في
فضائل سور القرآن أعترف داهيه بالوضع
وقد أكره على التعليل البينادي وغيرهما
من المفسرين الذين ذكروا في تفاسيرهم
من غير بيان وضع ١٢ شرح الشرح
له قول لكن لا يقطع الخ قيل لا يحصل القطع
من القرائن الأخر أيضا فما الوجه في تخصيص
الاستدلال به يجب بأنه قد تقرر هو حصول القطع
بكونه أقرب من سائر القرائن ١٢ شرح الشرح
له قول لا احتمال أن يكون كذبا الخ لأن
يوجد عادة أن يسبب المرء إلى نفسه مثل

عليه على المحبة سلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة أو سوء حفظ وهي

بدليل باطل ١٢

عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من أصابته فالقسم الأول وهو

الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع والمحكم عليه

بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق

الصدق إذ
يكذب ١٢

أي يكون موضوعا ١٢

الكذب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك

الموضوع
من غيره ١٢

وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعا تاما وذهنا ثاقبا ونهما

مفيدا ١٢

أي الحكم على الحديث بأنه موضوع ١٢

قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف

الوضع ١٢
ثابتة راسخة ١٢

الوضع بأقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك

بالوضع ١٢

معهذا ١٢

من العلماء
المتبحرين ١٢

لا احتمال أن يكون كذبا في ذلك الاقرار انتهى فهم منه بعضهم أنه لا يعمل

أي من قول ابن دقيق العيد ١٢

هذا الأمر الشنيع من غير باعث ديني وديني والغالب أن الداعي إليه أغاهو التوبة وحيفه يبعد أن يكون كذبا لكن لا احتمال جراته على الله تعالى فقلته حيا من
الحق أو قصد فساد في الرواية وعدم العمل به لا يقطع بالوضع إلا إذا دل دليل قطعي على صدقه وأيضا يقوم مقام الأقرار بالوضع روايته بالسامع عن لم
يلقه قط فلا يرد أنه مع احتمال التدليس كيف يحكم بالوضع ١٢ شرح الشرح مع زيادة عه أي مهارة علمية وحذاقة قوية ١٢ ش
عاه أي كابن الجوزي على ما ذكره السخاوي ١٢ ش

له قوله ولا يلزم من نفي القطع الخ قليل فيه خفاء اذ غاية ما في الباب ان وقوع متهم خبران متناقضان فكيف يغلب الظن بكذب الاول ويرد قوله بها اشرنا سابقا من احدنا من المسلمين اذا اسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثم اعترف

انه كذب فلا شك

انه يغلب على الظن

مدد في الثاني وكذا

في الاول اذ لا يجزئ

مؤمن على نسبة مثل

هذا القبيح الشنيع

الذي اتفق العلماء

على انه كبيرة بل

قال بعضهم انه كفر

الى نفسه شرح الشرح

له قوله اسناد الى

النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال اي اسنادا

متصلا الى النبي صلى

الله عليه وسلم مذكورا

فيه انه اي الراوي قال

سمع الحسن من ابي

هريرة اي الى اخر ما

ذكره رواه البيهقي

في المداخل ١٢ شرح

الشرح **له قوله**

لا سبق الخ قال

الخطابي الرواية الصحيحة

بفتح الباء وهو ما

يجعل من المال

وهنا على المسابقة

والمعنى لا يحل اخذ

المال بالمسابقة

الا في هذه الثلاثة

١٢ ملخص الحواشي

عنه هذا اللفظ ليس في نسخة الشارح ١٢ عنه اي روايتها مرادة نفي القطع ١٢ منه لا لتقرب للتلفظ والامر بوضع ما يوافق فعلهم وارادهم ١٢ ش

بذلك الاقرار اصلا لكونه كاذبا وليس في ذلك مرادة انها نفي القطع بذلك
لعدم العمل به ١٢

ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقطع بالظن الغالب هو هذا كذلك
ايضا ١٢ بالوضع ادعيه ١٢ ذهبا

ولو لا ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل لا مرجع الاعتراف بالنزاع الاحتمال ان
اي جواز الحكم بالظن ١٢ ش

يكونا كاذبين فيما اعترف به من القرائن التي يدرك بها الوضع ما يوجد
في الموضع ١٢ يؤخذ

من حال الراوي كما وقع لما مؤمن احدا انه ذكر بحضرة الخلا في كون

الحسن سمع من ابي هريرة او لافاق في الحال اسناد الى النبي صلى الله عليه
البصري ١٢

وعلى الله وصحبه سلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع ليعابن ابراهيم

حيث دخل على المهدي فوجد يلعب بالجمام فساق في الحال اسناد الى النبي
الغني ١٢ ش

صلى الله عليه وعلى الله وصحبه سلم انه قال لا سبق الا في تصل او خف او
اي لا مسابقة ١٢

هو لا بل ١٢

له هو محمد بن المنصور عبد الله العباسي والده هارون الرشيد ١٢ ش له هو جديدة السهم ١٢ ش

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طائرا متقارفا من ذهب ريشه من مرجان اخذني قصته من نحو عشرين ورقة
فجعل احمد ينظر الى يحيى يحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثت بهذا فقال والله ما سمعته به الا هذه الساعة قال فكلنا جميعا ختمه فرغ فقال اى اشار يحيى بيده
ان تعال فجلده متوهما لنوال يحيى فمال له يحيى من حديثك بهذا فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال انا ابن معين وهذا احد بن حنبل ما سمعنا بهذا
قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا يد من الكذب فعلى غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ابن معين احمق
وما علمته الا هذه الساعة فقال يحيى وكفى

قلت الى احمق قال فانه ليس في الدنيا

يحيى بن معين واحد بن حنبل غير كما كتبت
عن سبعة عشر احمد بن حنبل غير هذا قال
نوضع احمد بن حنبل كفه على وجهه وقال

دعه يقوم فقام لاستهزئ بهما شرح

الشرح **له قوله** الا ان بعض الكرامية

الخ مبتدئيد الرأى على اللغة المشهورة

ذكر الساخاوى قيل وهو فرقة من

المشبهة نسبت ابى عبد الله بن كرام

وهو الذى صرح بان معبوده على

العرش واطلق اسم الجوهري على تعالى

وهو يدعون زيادة الورع والتقوى

والمعرفة التامة **له** شرح الشرح

له قوله نقل عنهم الخ - حاصله

ان بعضهم جوزوا وضع الاحاديث

فيما يتعلق به حكم من الثواب و

العقاب وترغيبا للناس في الحسنات

ودرجا لهم عن السيئات واستدلوا

بما في بعض الروايات من كذب على

متعمدا ليشغل الناس قليلا بمقعد

من النار خذوا بمفهومه جواز الكذب

عليه صلى الله عليه وسلم بقصد هذا

الناس وقالوا في الحديث المشهور

بدن زيادة ليضل به الناس ان على الضرر

وغيره انما كذب له وحمل بعضهم على

المراد به من قال في حقه صلى الله عليه وسلم ساجدا ومجتونا او ساجدا ومجتونا او ساجدا ومجتونا

الحديث الدال على العزم واما ما ذكروه فهو من التاويلات الفاسدة بناء على غفلةهم من قواعد الدين **له** شرح الشرح **له قوله** من جملة الاحكام الشرعية

الخ واذ لم يحز الوضع لسائر الاحكام بالاتفاق لم يحز الترغيب والترهيب ايضا لتساويهما لسائر الاحكام **له** الذين يضعون في مدح **له** اثمهم واثبات

اقوالهم **له** اى الاتيان بمحدث غريب يرغب الناس فيه **له** شرح الشرح

كعصف المقلدين واتباع هوى بعض الرؤسا او الإغراب لقصد الاستهلال

وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض

المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأ

من فاعله نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام

الشرعية والتفقوا على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه و

على الله صحبه سلم من الكبار وبالغ ابو محمد الجويني فكفر

من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه و على الله صحبه سلم

له قوله لقصد الاستهلال الخ اى ليشتهر عند العامة انهم من العلماء الكبار او ليشتهر ذلك الحديث

في اهل الديار وذكر في خلاصة الطيبي ان من الواضحين قوم من السؤال والشكاكين يقفون في الاسواق
وامساجد فيمنعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث بما ينيد مهيجة قد حفظوها فيذكرن الموضوعات

بتلك الاسانيد قال جعفر بن محمد الطيالسي على احمد بن حنبل يحيى بن معين في سبيل الرصافة تقام بين
يديهما قام فقال حدثنا احمد بن حنبل يحيى بن معين قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن قتادة عن ابي

المراد به من قال في حقه صلى الله عليه وسلم ساجدا ومجتونا او ساجدا ومجتونا او ساجدا ومجتونا
الحديث الدال على العزم واما ما ذكروه فهو من التاويلات الفاسدة بناء على غفلةهم من قواعد الدين **له** شرح الشرح **له قوله** من جملة الاحكام الشرعية

الخ واذ لم يحز الوضع لسائر الاحكام بالاتفاق لم يحز الترغيب والترهيب ايضا لتساويهما لسائر الاحكام **له** الذين يضعون في مدح **له** اثمهم واثبات
اقوالهم **له** اى الاتيان بمحدث غريب يرغب الناس فيه **له** شرح الشرح

٨٤

6/2

الكذب مدعى الشبهة في النبوة ١٢ كذا في حواشي الشبهة المنقولة عنها ١٢ **له قوله** هو المتروك المرحلة تسما مستقلا وسما متروكا لان اتهام الراوى بالكذب مع تفرد لا يسوغ الحكم بالوضع ١٢ شرح الشرح **له قوله** من لا يشترط المرحا والما المنكر الذي فيما سبق في مقابلة المعروض فانه على رأى من شرط المخالفة واصله ان ما يكون الظن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكن منكرا الا على ماى من لا يشترط في المنكر مخالفة الثقة للضعيف كما تقدم واما من يشترط فيه ذلك فلا ١٢ شرح الشرح **له قوله** فمن فحش المرحا قال الشارح نشر مرتب ومن تعليلية فهو راجع الى الثالث انتهى اقول لعل هذا سهو فان من همى من الموصولة

لا من الجارة التحليلية والفلو تفرعية
١٢ **عب** **له قوله** هو الوهم الخاى م رواية الحديث على سبيل التوهم الاكثرو قد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعا كما في التعليل بالارسال والاشتباه الضعيف بالثقة مثل ان يجئ الحديث باسناد موصول ويحجى ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقد يقدح في صحة الاسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن شاله ما رواه الثقات كيعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار الحديث فهذا اسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معطل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلة في قوله عرو بن دينار انها هو عبد الله بن دينار هكذا رواه الأئمة من اصحاب سفيان عند فوهه يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار السواق له في اسما به الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة ١٢ وجيه

واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الا مقرونا ببيان له لقوله

اي ببيان انه موضوع ١٢

صلى الله عليه على اله وصحبه سلم من حد عن حديث يرمى

بالفح والضم ١٢

انه كذب فهو احد الكاذبين اخرج مسلم والقسم الثاني من اقسام

بالجمع والتثنية ١٢

المروود هو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب هو المتروك و

الثالث المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قيدا لمخالفة وكذا

لغت مجي نشره ١٢

الرابع الخامس فمن فحش غلط او كثرت غفلته او ظهر فسقه

متعلق بالاسم ١٢

ناظر الى الرابع ١٢

راجع الى الثالث ١٢

فحديثه منكر ثم التوهم وهو القسم السادس انما أفصح به لطول

الظهور ١٢

له قوله يرى انه كذب فهو احد الكاذبين الخ قال النووي في شرح مسلم ضبطنا يرى بضم الباء والكاذبين بكسر الباء وقسم الترن على الجمع هذا هو المشهور في اللفظين قال القاضى عياض الرواية فيه عندنا الكاذبين على الجمع ورواه ابو نعيم الاصبهاى في كتابه المستخرج على صحيح مسلم في حديث سمعته بضم الباء وكسر النون على التثنية ورواه من رواية المغيرة الكاذبين او الكاذبين على التثنية والجمع فكل رواية التثنية

قيل احدهما اسود بن الكعب الكذاب مدعى النبوة مع انه لم يكن نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وثانيهما مسيلة

الدين **له قوله** وانما أفصح به اى غير عند باسمه الصريح ولم يقل وهو السادس لطول الفصل اى باب البحث فيه وهو مقتضى للاهتمام به كما في الاقسام الاتية ولذا ايضا عطف بيتم الدال على التراخي اشارة الى التراخي بحسب الرتبة فاندفع ما قيل ان طول الفصل انما هو في الشرح لاني المتن على ان المتن والشرح كانهما كتاب واحد كما ذكرنا مرارا ١٢ شرح الشرح مع زيادة

عبر باسمه الصريح لطول الفصل ١٢

الاشياء القادرة على السخا والى كابلان راو ضيعت بثقة كما اتفق لابن مروي في حديث موسى بن عتبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعنا الله اذهب عنكم عبيدة الجاهلية فانه قال ان راوية غلط في تسمية موسى بن عتبة وانما هو موسى بن عبيدة وذلك ثقة وابن عتبة ضيعت انتهى شرح الشرح **له قوله** وجعل الطريق الى الاسانيد المشتلة على المتن واستقصاها من الجامع والمسانيد النظر في اختلاف رواة الحديث وضبطهم انما لهم ليحصل الترجيح بذلك ويعلم انه موصول وامرسل موقوف ومرفوع ورواية غيرهم على سبيل التوهم فقد روى عن علي بن الحسين انه قال الباب اذا التزم طرقة لم يبين خطأ ١٢

كذا في شرح الشرح **له قوله** فهذا هو المعلق الخ فيد سامة كما في اخوانه اذا المعلق هو ما فيه الوهم لا الوهم بنفسه قد وقع في عبارة كثير من المحدثين كالبحاري والترمذي وابن عدي والدارقطني تسمية بالمعلق وسادة ابن الصلاح بان ذلك معلول عند اهل اللغة والعربية لان المعلق من علل بالشراب الى سقاء مرة بعد اخرى هو غير ملائم وسماه معلقا قال العراقي الا جوفي تسمية المعلق وكذا وقع هوفي عبادة بعضهم واكثر عباراتهم في الفعل اعلاه فلان بكذا وقيل ساهم على قال الجوهري لا اعلمك الله بعله اي ما اصابك بمصيبة وما اعلاه فانما يستعمل اهل اللغة يحذف الهاء بالشيء وشغل به من تحليل الصبي بالطعام ١٢ شرح الشرح **له قوله** وادقها المعلقة تفسيرى اي اخفها دس كادقها ادراكا قيل ومن شرفها حتى قال ابن المهدي لان اعرف غلة حديث واحد احب الى من ان كتب عشرين حديثا ليس عندي ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يقوم به الخ ومثاله ما رواه زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن ابي عبد الله سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المغرب بالطريق

الفصل ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم

والبحث فيه ١٢ على صيغة المجهول ١٢

راويه من اصل مرسل او منقطع او اداخل حديث في حديث

مطفت على وصل ١٢

من بيان نية القرائن ١٢ ش

او نحو ذلك من الاشياء القادرة ويحصل معرفة ذلك بكثرة

الوهو ١٢

المشتركة ١٢

التتبع وجميع الطرق فهذا هو المعلق هو من اغضب انواع

اي علوهذا النوع ١٢

الاستق ١٢

علوم الحديث اذ قها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا

مفتيا ١٢

وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالاسانيد

مهارة راسخة ١٢

كاملة ١٢

له قوله ان اطلع عليه الخ قال الشارح واما ان لم يطلع عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب الطعن مشتركة في انه يحق له ان يطلع عليه فهو مقبول في الاطلاع يجعل موجبا للطعن فلا وجه لاختصاص الاطلاع بالسادس انتهى اتول يمكن ان يقال لما كان الاطلاع على توهم الراوي في الاسناد والمتن من اغضب العلوم وادقها ولا يحصل الا من رزقه الله تعالى خصه بالبيان بخلاف الاطلاع على الوجوه الاخر فانه ليس بهذه المسألة فانهم ١٢ عب **له قوله** بالقرائن الدالة الخ امر المنبهة للعارف غلته بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفاء بقلبة النظم اورد عدم ترجيح احد الطرفين فيتوقف في الحكم بالصححة وعدمها واما اذا لم يطلع عليه بما ذكر من القرائن فالظاهر السلامة من الجرح فهو من اقسام المقبول ١٢ شرح الشرح **له قوله** او نحو ذلك من

ابو عبد الله الحاكم انه معلول من ثلاثة اوجه الاول ان عثمان هو ابن ابي سليمان والثاني ان عثمان انما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابي عبد الله الثالث ان ابا سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروا بالبوسليمان هذا هو اخونا فح ١٢ كذا في بعض الجواشي **له** كاد سال موصول اودقت مرفوع ١٢ **له** التي هي خمسة وستون فتا على ما ذكره البهوي ١٢ ش **له** اي يعلم هذا الفن الغامض ١٢ **له** شاملا للاسانيد والمتون ١٢ ش **له** من العدالة والضبط وغيرها ١٢

عنه ولا تخبره بانك سألتني فيذكر علة ثم تقصد ابا حاتم فتسئل ثم تميز كلامنا في ذلك الحديث فان وجدت بيننا خلافا في علة فاعلم ان كلامنا تكلم على مرادة وان وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم عليه فقال اشهد ان هذا العلم الهام ثم اعلم ان بعضهم يطلق العلة على غير المعنى المذكور ككذب الراوى وفسقه وغفلة وسوء حفظه ونحوه من اسباب التضعيف كالقائلين الترمذي سمع الشيخ علة قال السخاوى فكانه اذ علة مانعة من العمل لا الاطلاعية ١٢ ملخص الشرح الحواشي له قوله اي سياق

الاسناد والتميز قبل عليان اريد بتغيير سياق الاسناد تغييره باعتبار نفسه لا في المتن يلزم ان لا يندرج فيه القسم الرابع و الشق الثاني من القسم الثالث وان اريد تغييره اهم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه وهو المتن يندرج في مدرج المتن ايضا وفع به اذ اورد مدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او يقال ما يكون التغيير في اسناده ومنتد فهو باعتبار الاول مدرج الاسناد و باعتبار الثاني مدرج المتن ١٢ شرح الشرح له قوله فالواقعة اي الحديث الثابت فيه ذلك التغيير وبيد في المسامحة الواقعة في المتن هو على ما في نسخة مدرج الاسناد وانما سمى به لان المعبر اذ دخل خلافا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه ١٢ شرح الشرح - له قوله الاول ان يروى جماعة الحديث الخ فيه مسامحة اذ حق العبادة ما يروى جماعة باسناد مختلفة وكذا في البواقي وحاصله ان يصح الراوى حديثا عن جماعة مختلفين في اسناده فيرويه عنهم باتفاق ولو بين الاختلاف مثاله حديث رواه الترمذي من يندرج عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل بن مسهر و

والمتمون لهذا الحديث فيه الاقليل من اهل هذا الشأن كعلي

اي لانه اشغف انواع علوم الحديث ١٢

ابن المديني احمد بن حنبل البخاري يعقوب بن ابي شيبة و

ابي حاتم وابي زرعة والدارقطني قد يقصر عبارة المعلن عن اقامة

الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الديار والذهم ثم المخالفة

وهو القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغيير السياق اي

سياق الاسناد فالواقعة فيه ذلك لتغيير مدرج الاسناد هو اقسام

الاول ان يروى جماعة الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راو

له قوله وقد يقصر عبارة المعلن بكسر اللام اي الناقد الناظر في علة الحديث المعلن

عن اقامة الحجة على دعواه بان يعلم ان في الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانها كالصيرفي

في نقد الديار والذهم قال ابن مهدي معرفة الحديث الهام فلعلت للعلم

من اين قلت هذا لو يكن له حجة وقال رجل لابي زرعة ما الحجة في تعليلك الحديث

قال الحجة ان تسألني عن حديث له علة فانا اذكر علة ثم تقصد محمد بن مسلم فتسئل

الاعشى عن ابي اثل عن عمر بن شرجيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اي الذنب اعظم الحديث هكذا رواه محمد بن كثير العبدى عن سفيان ثوري واصل هذا

مدح على رواية منصور الاعشى اي اصله لو يذكر في عمال رواه عن ابي وائل عن عبد الله واما ذكره فيه منصور والاعشى فتاتي روايته بورد ايتها وقد بين الاسنادين معا

يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان وفضل احمدها عن اخوها كسار رواه البخاري في صحيحه كتاب الحاربان عن عمر بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور الاعشى

كلاهما عن ابي وائل عن عمر بن شرجيل عن عبد الله عن سفيان عن واصل عن ابي وائل عن عبد الله عن غير ذكر عمر بن شرجيل ١٢ شرح الشرح فلا على القارى -

قوله الثاني ان يكون المتن الخ مثله حديث رواه ابو داود ومن رواية زائدة وشريك رواه النسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عامر بن كليب عن ابي داود بن جحري في نسخة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه ثم جئت بهم في زمان فيه برد شديد فوايت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب قال موسى بن هرون وذلك عندنا وهو فقوله ثم جئت ليس بهذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عامر عن عبد الجار بن واثل عن بعض اهله عن واثل هكذا رواه متبينا زهير بن معاوية وابو بدر شجاع بن الوليد فميزا قصة تحريك الايدي تحت الثياب وقصلاها من الحديث وذكرها باسنادها ١٢ شرح الشرح -

قوله او يروي احد الحديثين الخ مثاله حديث رواه سعيد بن ابي مرير عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا ولا تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوا ادرج في الحديث ادرجه ابن ابي مرير من حديث اخر لمالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تخسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني ١٢ شرح الشرح **قوله** الرابع ان يسوق الراوي الحديث بل ان لا يذكر الحديث متن الحديث بل يسوق اسناده فقط ثم يقطعه قال طه فيذكر كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سعه ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد كذا قال السخاوي في شرح الالفية فيظهر منه انه لا يذكر متن الحديث في الرابع فلا يصدق تعريف مدح المتن على فلا يقبل ان تعريف مدح المتن غير ما تم لدخول القسم الرابع من مدح الاسناد فيه ١٢ وجه الدين

فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد اي اختلاف القسم ١٢ طريق

ان يكون المتن عند او الاطراف منه فانه عند باسناد اخر فيرويه اي اسناده ١٢ جميعا ١٢ مع انه لم يرد في نسخة ذلك الحديث ١٢

راوعنه تاما بالاسناد الاول منه ان يسمع الحديث من شئ من الاطراف اي سم ذلك الطرف ١٢ اي سم ذلك الثاني ١٢ بلا واسطة ١٢

منه فيسمي عن شئ بواسطه فيرويه راوعنه تاما بحذف الواسطة اي سم ذلك الطرف ١٢ من انه لم يسمع الطرف الا بواسطه ١٢

الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين اي القسم ١٢

فيرويها راوعنه مقتصر على احد الاسنادين او يروي احد الحديثين اي معناه ١٢ اخر ١٢

باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس لفظ ١٢

في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض عليه عارض فيقول كلاما اي القسم ١٢ الراوي او المحدث ١٢ ش ١٢

من قبل نفسه فيظن بعض من سعه ان ذلك الكلام هو متن وهو المطعون بالمخالفة ١٢

قوله فيقول كلاما من قبل نفسه الخ كما قال بعض المستدين حال الاسناد من كثرت ملوته بالليل من وجهه بالنهار فانه لما ساق الاسناد راى كلاما الى

من الوجه يقال بنسبته حال ذلك الكلام فيتوهم بعضهم ان هذا الاسناد لك الكلام الذي لم يسمع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ قاسم عه اما من معاصرين او من واحد فقط ١٢ عه اي المختلفين ليظهر الفرق بين هذا الوجه والقسم الثاني ١٢ ش ١٢ فلا يدرك متن الحديث بل يقول كلاما الخ ١٢ عب

عن بكرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أُنْثِيه أو رَفَعَه فليتوضأ قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام بنهم في ذكر الانثيين والرفع وإدراج. ذلك في حديث بكرة قال المحفوظ أن ذلك من قول عروة انتهى الرُفْعُ بضم الواو وفتح الهمزة واصل الخبر والظاهر أن الثاني هو المواد ههنا ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** وتارة في أخوة الخ مثاله ما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خزيمة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلوة فقال قل العيات لله فذكر حين قال اشهد أن لا اله الا الله واشهد أن محمداً عبده ورسوله

فإذا قلت هذا فقد قضيت ملائكتك ان شئت ان تقدم فتعرو ان شئت ان تعقد فافقد كذا رواه أبو خيثمة فادرج في الحديث قوله فإذا قلت الخ واما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدليل عليان التميمي عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان مرواه عن ابن الحر المذکور هكذا والتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شبابة عن أبي خيثمة فوصله ايضا ١٢ شرح الشرح **له قوله** وهو الاكثر الى اي ما يكون في الآخر هو الاكثر وتوما وقيل المدرج في الاول يكون اكثر لان الراوي يقول او لا ما يريد ان يستدل عليه بالحديث فيدرجه من غير فصل فيقولهم ان الجميع حديث واحد كما سبق من قول أبي هريرة استبغوا الوضوء الخ ١٢ تلخيص الحواشي

له قوله لانه يقع بعطف جملة على جملة الخ اي يمكن استقلاله عن اللفظ السابق فيتميز من لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان بغير جملة قال ابن دقيق العيد لما يكون الإدراج بلفظ تام يمكن استقلاله عن اللفظ السابق واستشكل اي ابن دقيق العيد على الاولين فقال وما يضعف ان يكون

مدحاً في أشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدماً على اللفظ المراد معطوفاً عليه واو اعطف كما قال من مس ذكره فليتوضأ بتقديم لفظ الانثيين على الذكر فهنا يضعف الإدراج لما فيه من اتصال هذا اللفظ باللفظ الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المصنفون من الحكماء في الاول والاخر والوسط اذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** اد بلمج موقوف للعطف على قوله بتغيير السياق اي الخالفة اما ان تكون بتغيير السياق اد بلمج موقوف اي درجه عروق اي في مرفوع يقال لمج الشيء في الشيء اذا دخل فيه واستقر ١٢ عيب

اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ١٢ ش **له** الدمج الدخول في الخفاء من الدمج ١٢ ش

ذلك الاسناد في رويته عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد

الوجه الرابع ١٢

ذلك الاسناد ١٢

واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتاسراً

يكون في اوله تارة في اثنا تارة في اخيره وهو الاكثر لانه

ما يقع في الآخر ١٢

الادراج ١٢

يقع بعطف جملة على جملة او بدمج موقوف من كلام الصحابة

له قوله وهذه اقسام مدرج الاسناد الخ اما الثلاثة الاول فظاهرها اما الاخير فتغير السياق فيه باعتبار ان سياق الاسناد يقتضي ان يذكر الحديث بعده لا كلاماً من قبل نفسه ١٢ شرح الشرح **له قوله** واما مدرج المتن الخ قال الشارح حاصله ان يذكر الراوي محاييا كان او غيره كلاماً لنفسه او غيره فيروي به من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل يتميز عنه بان يعزوه لقائله صريحاً او كناية فيقولهم من لا يعرف حقيقة الحال انهم من الحديث وحقيقته على ما روى به السراوي إضافة الشيء لغير قائله قال المصنف هذا التعريف لمدرج المتن اعم من تعريف الخارج من عبارة المتن اذ قول كلام ليس منه اعم من الحاصل ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم الا ان يضمن بكلام غيره انتهى اقول لو سلم قول المصنف فالصواب ان يقول هذا التعريف لمدرج المتن اخس من تعريف الخارج من عبارة المتن كما لا يخفى ١٢ عيب

له قوله وتارة يكون في اوله الخ مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقولوا استبغوا الوضوء من قول أبي هريرة وصل بالحديث في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال استبغوا الوضوء فان اباقوا سقر قال ويل للاعقاب من النار قال الخطيب هم أبو قطن وشبابة في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقنا وذلك ان قوله ويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ شرح الشرح **له قوله** وتارة في اثنا الخ مثاله ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه

مدحاً في أشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدماً على اللفظ المراد معطوفاً عليه واو اعطف كما قال من مس ذكره فليتوضأ بتقديم لفظ الانثيين على الذكر فهنا يضعف الإدراج لما فيه من اتصال هذا اللفظ باللفظ الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المصنفون من الحكماء في الاول والاخر والوسط اذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** اد بلمج موقوف للعطف على قوله بتغيير السياق اي الخالفة اما ان تكون بتغيير السياق اد بلمج موقوف اي درجه عروق اي في مرفوع يقال لمج الشيء في الشيء اذا دخل فيه واستقر ١٢ عيب

له قوله بور ورواية مفصلة المروقد سبقت امثلة في الحواشي السابقة اما مثال التخصيص فحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل لله ندا دخل النار وقال في نسخة اخرى ١٢ اخرى اوتوها ولم اسمعها منه من مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة ١٣ شرح الشرح له قوله دا با ستمى لكون النبي صلى الله عليه وسلم المحدث البخاري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرأى لاجبت ان اموت وانا مملوك فلا يجوز ان يكون المملوك امة له لو كان امة لم تكن موروثة حتى يبرها وانا هو قول ابي هريرة كما بينا بالثقات من رواة والذي نفسي بيده ١٤ كذا في حواشي النسخة الموقولة عنها له قوله وقد

صنف المصنف كتاباً بالخراسان الفاضل للوصل
الدرج في النقل وقد خصه المصنف مرتبة على
الأبواب مع الزيادة وسماه تقريباً منهجاً بترتيب
الدرج ثم اعلم أن هذا هو الادرارج باقائه حرام
لما فيه من التيسير المذموم إن كان بعضه
أخذ من بعض كتب رقيقة غريبة مثل
المراتب والخبيرة والعيان ونحوها مما أخذ الزهري
وعنه من الأمانة بل لا يظهر التحريم في مثله
لإسما في المتفق عليه قول ابن السمعاني وغيره
المتقدم ساقط العدالة ومن يحرف الكلام
من مواضع هو ملحق بالكاذبين يحمل على
ما عداه وقد ذكرنا من المصنف ابن دقاق العيد
ما يدل على جواز في الحلة ١٢ منسلق من شرح
الشرح كله قوله كره بن كعب كعب بن مرة
الخرقيهم ميم وتشد يداء أراد مثلاً يكون الواقف
في الأستاذ كعب بن مرة فيغلط الراوي ويقول
بدله مرة بن كعب فهو سهو وغلط من الراوي
وأما نشأ هذا الوهم منه لأن أسرارهما
اسم في الآخر ١٢ شرح الشرح **فه قوله**
فهو المقرب الخ قبل المقرب هو إن يكون اسم أحد
الراويين اسماً في الآخر مع كونهما من طبقة
واحدة فيجوز الراوي سهواً ما هو لأحدهما
للاخر كما ذكره السخاوي وتروك المصنف ^{عط} السهو
لأنهما طبقة واحدة أحب أن التعرف الصحيح

او من بعد هو بر فوع من كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله
 كاتبا بعين واثقاهم ١٢

کاتب العین واتباعہ ۱۲

وصحبه سلمون غير فصل فهذا هو مذج المتن ويدرك

من غير تمييز بين الوقوف والمرفوع ١٢

يعرف ١٢

الادراج بورداية مفصلة للقدا المداج مبادرج فيه او
اخرى مبادرج ١٢
اي من حديث ١٣

۱۲. اخرى مميزة ۱۲

۱۱) من حدیث ۱۲

بالتنصيص على ذلك من الراوى او من بعض الائمة المطلعين

الإدراج والمدرج ١٢

بالتصريح ١٢

العارفين ۱۲

او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول ذلك

وقد صنف الخطيب في المدج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر

ما ذكر مرتين أو أكثر والله الحمد وإن كانت المخالفة بتقدير

فصار كتاب الممثلة اضعاف ١٢ وله المجلد ١٢

تاخیرای فی الاسماء کثرت بن کعب بن مرة لان اسم احدهما

عالميا ۱۲ كدره ۱۲

ای ما نأشأ هذا الوهم لان الخ ۱۲

اسمى الاخر فهذا هو المقلب للخطيب فيه كتاب افق الازتياب

هو ما ذكره المصنف ويحيل كلامه السخاوي على قسمين اقسامه لان المقلوب منحصر فيه دسيا في ما يفيد ١٢ ملخص شرح الشرح **بقوله** والمخطيب كتاب الحسماء راجع الاشارة
في المقلوب من الاسماء والاشباب للمقلوب اقسام اخر ادرج بعضها في قسم الابدال كما سيأتي بيانه لما انه انشبه به ١٣ ملخص شرح الشرح **عنه** بيان للموقوف و
الظاهر ان الموتوف ههنا اعم شامل للموقوف ايضا على سبيل عموم المعيار فلا يتوهو ما يتوهو ١٤ **عنه** بخلاف باقي الحديث فانه ثبت انه حديثه عليه السلام ١٥
س اى وحدته ذلك التقدير والمآخر ١٦ ش -

له قوله لا تعلم شمال الخايم يسار المنفق على الادب غاية المبالغة في الاخفاء والرداب من على شماله كذا الحال يجوز القول ثم تجوز من تحتها (الانهار) شرح الشرح
له قوله اتقن ممن زادها الخ اسوة تفضيل من الاتقان كافي من الافادة وابلغ من المبالغة اي اكثر اتقاناً وافادة ومبالغة واخل التفضيل مما مضى على اربعة اجوف عند
 سيبويه قياس غيرة سماع كذا في الموضع ١٢ شرح الشرح **له قوله** هو المزيدي في متصل الاسانيد الخ وهو ان يزيد الراوي في اسناد حديث رجلاً او اكثر وما منه وغلطاً
 ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا صفيان بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسري بن عبد الله قال سمعت ابا ادریس يقول سمعت واثنه بن الاسم يقول سمعت

ابا مرثد الغنوي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر صفيان
 وابي ادریس في هذا وهم اما ابو ادریس فنسب الرواية
 الى ابن المبارك لان جماعة من الثقات مرواه عن
 ابن جابر بن بسري واثله ولم يذكر وايا ادریس
 بين بسري واثله وصرح بعضهم بسماع بسري واثله
 قال ابو ادم الرازي كثيراً ما يحدث بسري عن ابي
 ادریس فوهم ابن المبارك ولفظ ان هذا مما رواه
 عنه عن واثله وليس كذلك بل هو مما سمع بسري
 من واثله واما صفيان فوهم فيه من يروون ابن
 المبارك لان جماعة من الثقات مرواه عن ابن المبارك
 عن ابن جابر بلا واسطة وصرح بعضهم بلفظ الراوي
 بينهم ما ١٢ شرح الشرح **له قوله** شرطه ان يقع التصريح
 بالسماع الخ اي مع ذلك تدل القصة على ان الزيادة
 وهم الا فحتم التصريح بالسماع في موضع الزيادة لا
 يستلزم كون الزيادة دها يجوز ان يكون الراوي سمع
 من رجل هو من شخص سمع ذلك الراوي من ذلك
 الشخص نفسه المخلص شرح الشرح **له قوله** فتى
 كان محتجاً بصيغة المفعول وهي ممتعة مشتهرة
 لا موضوعة كاليسلة والمجدلة اي متى كان الاسناد
 بلفظ عن فلان عن فلان مثلاً ونحوه مما يحتمل
 عدم الاتصال بترجيح الزيادة فيعلم ان حديث
 الثقة كان منقطعاً لا متصلاً وان كان محتملاً قبل
 هذه الزيادة ١٢ شرح الشرح **له قوله** بابل دله
 اي الراوي الخ قال التلميذ اي بابل الشيخ المروعي
 كان يروي اثنان حديثاً فريدهما من الشيخ

وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه

نفسه ١٢

عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه ففيه و

المذكور في الحديث ١٢

رجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تصدق شماله

فهذا اما القلب على احاد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تصدق يمينه

يساره ١٢

اللفظ ١٢

كما في الصحيحين او ان كانت المخالفة بزيادة راوي في اثناء الاسناد

المتفق عليه ١٢

ومن لم يزد لها اتقن ممن زادها فهذا هو المزيدي في متصل

الزعم ١٢

الاسانيد شرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة و

اي شرط تحقق ١٢

الا فمتى كان معنعناً مثلاً ترجحت الزيادة او ان كانت المخالفة

ان لم يقع التصريح ١٢ كدعوا ١٢ الخ مما يحتمل عدم الاتصال ١٢ ش

بابل دله اي الراوي والمزجج لاحدى الروایتين على الاخرى

أخر عن آخره يتفقان بعد ذلك الشيخ وقال البخاري كان يروي اثنان او اكثر ثم اواحدة مرة على وجه آخر مما نقله ١٢ شرح الشرح **له قوله** لا مزجج الخ فان ترجحت بان يكون
 راويها حفظ او اكثر فمجيء للمروي عن سماع اذا كان واحدة او قربة او مولا او ملقب به او غيره ذلك من وجوه الترجيح المتعددة كونه حين التعليل بالقاء سماعه من لفظ شيخه فالحكم للراجح
 ولا يكون للمروي حينئذ معضل بما وكذا ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبرا باللفظين فاكتر من معني واحد محتمل كل منهما على حالة لا تثنى الاخرى ١٢ شرح الشرح
له اي في رواية عن ابي هريرة ولا تفقد رواه عن غيره على الاصل ١٢ عب **له** اي في جميع طرق البخاري بعض طرق مسلم ١٢ عب واما ان ترجحت احداهما فالحكم للراجح ولا يكون

أخر الأبدال استناداً من غير أن يلاحظ تركيبه عن آخره حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قُيِّمَت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث القلب استناداً على جرير بن حازم وهذا الحديث مشهور بغيره عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا أما قوله وجبه الدين وقال الشارح أنه خطأ فاحش إذا الكلام في الأبدال عند امتحاننا أعجب **له قوله** وقع للبخاري والعقيلي نعم بين وفقرتان وغيرهما ممن وقع الأبدال عندنا في قهرهم امتحاناً للمعرفة فيظهرهم وحفظهم أما البخاري فقد روى أنه لما قُيِّمَت الصلاة فاجتمعوا وحده إلى ما رُتِّبَ حديث فقلبوا متونها وأسابيد ها وجعلوا امتحان هذا الاستناد

استناداً آخر واستناداً هذا المتن طعن آخر وانتخبوا عشرة من الرجل ودفعوا كل منهم عشرة منها وتواعدوا أكاهم على الحضور فجلس البخاري قلما حضروا واطمأن المجلس باهلهما لبخاريين ومن انضم إليهم من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم تقدم الله أحد من العشرة وسأله عن أحاديثه لحداد واحد أو البخاري يقول له في كل منها لا أعرف وفعل الثاني كذلك إلى أن استوفى العشرة المائة وهو لا يزيد في كل منها على قوله لا أعرف وكان الفقهاء ممن حضروا يلقون بعضهم إلى بعض ويقولون فهم الرجل ومن كان منهم غير ذلك ليقضي عليه بالهجر والتقصير وقلة الفهم لكونه عنده المقتضى عدم تمييزه حيث لم يعرف واحداً من بابيه ولما قهر البخاري من قرينة الحال انتهاء هو عن مسائلهم انتقلت إلى السائل الأول وقال له سألت عن حديث كذا وصوابه كذا إلى آخره أحاديث وهكذا الباقي فروا المائة إلى حكمها القبر قبل القلب فأقره الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل وعلموا لجل المنزلة في هذا الشأن وأما العقيلي فذكر مسلم بن قاسم في ترجمته

فهذا هو المضطرب هو يقع في الاستناد غالباً وقد يقع في

أي الاضطراب ١٢ ش

المتن لكن قل أن يحكم الحديث على الحديث بالاضطراب بالنسبة

أي قل حكم الحديث ١٢

إلى الاختلاف في المتن ومن الاستناد وقد يقع الأبدال عند المن

أي المتن أو الاستناد ١٢

يراد اختصار حفظه امتحاناً من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي

له قوله وهو يقع في الاستناد غالباً ثم يميزه من أن يكون الحديث ضعيفاً لا شعارة يأنه لم يضبط على ما ذكره الجزري ومثاله رواه البوداوي بن ملحمة من رواية اسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تضلواكم فليجل شيئاً تلقاه وجهه الحديث وفيه نداء المريد عصا ينهبها بين يديه فليخط خطاً وقد اختلف فيه على اسمعيل أقله فأكثروا في بشرين الفضل روح ابن القاسم عن اسمعيل هكذا رواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عن اسمعيل عن أبي عمرو بن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة ورواه وهيب بن عبد الوارث عن اسمعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث ورواه ابن جرير عنه عن حريث بن مزارع عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب أكثر من هذا قال ابن خيثم لم نجد شيئاً يشبه هذا الحديث ١٢ وجبه الدين **له قوله** وقد يقع في المتن أيضاً حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم عن الزكوة فقال إن في المال حقاً سوى الزكوة فهذا حديث قد اضطرب لفظه معناه فرواه الترمذي هكذا من روايته شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن طايط ورواه ابن ماجه عن هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكوة فهذا اضطراب لا يقبل التأويل ١٢ وجبه الدين **له قوله** لكن قل الخ استدلالاً بما يترجم أنه يجوز أن يكون قليلاً في نفسه وكثيراً باعتبار حكم الحديث ١٢ شرح الشرح **له قوله** من فاعله الخ أي امتحاناً فاشتمل من فاعل الأبدال جملته من أقسام الأبدال من جعله غيره من أقسام القلب لقلته مناسبتها بالقلب إلا أن لا تشب كما قال البخاري جملته من أقسام المركب تسميته به وهو ما ركب مقتله استناداً لغيره لأن المقصود بالذات هنا تركيب استنادتين مجتمعتين

أنه كان لا يخرج أصله لمن يجهله من أصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فانكرنا وقلنا ما إن يكون من أحفظ الناس أو من أذكهم ثم بعد ذلك يقرأ أحاديث من روايته بعد أن بدلنا منها الفاظاً ورزنا فيها الفاظاً لولا تركها منها أحاديث صحيحة وأتينا بهاها التمسنا منه سمعاً فقال لي اقرأ فقرأناها عليه قلنا انتهيت إلى الزيادة والنقصان فطن وأخذ مني الكتاب فالحق فيه بطله المقص وضرب على الزيادة ومصححها كما كانت ثم قرأها علينا وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس من ذكره البخاري ١٢ شرح الشرح **له** ويذكر منه أن يكون الحديث ضعيفاً ١٢ ش

له قوله بتغيير حروف او حروف الخ اي ذاتا كما في المصحف حيث تغيرت الست بالشئ في المثال الذي سياتي او مصحفة كما في الحرف حيث تغيرت في باقي في المثال الذي سيمضي ايضا ١٢ **عب** **له قوله** فالمصحف الخ اسم مفعول من القميص وهو امر من ان يكون معه تغيير اعراب او لام ومثاله حديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال مصحفا ابو بكر الصولي شيئا بالشرين المعجمة الياء التحتية ١٢ ملخص الشرح **له قوله** فالمعرف الخ هذا ايضا اسم مفعول من التحريف ومثاله حديث جابر روى ابي

يوم الاحزاب على الخلف فكوناه رسول الله صلى الله عليه وسلم حرفه عند فقال فيه ابي بالاضافة وانما هو ابي بن كعب والواجب ان كان قد استشهد قبل ذلك في أحد كما ذكره الجزري وجعل صاحب الخلاصة المصحف اقسامها ما يكون محسوسا بالمصر اما في الاسناد كما مصحف يحيى بن معين مراجع بالراء المهملة والجميع بوزن امر بالزاي والحاء المهملة او في المتن كما مصحف ابو بكر الصولي شيئا ومنها ما يكون محسوسا بالسم اما في الاسناد كقميص عامم الاجل بواصل الاحدب قال الرازي فظني ان هذا من تقييد السم لامن تقييد البصر لعدم الاشتباه في الكتابة واما في المتن كقميص الرجابة بالزاي المعجمة لا بداجية بالذال المهملة ومنها ما يكون مخفيا كما توهم مما ثبت في الصحيحين رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على ابي عتبة وهي حربة تصب بين يديه انه

وغيرها وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحجة فلو وقع

اي الابدال للاعتناء ١٢ اي بقا الابدال ١٢ ش

الابدال عمدا لا لمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع

شوعية ١٢ اظهار القرابة ١٢

ولو وقع غلطا فهو من المقلوب المعلن وان كانت المخالفة

ان وجد معناه ١٢ ان وجد معناه ١٢

بتغيير حرف او حرف مع بقاء صورة الخط في السياق فان

اي سياق اللفظ ١٢ ش

في اللفظ ١٢

كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف ان كان بالنسبة

التغيير ١٢

الى الشكل فالمحرف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه

هذا النوع ١٢

مقصودة ١٢

كفص ١٢

العسكري الدار قطنى غيرهما واكثر ما يقع في المتون وقد يقع

في الاسماء التي في الاسانيد لا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقا

ولا الاختصار منه بالنقص لا ابدال اللفظ المراد باللفظ

صلى قبيلة بنى غنزة انتهى ابن الصلاح وغيره اسمي التبيين محرفا والاشاحة في الاصطلاح والفرق ادق عند ارباب الفلاح ١٢ شوح الشرح **له قوله** ولا يجوز تعدد الخ خاصا لمدان التغيير في الحديث سواء كان تغيير كلمة بكلمة او حرف بحرف او هيئت بهيئة او اختصار من طويل لا يجوز اصلا الا للحال اذا علم واذ عن انه لا يتغير المعنى اصلا بتغيير اللفظ والا فلا يجوز له ايضا ١٢ **عب** **له** كالخطابى وابن الجزرى ١٢ ش **عب** اي اكثر وقومه كاشت في المتون ١٢ ش **عب** في المفردات والمركبات ١٢

بقية حاشية گذشته صفحه ١١٥

على الجواز اى بالشرط

المذكور ايضا اى كما فى اختصار الحديث ومن اقوى حججهم اى ادلتهم الاجماع على جواز شرح الشريعة اى احكامها من الكتاب السنة للعجم وهم ما عدا العرب بلسانهم اى بلغاتهم المختلفة من الفارسية والتركية والهندية لقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا حتى يسمعوا وبلغوا حتى لا تسمعوا **له قوله** فجواز بال لغة العرب اى الخليل يدل عليه ايضا رواية الصحابة ومن بعدهم القصص الواحدة بالفاظ مختلفة قيل ويدل عليه ايضا ما روى من حديث

عبد الله بن سليمان الليثى قال قلت يا رسول

الله انى اسمع منك الحديث لا استطيع ا

اؤديه كما اسمع منك ازيد حرفا او نقص حرفا

فقال اذا لم تحموا ما دله لم تحموا خلا لاؤ

اصبتم العجز فلا بأس نوتش فى الادلة

اثباته بانها تعقيد الرواية بالمعنى عند

الضرورة اما بدونها ايضا نكلا اقول و

لعل الحق ان المتع انما هو خوف من فوت

مراده صلى الله عليه وسلم والا فافى ضررى

الرواية بالمعنى واذا المسئلة مفهومة فى

العالم بعد لولات اللفاظ وما يحتمل

المعنى فلا شك فى جوازه الا ترى الى قوله

صلى الله عليه وسلم اذا لم تحموا حراما ولم تحموا

حلالا واصبتم العجز فلا بأس **ع**

له قوله بخلاف من كان مستحضر اللفظ

اى يلفظ الحديث الصادر من مشكاة صدر

النموه المفوت بانه لا ينطق عن الهوى هذا

القول عندى هو الاول وهو المروى عن ابن سيرين

وغیره **له** اذ قال الشارح **له قوله** ولا شك الخ

قال عليه الصلوة والسلام نصرت الله امرأ سمع مقالتي

فوعاها واداهها كما سمع **ع** شرح **له**

قوله قال القاضي عياض الخ حاصله انه ينبغي

سد باب الرواية بالمعنى ولو اتفق العلماء ونظن

الذين لا يعلمون انهم يعلمون فينبىءون على

الرواية بالمعنى ويحرفون الكلام عن مواسطه اقول

ونظيره العمل بالحديث مع ترك التعوض لا قول

الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز

لسانهم ١٢ الحديث اى

المختلفة لسانتهم

بيان ١٢

الابدال بلغة اخرى فجواز بال لغة العربية اولى وقيل انما يجوز فى

واخرى ١٢

المفردات ون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ لى تمكن

يقدر ١٢

كثير مكان اسد ١٢

من التصرف فيه قيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففى لفظه

ولقى معناه مرتسا فى ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة

دوتيل تعليل ان يرويه لا يبعد ١٢ ش

تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظه جميع ما تقدم

من الاول ١٢

يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاول ايراد الحديث بالفاظ دون

التصرف فيه قال القاضى عياض "ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا

مطلقا ١٢

يجب كما قيل ١٢

محدث مشهور ١٢

يتسلط من لا يحسن ممن يقن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة

يجوزى ١٢

الافرح ١٢

اي العربية وصحة البدلية ١٢

جهلا كما ١٢

روى عن الامام

السلف فى تفسيره فذا عليه راى ان كان غاية المقصود ونهاية المامول عند من له حظ من الاسلام تصحيح الايمان الا انه لو اتفق بانه يتقرب الى الله تعالى لا يعلو وهم يزعمون انهم يعلمون يعرفون معاني الحديث يعلمون بها من غير خوف على مراد النبي صلى الله عليه وسلم اما قزع سمعك قوله عليه السلام تنادى قتلهم الله الا سألوا اذ امرهم انا فما شغلوا العبي السؤل فى حق الله افترا بعدم جواز التيمم مع انهم اخذوا بظاهر قول تعالى وهو التقيد بالشرط وهذا يبرئك الى وجوب التقليد على اعمامى هو الحق واما على المجتهدين ففى مسئلة واحدة فلا ريب **له قوله** كما تتم لكثير من الرواة تدبيرا وحديثا الخ الى السلف ولى لكن كالا لجواز ان يكون اجماعا قلت فليعمل على الضرر كما جمعا بين الادلة وتو قيا بين كلاما المقلدة ١٢ شرح **له** متعظا من هذا احتضار اللفظ

لجاجة الى الرواية باسبغ انما انا جندنا هاجب من الحافظة ١٢ عطف هو ايضا كما ترى اذ عند استحضار اللفظ تادية اللفظ هو عليه اقرب فهو بالجواز احق ١٢

له قوله بان كان اللفظ مستعملاً بقله اراد به غريب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقله استعماله احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب وهو من مهم يقيم جهله للمحدثين خصوصاً ولطلق العلماء عمومًا ويجب ان يثبت فيه ويتحرى ١٢ شرح الشرح -

له قوله

لكتاب ابى عبيد

الجز وهو مع انه

اقام في تصنيفه

اربعين سنة

غير مرتب لكن

وقع من اهل العلم

بوقع جليل صار

قدوة في هذا الشأن

١٢ كذا في شرح الشرح

له قوله

مع اعواز قليل

الجز مصدر اعوز

اي اخرج يعني مع

فقدان استيفاء

في مواضع قليلة

وقد لمضه شيخ

مشائنا الجلال

السيوطي رحمه

الله وزاد اشياء

وسماه الدر المنثور

في تلخيص نهاية

ابن الاثير وهو كتاب

لا يستغنى عنه الطالب

١٢ شرح الشرح

له قوله

قد يما وحديثاً والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ مستعملاً

بقلة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب لكتاب ابى عبيد

بالتصغير ١٢

القاسم بن سلام وهو غير مرتب قدر تبه الشيخ موفق الدين بن

كصراف ١٢

قدامة على الحرف اجمع منه كتاب ابى عبيد الهري وقد اعتنى

اهتم ١٢

الخطب ١٢

به الحافظ ابو موسى المديني فتعقب عليه استدراك ولزم مخشي

اي زاد اشياء ١٢ صاحب الكشاف ١٢

كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية

المشهور بالجزري ١٢

وكتابه اسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ

افذا ١٢

مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله قوة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح

مراد عند التركيب ١٢

معاني الاخبار وبيان المشكل منها وقد اكثر الائمة من التصانيف في

لكن في مدلوله الجز في معناه المقصود في الدلالة على المطلوب وهو المستفاد من مدلوله التركيبي دقة وخفاء ١٢ شرح الشرح ١٢

ذكر هذا الكلام استطراداً في بادئ مناسية ١٢ مع بضم قاف وتخفيف دال مهملة ١٢ ش ١٢ اي على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره

له يظهر من هذا البيان متعة ما اشتهر ان الحديث سهل كله ١٢ عب -

له قوله قد تكثر نعوته الخ اراد بالنعوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى أو لا قيل العلم وهو ما يدل على الذات ان اشتمل على لفظ الاب او الابن او الام كابي بكر و ابن عباس وام سلمة فهي كنية والا فان دل بحسب معناه النعوى على مدح او ذم فهو لقب والا فهو اسم ١٢ عب -

له قوله الموضح لا وهام الجمع

والتفريق الخ من اضافة المصدر

الى المفعول اى جميع الصفات فى رجل وتفرقتها فيه بان يعتبر تارة ينفعت وتارة ينفعت اخرو المراد بالموضح اسم جنس لكل ما صنف فى هذا النوع اى ما يوضح او هاما ناشية من اجتماع النعوت فيه وذكر واحد منها ١٢ ملخص الحواشى -

له قوله ثم الصورى الخ قال

التلميذ هو تلميذ عبد الغنى و شيخ الخطيب انتهى قيل لكن ما اجاد فيه كالخطيب وهو ظاهرا فان هذا ادأب المتأخر لكن الفضل للمستقدم وقد حكى ان بعض العلماء صنف كتابا فى ثلاثين سنة ثم احدث من تلاميذه هديه ورتبه فى ثلاث سنين فصار احسن فاراد به الاستحسان من اهل مجلس عرض عليهم الكتابين فقال له بعض الظرفاء انما صنفنا هذا الكتاب فى ثلاث وثلاثين سنة فتولا مصنفه لما

بلغته ١٢ شرح المشرح

مع حذف قليل

ع اراد بالنعوت ما يدل على الذات مطلقا ١١ عمه الراوى عنه احتيا لا لدفع التبدليس ١٢ سم بناء على ان له اسمين وعلى ان الحاد لقب له ١٢ ش له وقيل بالصاد المهملة ١٢ ش له بناء على اضافته الى احد اولاده ١٢ ش -

ذلك كالطحاوى الخطابى ابن عبد البر وغيرهم ثم الجهالت بالراوى

صفاته بذاته او

من كبراء الحنفية ١٢

وهى السبب الثامن فى الطعن بسببها امران احدهما ان الراوى

قد تكثر نعوته من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفه او نسب

فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الغراض

فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله صنفوا فيه اى فى هذا

النوع الموضح لا وهام الجمع التفريق اجاد فيه الخطيب وسبق اليه

احسن ١٢

عبد الغنى ثم الصورى ومن امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبى

نسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد

ابن السائب كناه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم

له قوله والامر الثاني اي من اسباب الجهالة ان الراوى قد يكون مقلا من الحديث اى ليس عنده الا الاحاديث القليلة فلا يكثر الاخذ عنه اى اذا كان قليل الحديث فلا يكثر عنه اخذ الحديث وقد صنفوا فيه اى فيمن لم يكثر الاخذ عنه الواحدان وهو اى هذا النوع اعنى الواحدان من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي تدل لوالوصلية ان هذا النوع شامل لمن لم يسمه ايضا مع انه هو القسم الثاني المقابل له على ما يظهر من عبارة المتن فكيف

التوجيه اقول

يمكن ان يقال ان

المقابلة بينهما

اشبه من

حيث المفهوم و

اما من حيث التحقيق

فلعل بينهما عموما

وخصوصا مطلقا

كالمقابلة بين

الدائمة المطلقة و

الضرورية المطلقة

على ما تقرر فى

موضعه هذا ما

يظهر على فعل الله

يحدث بعد ذلك

امرا ١٢ عيب

له قوله او لا

يسمى الراوى الخ

عطف على قوله فلا

يكثر الاخذ عنه اى

اذا كان الراوى

قليل الحديث

فلا يكثر الاخذ عنه

او لا يسمى هذا

النوع من الجهول

يسمى بهما عيب

اباهتار فصار يُظن انه جماعة وهو واحد من لا يعرف حقيقة

اي والحال انه واحد ١٢

بصفة الجهول ١٢

الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك الامر الثاني ان الراوى

من اسباب الجهالة ١٢

فيلتبس الامر عليه ١٢

حال السمع ١٢

قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه قد صنفوا فيه الواحدان

كفقران ١٢

فيكون مجهولا ١٢

وهو من لم يرو عنه الا واحد وسمى من جمعة مسلم الحسن بن سفيان و

اي هو مجهول ولو سمي ١٢

اي بعض اقسام العقل ١٢

غيرهما او لا يسمى الراوى اختصارا من الراوى عنه كقوله اخبرني فلان

الراوى عنه ١٢

او شيخا او رجلا وبعضهم او ابن فلان يستدل على معرفة اسم المبهمة

بمرادة من طريق آخر يسمى صنفوا فيه المبهمة ولا يقبل تخد المبهمة بالسم لان

من طريق آخر ١٢

في بيان هذا النوع ١٢

شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالت و

يعرف ١٢

كذا لا يقبل خبره لو ابهم بافظ التعديل كان يقول الراوى عنه اخبرني الثقة

فيه نظروا ١٢

له قوله وصنفوا فيه المبهمة الخ المصنفات التي صنفها في شأن من لم يسم وابهم من الرجال والنساء وهو فن جليل

صنف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب ابي القاسم من يشكوا لاجمع مصنف فيه ١٢ عيب عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عنه ١٢

عيبه واخفاء ايضا لكونه مقلا ١٢ مع اى من الذي روى عنه ١٢ -

من البخاري بل هذا التوثيق ادون من التوثيق الصحيح ١٢ **ع** **له قوله** في حق من يوافقه الخ لم يكتفى هذا التعديل في حق مقلديه دون غيره اقول لتقليد لا بد ان يكون في معرفة احوال الرواة ولعل هذا التقليد ليس بتقليد في الحقيقة فان التقليد هو تسليم رأي الغير من غير توقف على دليله فافهم ١٢ **ع** **له قوله** فان سمي الراوي القدر الخ اقول هذا التفسير للنوع الاول اعني الواحدان وهو وان كان شاملا لمن لم يسره الا انه يخرج بقريته القابلة فلا يرد انه لم يفرغ عن حكمه ثم علم ان هذا التفسير انما هو جاري في اعاد الصحابة واما الصحابة فكلهم عدل انفراد الراوي عنهم ولا سموا او لم يسموا كذا قيل ١٢ **ع** **له قوله** كذا من القدر عنه اذا كان متأهلا الخ يريد عليه مطالبته

الفرق بين المتفرع وغيره باشتراط التأهل في الاول دون الثاني فان الظاهر هو الاشتراط فيها قال الشارح والصحيح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقا وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان المتفرع بالرواية عنه لا يردى الا عن عدل كالابن مهدي ويحيى بن سعيد قبل والا فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد و الشيعة يخرج عن اسم الجهاد وقيل حديثه الغلاة هذا انتهى ١٢ **ع** **له قوله** وان روى عنه اثنان الخ الظاهر انه عطف على قوله انفراد كما هو ظاهر عبارة المتن لما صرح انه ان سمي الراوي وانفرد فهو مجهول العين اوردى عنه اثنان فصلا ولم يوثق فهو مجهول الحال ١٢ ملخص الجواب **له قوله** فهو مجهول الحال الخ اي من العدالة والضبط وعندهما مع عرفان عينه بروايه عنه عنه الا انه لما لم يوثق بقي مجهول الحال ١٢ مستحضر **له قوله** وهو المستور الخ انما هو انما هو فيه قسمي المجهول الحال ونسبي كلا منهما مستورا ان كان ابن الصلاح وغيره سمي الاخير مستورا لوجوه الستة في كل منهما وهما مجهول العدالة والافتقار والباغنة والمراد بالباغنة هي التي ترجع الى احوال المكونين بالظواهر ما يعلو بها الحال ١٢ شرح الشرع **له قوله** قد قيل رواية جماعة الخ منهو الوجهة رضى الله عنه وبقية ابن حبان اذا عدل عنه لم يثبت فيه الخرج قال ابن سني في احوالهم خلاصا لعدالة

لانه قد يكون ثقته عنده مجرعا عند غيره وهذا على الاصح في المسئلة ولهذه
دليل لقوله لا يقبل ١٢
النكتة لم يقبل لم يرسل لو ارسله العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل

تمسكا بالظاهر اذ الجرح على خلاف الاصل قيل ان كان القائل عالما اجزأ ذلك في حق
وهو العدالة ١٢
فانما باحوال الرجال ١٢

من يوافقه في مذهبه هذا ليس من مباحلوم الحديث الله الموفق فان سمي
لانه من شعب التقليد ١٢
للتحقيق ١٢

الراوي انفردوا واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمجهول الا ان
المقل ١٢

يوثق غير من يفر عنه على الاصح وكذا من يفر عنه اذا كان متأهلا
اذا كان ١٢
بزيك ١٢
٢ صالحا ١٢

لذلك وان رمى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال
الموثق ١٢
فانما ١٢
احد ١٢

وهو المستور وقد قيل وايضا جماعة بغير قيد رماها الجمهور والتحقيق
الجمهور ١٢

له قوله على الاصح الخ اقول لعل الحق هو التفصيل فان تعديل المجهول كان صادرا عن امامنا قد من ائمة الحديث كالبخاري واحمد بن حنبل والشافعي ومالك وغيرهم فلا شك انه يليق بالقبول كيف وقد قبلوا مطلقا البخاري كما نقله المصنف من ابن الصلاح ونقلنا قول النووي وغيره هناك ذلك يدوم عليه اثار رضى المصنف هل هذا الا قبول توثيق المجهول

له قوله على الاصح الخ اقول لعل الحق هو التفصيل فان تعديل المجهول كان صادرا عن امامنا قد من ائمة الحديث كالبخاري واحمد بن حنبل والشافعي ومالك وغيرهم فلا شك انه يليق بالقبول كيف وقد قبلوا مطلقا البخاري كما نقله المصنف من ابن الصلاح ونقلنا قول النووي وغيره هناك ذلك يدوم عليه اثار رضى المصنف هل هذا الا قبول توثيق المجهول

ع تسمية الراوي المنفرد عنه بالمجهول العين مجرودا مصلا ١٢ **ع** في الحكم فلا يقبل حديثه ١٢ ش

له قوله وهي اما ان تكون بكفر الحاصل له ان البدعة وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
نوعان نوع ينسب صاحبها الى الكفر اما بالاتفاق كاعتقاد حلول الاله في علي او مع الاختلاف كاعتقاد خلق القرآن والكارا امامة الشيعة
رضي الله عنهم ونوع ينسب صاحبها الى الفسق وهو الخروج عن الطاعة بالاعتقاد الفاسد وفي كل من النوعين اقوال ثلثة وقد
فصلها المصنف بما لا مزيد عليه ١٢ عيب له قوله وقيل ان كان لا يعتقد الخ ويعتقد ان استعمل الكذب كالحطابية لم يقبل فتم ينسبون
الى الى الخطاب وهو رجل كان بالكونة

يعتقد ان عليا هو الاله الاكبر ويعض
الصديق الاله الاكبر وجعوا على
رد رواية المبتدع ببدعة مكفرة بالاتفاق
واما المبتدع بغيرها فبيد ثلثة اقوال
اعدها انه يحتاج به ان لم يكن
داعيا الى بدعة ولا يحتاج به ان
كان داعيا الى بدعة ١٢ تلخيص
الحواشي لله قوله لاستلزم الخ
الاصوب ان يقول لاستلزم سداد
رواية جميع الطوائف اذ هو المترتب
على اخذ الرد على الاطلاق لا ما
ذكره وايضا هو المقصود من سون
الكلام وحينئذ لا يترتب محذور
ولا يتأتى معطوفا لا يقبل قول جميع
المبتدعة كما لا يقبل خبر الفسقة
بل هم اولى بعدم القبول لان فسقهم
اقبح وتعصيتهم اوضح ١٢ شرح
الشرح لله قوله ان الذي
ترد الخ اي بالرد القطعي الذي موجب
البدعة فلا يرد ان الرد ليس منحصرا
فيما ذكر كما هو المفهوم من نظره
العبارة والامور المعلوم من الدين
بالضرورة كطلاق الصوم والصلوة الى
غير ذلك وقوله وكذا من اعتقد عكسه
مناه ان يعتقد من الدين ما ليس من

ان رواية المستور نحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا
كالمجهول ١٢
اي احتمال البدعة ١٢ ش

يقبولها بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين
ظهور ١٢
الاول المعاني ١٢

ونحو قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرم غير مفسر ثم البدعة وهي السبب
مبتدأ اي نحو القول بالوقت ١٢ اي في قول حديثه ١٢

التاسع من اسباب الطعن في الروي هي اما ان تكون بمكفر كان يعتقد
تخلف ١٢
اي ينبغي ان يوجب نسبة الكفر ١٢

ما يستلزم الكفر او بمفسق فالاول لا يقبل صاحبها المجهول وقيل
اتفاقا واختلفا ١٢ اي ينبغي ان يوجب نسبة الفسق ١٢
اي حديث صاحبها ١٢ لا يخفى وهذا ١٢

يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته
في المذهب ١٢

قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعة لان كل طائفة تدعى ان

مخالفها مبتدعة وقد بالغت في كفرها فيها فلواخذ ذلك على الاطلاق

لا يستلزم تكفير جميع الطوائف فالعتمد ان الذي ترد روايته من
هو ١٢

الدين بالضرورة كسجود الصم ١٢ عيب عه بان لم يذكر سبب بل اقتصر في على مجرد نفي لا نفي متعريف او نحوه ١٢ ش عه اراد بالفسق غير الكفر بقرينة
المطابقة ١٢ ش عه اي سواء اعتقد حل الكذب او لا ١٢ ش عه هذا التحقيق يرجع الى ان ربه بدعة تكفير صاحبها طائفة اخرى
وهي ليست ببوجبة للكفر بل البدعة المكفرة هي التي تقف الى انكار ضروريات الدين ١٢ عيب له فيلزم ان لا يقبل حديثهم

الظاهرة ولا منافاة بين البدعة في الاعتقاد أو في القول المراد بالتقوى ما عدل البدعة بقية السياق فإن الكلام في المبتدعة ١٢ شرح الشرح **له** قوله فقبل يرد مطلقا الخ أي سواء كان داعيا إلى بدعة أو لا وسواء كان محققا حل الكذب لفرضه مقالته أم لا وهذا القول يحكي عن مالك وغيره لأنه فاسق ببدعة والتفقوا على سدا لفا سق بغير تأويل فيلحق به المتأول إذ لا ينفع التأويل ١٢ شرح الشرح **له** قوله وهو بعيد الخ قال ابن الصلاح وهو بعيد مباح للشارح عن أئمة الحديث فإن كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاء وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول انتهى قال الشارح ولا يجد

عدم الظاهر المحذرين على يد عتقهم وهو محذورون في ذلك لحفظه ما في الياطن من اعتنا السوء والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى انتهى أقول هذا الاحتمال بعيد غاية البعد فإن الأمة متفقة على قبول ما في الصحيحين ولو تطرق هذا الاحتمال لا يكون لهما فضل على سائر الكتب وهو خلاف الإجماع وهل هذا إلا الكثرة اطلاع مصنفيهما وثقتيهما في الرواية وقد قلنا نبدأ من أحوال البخاري التي تشعر على غاية تيقظه سابقا فأرجع إليه ١٢ عيب **له** قوله وأكثر ما علل به الخ قيل هذا دليل واحد فما معنى كثرة فضلا عن الكثرة واجب بأن الكثرة باعتبار كثرة المستدلين كثرة استدلالهم وتلفظهم فيما بينهم فلو قال بدل قوله أكثر ما كان أولى ١٢ شرح الشرح **له** قوله فينبغي أن لا يروى الخ حاصلان الدليل بيقينه عدم أخذ ما رواه المبتدع ولو شارك غيره فان تيقظه إليه أيضا مع أنهما قد يكون يقبل روايته إذا شارك غيره وشاركه الشارح بأن ترويه امرأه وتؤيده شانه في أخذ حديثه إذا لم يشاركه غيره أشد وأكثر فلا يلزم من منع الأول منع الثاني أيضا ١٢ عيب **له** قوله فقبل يقبل مطابقا الخ أي سواء كان داعيا أم لا لكن بشرط أن يكون متقيا لأن صدق لهجة تدب به الذي عليه مدار الرواية منح عن الكذب قال الحافظ السيوطي في الذرية شرح النقاية

انكر امرأته متواتر من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى

ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير أصلا وقد اختلفت الأئمة في قبوله ورواه فقيل يرد مطلقا وهو بعيد وأكثر ما علل به أن

في الرواية عنه تروى بالأمرة وتوبها بذكره وعلى هذا فينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع و

قيل يقبل مطلقا إلا أن اعتقد

له قوله وتقواه الرزية أنه ضار التقوى في بيان تعريف الصحيح بالإجتنب من الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة فلا يجتمع التقوى مع الكفر البدعي عيّن أن يكون المراد بالتقوى الخلق العرفي منه أي الاجتناب من الأعمال السيئة

المبتدع أن كفره واضح لا يقبل وإن لم يفر قبل الإلادى إلى كثير من الأحكام مما رواها الشيعة والقدورية وغيرهم في الصحيحين من رواياتهم لا يحصى محل نظره الظاهر أنه محمول على المبالغة انتهى كذا نقل الشارح ١٢ **له** قوله إلا أن اعتقد حل الكذب الخ قال الشارح فيه أنه إذا اعتقد حل الكذب صار كافرا ومفروا من أن يدع عنه ليس مما يقتضيه الكفر هذا انتهى أقول لحل المراد باعتقاد حل الكذب هو اعتقاد حله مصلحة دينه وترويج مذهبه وكون ذلك الاعتقاد كافرا محل نظر الأئمة في قصة قتيل كعب بن أشرف ١٢ عيب

له قوله وقيل يقبل من لو يكن داعية الخ أي داعيا إلى بدعة والنماء للنقل من الوصفية إلى الاسمية لانه جعل فيما بينهم اسما لمن يدعو إلى بدعته وتعديته بالي باعتبار معناه الاصلي وقيل يمكن ان يكون النماء للمبالغة والمراد المعز الوصفه وحينئذ لا اشكال في تعلق إلى كن يرد عليه ان ذلك مخصوص بصيغ المبالغة مثل علامة ١٢ شرح الشرح **له قوله** لان تزيين بدعته قد يحمله الخ وقد وما دحيك الشيء يعنى ويصور قيل وفيه انه إنما يفيد التحليل المذكور عدم قبول من كان داعية اذا روى ما يقوى مذهبه والمقصود انه مردود مطلقا ولا تغير الداعية من المبدعة اذا روى ما يقوى مذهبه يرد كما سيذكر

بعيد ذلك القول لعل المراد ان الداعية يتحمل في تحريف الروايات وتسويتها على مناج بحيث لا يطلع عليه كل احد فلا يقبل دأية اصلا سدا للباب الشرأخذ بالخزم وإما غير الداعية فاحتمال احتيالق التعريف بعيد نحو لو وجد مرجع ما يقوى مذهبه فلا يقبل ١٢ عب **له قوله** وهذا في الاصح الخ قال ابن الصلاح وهذا المذهب اعدل المذاهب داو لاها وهو قول اكثر العلماء قال الجزري وهو المختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** من غير تفصيل الخ أي بين ما يقوى بدعته وبين ما لا يقوى بدعته حيث قال ليس بين اهل العلم من ائمتنا خلاف في ان الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعة ولو يكن يدعو اليها فالاحتجاج باخاره جائز فاذا دعا سقها الاحتجاج باخاره ١٢ وجه الدين **له قوله** الا ان روى الخ قال السخاوى يحتمل ان ابن حبان اراد الشافعية بقوله من ائمتنا ولا يخفى انه بعيد ١٢ ملخص الهاشمي - **له قوله** شيخ ابى داود والنسائي الخ قال شارح والاولى الخاق ابى داود في الشرح بعد تمام المتن ولعله قد مه لتقديم

حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لو يكن داعية إلى بدعته
لنروي دينة ١٢
أي دعاء ظاهر ١٢

لان تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها
أي ولا يقبل من الداعية لان الخ ١٢
يبعته ١٢
تتبعها ١٢
نطبقها ١٢

على ما يقتضيه مذهب هذا في الاصح غريب بن حبان داعي
أي أن يقول غريب ١٢ ش

الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على
مع انليس يعم لما نقل من قول الجزري ١٢

قبول غير الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فير على المذهب المختار
لان المرجح يفوق الدلالة ١٢

وبه صرح الحافظ ابواسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ
أي بهذا المذهب ١٢ ش

ابى داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف
اسو كتاب له ١٢
بانه ١٢

الرواة ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة صادق اللمجة
مع
مجلسه

فليس فيه حيلة

دبتنا انتهى اقول فكان ينبغي ايراد في المتن ثم اقول ادع احداهما في المتن وقدم الآخر في الشرح مراعاة لحقهما وتسوية بين مرتبتهما ١٢ عب **له قوله** فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة الخ عن الحق المفهوم من السنة وانما قيد بها لان اكثر زائغهم لاجل عدو لهم عن السنة المبينة كما في الكتاب ١٢ شرح الشرح **له** بضم حيو وسكون داود فتم ذاي ١٢ ش **عه** أي اللسان والكلام والمراد بها الرواية ١٢

له قوله الآن يؤخذ لا إى ليس فى دفع حديثه حيلة وعلاج الا ان يترك من حديثه ما يقوى مذهبه وبهذا يندفع ما يتوهان الاستثناء بالاستتفاء فان الاخذ من الحديث ما لا يكون منكرا ليس مخصوصا بالمبتدع حتى يكون ذلك حيلة لدفع حديثه وحيل الانعام ان معنى الاستثناء هو ترك حديث الغير المنكر ايضا اذا كان يقوى مذهبه وهذا الامر مخصوص به البتة ١٢ **عب** **له قوله** اذا لم يقويه بدعته الخ فبطل ظاهر كلامه الجوزي شاملا للداعية ايضا فهو وان كان مفيدا لكن مضرا ايضا والجواب سلمنا انه شامل للداعية الا ان خروجه قد دل عليه خارجي وهو ما قد بينا انفا فيخصص كلامه فى

غير الداعية ١٢ **عب** **له قوله** والمواد به من لم يرجع جانب اصابتها قيل هذا ينافى ما تقدم من المص فى الاجمال فى بيان سوء الحفظ وهى عبارة عن كون غلطه اقل من اصابتها والجواب ان العبارة الصحيحة فى الاجمال هكذا وهى عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من اصابتها يؤيده بل يعينه ما نقل عن المص هناك اما بان ترجح غلطه او استويا فالاشكال مبني على نسخ الكاتب لا على عبارة المص ١٢ ملخص العواشى **له قوله** ان كان لازما اى دائما غير منقك للراوى فى جميع حالاته اى من غير عرض سبب لسوء حفظه فى بعض اوقاته فهو الراوى المذكور بل حديثه الشاذ على رأى بعض اهل الحديث وهذا المعنى غير المعنى المذكور للشاذ ١٢ شرح **له قوله** اولذهاب بصره الخ وقد كان متعودا بعد النظر فى محفوظه فلا يرد ان ذهاب البصر مما يفتقر الحفظ لسلامته عن الخواطر الحادثة من الخواطر ولا احتواقه كما وقع لابن الملقن او عدمها اى ذهابها كما وقع لابن لهيعة واقتل عتل لعروض عارض كسوت ابن اوسفة سأل كما وقع للمسعودى الى غير ذلك

له **الآن يؤخذ من حديثه** ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى **وما قاله متجه لان العلة** التى بهايرو حديث الداعية **ارادة** اى سن متوجه مقبول ١٢ ش وهى احتمال حمل بدعته على التحريف ١٢ موجودة ١٢

فما اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولولم يكن داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب

الطعن المراد به من لم يرجع جانب اصابتها على جانب غلطته وهو

على قسمين ان كان لانها للراوى فى جميع حالاته فهو الشاذ

على اى بعض هل الحديث او ان كان سوء الحفظ طارئا على الراوى

اما لكثرة اولذهاب بصره ولاحتراق كتبه او عدمها

بأن كان يعتمدها فرجع الى حفظه فساء فهذا هو المختلطو

قال ابن الصلاح وهذا من مهم عظيم لا اعلم احدا اعتنى به مع كونه حقيقيا بذلك جدا انتهى قال السخاوى قد افرد للمختلطين كتابا بالحافظ ابو بكر الخازمى حسبا ذكره فى تصنيفه تحفة المستفيد لم يفت عيان الصلاح وفائدة ضبطهم تحييز المقبول من غيره ٢ ملخص شرح الشرح **عب** بل بالطريق الاولى فان الصريح يفتق الدلالة ١٢ **عب** اى السبب الحفظ المفهوم من سوء الحفظ ١٢ **عب** اى كان يعتمد على الكتب فاذا ذهبت رجح معتد اعلى حفظه ١٢ - لله القائل استاذ استاذنا مولانا وجيه الدين ١٢

له قوله والحكم فيه الخجل الإجمالات هناك أربعة العلم بتحدته قبل الاختلاف فقط أو بعده فقط أو في الحالتين أو لم يعلم زمان تحدته أصلاً والأول مقبول بلا اشتباه والثاني مرود بلا متركه والأربع موقوف عن القبول والثالث أمان تميز ما حدث قبل الاختلاف عما بعده أو لم يميز فالأول ملحق بالأول والثاني والثالث بالثالث هذا تلخيص ما في بعض الماشي ١٢ **عب** **قوله** باعتبار الأخذين الخ فمن انقط في آخره عطاء ومن سمع منه قبل الاختلاف شعبة وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاف جري بن عبد الحميد ومن سمع منه في الحالتين معاً أبو عوانة فلم يجز يحدته ١٢ شرح الشرح **له قوله** متى توبع السيئ

الحفظ بمعتبر الخ أقول لعل المراد بالمعتبر هو الراوي الذي حصل بالتمتع الاعتبار لا المعنى المتعارف فلا إشكال في قوله كان يكون فوته أو مثله ووجه الإشكال أن المثل كيف يكون مقبلاً منه قال المص إذا تابع السيئ الحفظ شخص فقبله نقل بسبب ذلك الشخص إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى يرجع على مساويه من غير متابعة من دون انتهائهم كذا نقل الشارح قتائل ١٢ **عب** **قوله** وكذا المختلط الذي لا يميزو قبل الاختلاف عما بعده ويرد عليه المختلط قسم من السيئ لفظ فلا وجه للعطف والجواب أن المراد به هو القسم الأول إذا أطلق ينصرف إلى الفعل الكامل ولا يخفى بعده ١٢ **عب** **قوله** والاستناد المرسل وكذا المدلس الخ انظر أن المرسل وكذا المدلس على صيغة اسم المفعول فإن الاستناد لا يكون مرسلًا مدلسًا على صيغة اسم الفاعل والعبارة على حذف المضاف أي كذا راوى الاستناد المرسل والمدلس وعلى هذا فلا إشكال في تغيير قوله صار حديثهم حسناً لأن أي صار حديث المختلط والمستور وراوى الاستناد المرسل وكذا المدلس حسناً لأن أي تدمت

الحكم فيه إن ما حدث به قبل الاختلاف إذا تميز قبل وإذا لم يميز

أي في حديثه ١٢

توقف فيه وكذا من اشتبه إلا مرفيه وإنما يعرف ذلك

باعتبار الأخذين عنه ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن

يكون فوقه أو مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لا يميزو

توبع في حديث غير مميز ١٢

المستور والاستناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف

راوى ١٢

منه صار حديثهم حسناً لذاته بل صفه بذلك باعتبار

المتأخرين ١٢

المجموع من المتابع المتابع لأن كل واحد منهم باحتمال كون

بسبب ١٢

من المذكورين ١٢

بالفتح ١٢

بالكسر ١٢

روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من

كائن ١٢

المعتبرين وإية موافقة لأحدهم رجع أحد الجانبين من الاحتمالين

وهو كونه صواباً ١٢

توبعوا وللشراح ههنا كلمات لا تشتغل بذكرها تارة ويدفعها أخرى ١٢ **عب** **ع** مع تحدته بعد الاختلاف ولا فلا حاجة إلى التمييز ١٢ **عب** أي في أنه مختلط أم لا أو حدث بعد الاختلاف أيضاً أم لا ١٢ **عب** **ع** أي وتوبع راوى الاستناد المرسل ١٢ **له** فإن عرف كان حكمه كغير المدلس ١٢

ولذا وقع الإشارة في الحسن الذاتي الى انه المحتم به عبارة تفيد الحجة فتذكر وتدبر انتهى اقول الحق ان التوقف عن اطلاق اسم الحسن عليه ليس بشئ والوجه الذي
بينها الشارح جليها واهية اما الاول فلان الحسن غير ان اذا كان قسما من الحسن فكيف يصح القول بانه ليس بحسن حقيقة نحو انه ليس بحسن ذاتي لكن ليس
الكلام في اطلاق اسم الحسن الذاتي بل في اطلاق الحسن مطلقا واما الثاني فلا نه معارض لقولهم المطلق يجري على اطلاق واما الثالث فهو اضعف من
الاولين اذ لم يرد الاحتجاج بالحسن لغيره ليس بمحذور واصلا فانه من اقسام المقبول الاحتجاج به امر ضروري كما عده المصنف سابقا في اقسام المقبول
واما قوله وله وقع الإشارة في الحسن الذاتي

المذكورين دل ذلك على ان الحديث محفوظا رتقي من رتبة التوقف

الى رتبة القبول الله اعلم مع ارتقائه الى درجة القبول فهو

١٢٥ اذنا ١٢

منحط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن اطلاق

١٢٥ يكون حسنا لغيره ١٢ ش

ساقط ١٢

اسم الحسن عليه وقد انقضت ما يتعلق بالمتن من حيث

١٢٥ ما بحث ١٢

١٢٥

القبول الرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصلة الى المتن و

١٢٥ انظر الى المتن

المتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام وهو اما ان

١٢٥ بيان ما ينتهي ١٢

ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ويقف تلفظه اما

١٢٥ فاعل يقفني ١٢

١٢٥

تصريحا وحكما ان المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى الله

١٢٥ من جنس قوله ١٢ ش

١٢٥

١٢٥

له قوله وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه قال الشارح لانه ليس بحسن حقيقة ولان

الصحابة ومن بعدهم الكلام المشتمل على بيان انما هموا هو كذلك ١٢ ملخص الشرح ١٢٥ يقف تلفظه الى اي يقف تلفظه ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد
هو قوله صلى الله عليه وسلم وفعله او تقريره او اقتناء صريحا او حكما دسيا في امثلة الكل فان نظره مقتضا والله درالمص حيث اشار الى تعريف المرفوع بحيث لا يشك منه
شئ من اقسام تعريفه الميم هو حيث قالوا المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا او فعلا وقيل تقريره او فعله فلهذا ابطاه لا يشتمل المرفوع المحكي الا ان يعبر
الاضا فتد ١٢ ملخص الحواشي ١٢٥ ريجان احد الحديثين على انه محفوظ ١٢٥ وقد تعلق ما يتعلق بالاسناد فشرع بقوله في الاسناد ١٢٥ يجوز ان يكونا شيئا ١٢

الى انه المحتم به في تلك الرسالة
فتبصر تفكروا ١٢٥ عب
اي يقي ما يتعلق بالاسناد من حيث انه ينتهي
الى النبي صلى الله عليه وسلم والمعاني او غيرهما
كان ما يتعلق بالمتن مقدما على ما يتعلق بالاسناد
فانه المقبول لذاته ولا سنادا لها هو وسيلة اليه
قال ثم الاسناد اشارة الى تاخر رتبته معني ان
كان يقدم على المتن لفظا ١٢٥ شرح الشرح
١٢٥ وهو الطريق الموصلة الى ما يذهب عليك
ان الكلام منطوق به من وجه اما اوليا في شتم
التعريفين على الذكر اخذ المتن في تعريف الاسناد
واخذ الاسناد في تعريف المتن اما ثانيا فانه من
لما سبق من تعريف الاسناد بقوله الاسناد كناية
طريق المتن واما ثالثا فلان المتن هو ما ينتهي اليه
الاسناد لغاية ما ينتهي اليه الاسناد والا لزم ان يكون
المتن محروفا فاما من قوله عليه السلام فاما العمل
بالنبات ولا يخفى بطلان الجواب اما عن الاول
فبان التعريف لفظي اما عن الثاني فبان اسئلنا هذا
ان المراد بكناية الطريق هو الطريق بنا على ان الاضا
بأينية علمه نقل عن المصنف فلاما فاما ما من الثالث
فبان ان يكون الاضا قد بينية فالاشكالات مندوعة
بمذا ١٢٥ عب
١٢٥ قوله هو غاية ما ينتهي
اليه الاسناد من الكلام المشتمل على بيان انما هموا هو كذلك ١٢
السلام والكلام المشتمل على بيان احواله وفعاله و

له
قوله

ان

يقول

المصباح

الخ فيه

مساخة

ولو قال:

"ما يقول"

كما قال

في بعض

ما يجي

لهم

مساخة

كذا قاله

عشر إذا

قلنا أن

يقول بمعنى

القول وهو

معنى القول

يرجع إلى ما

يقول قلنا

يكن فيه مسأ

بشرح الشرح

عليه على الله صحبه وسلم او من فعله او من تقريرة مثال المرفوع

جائس ١٢ جئس ١٢ اي فهو المرفوع ١٢

من القول تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى

الله عليه على الله صحبه سلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى

الله عليه على الله صحبه سلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله

اي الصحابي او غيره ١٢

صلى الله عليه على الله صحبه سلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه على

الله صحبه سلم انه قال كذا او نحو ذلك مثال المرفوع من الفعل

تصريحاً ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه على الله صحبه وسلم

فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وعلى الله

اي الصحابي ١٢ كذا يعني ١٢

وصحبه سلم يفعل كذا او مثال المرفوع من التقرير تصريحاً ان يقول

له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب وكان يحبرها فيها من الامور المغيبة حتى كان بعض اصحابه ربما قال حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا عن الصحيفة ذكره السخاوي بقوله لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال ١٢ شرح الشرح **له قول** ما لا مجال للاجتهاد فيه لظواهر انه مفعول ليقول والمعنى يقول الصحابي الذي لم يأخذ خبرا عن الاسرائيليات حديثا لا مجال للاجتهاد فيه قال الشارح قال السخاوي مثل حديث من اتى ساحرا او عرافا فقد كفر بما انزل على

محمد صلى الله عليه وسلم ما رواه ابن مسعود ومن امثلة ذلك قول ابى هريرة ومن لم يحجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقول عمار بن ياسر من مام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم كن قد جوز شيئا في ذلك وما يشبهه احتمال احواله الا انه على ما ظهر من القواعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في الحديث الاول اما السخاوي فلقوله تعالى وابتغوا ما تتلون الشياطين وبقوله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السجود واما العراف وهو المنجم فلقوله تعالى قل لا يعلمون في السموات والارض الغيب الا الله انتهى مع حذف يسير من البين اقول وهذا احتمال الشيخ هو الاقرب فالمثال الاظهر ما روى عن ابى بن كعب ان لوقوء شيئا يقال له الولهان فالتوا وسواس الماء فان رفع هذا الحديث ليس بالقوي كما صرح الترمذي على ان حديث ابن مسعود المذكور قد روى مرفوعا ايضا كما صرح به الشارح ١٢ **له قول** من يدع الحق الى الله عاقل اولاً قبل خلق السماء والارض كقوله صلى الله عليه وسلم كان الله ولم يكن شئ قبلة كان عرشه على الماء ثم خلق السموات والارضين كتب في الذكر كل شئ انتهى لفظ الحديث فالله والعرش خلقا قبل السموات والارضين فالعرش على الماء والماء على متن الوحي فائمة بقدرته العلية والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ ١٢ شرح الشرح **له قول** كما لا علم له بفتح الميم جمع المفعول المراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدس والعمدة او بكثرة لحيي تغلب فيها ١٢ شرح الشرح **عه** ومنه قول الصحابي اكلت الضب على ما رثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ش عه** اى الصحابي او غيره ويزكروا انكاره ١٢ **عه** اى قول الصحابي على ان ما مصدرية ١٢

الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا

او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله

وصحبه وسلم كذا ولا يذكرا نكارة لذلك ومثال المرفوع من القول

حكما لا تصريحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن تأكيد لقوله حكماً ١٢

الاسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولاله تعلق ببيان حديثاً ١٢

اى ضبطه ١٢

لغة او شرح غريب كالاجبار عن الامور الماضية من **بده** اش تفسيره ١٢

الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام او الاتية كالملاحم و

الفتن واحوال يوم القيامة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله واحوال الجنة والنار ١٢

له قول لم يأخذ عن الاسرائيليات الجزاء من كتب بنى اسرائيل او من اتواهم هو احتراز عن الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرائيليات كعب الله بن سلام وكعب الله بن عمرو بن العاص فانه كان قد حصل

السموات والارضين كتب في الذكر كل شئ انتهى لفظ الحديث فالله والعرش خلقا قبل السموات والارضين فالعرش على الماء والماء على متن الوحي فائمة بقدرته العلية والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ ١٢ شرح الشرح **له قول** كما لا علم له بفتح الميم جمع المفعول المراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدس والعمدة او بكثرة لحيي تغلب فيها ١٢ شرح الشرح **عه** ومنه قول الصحابي اكلت الضب على ما رثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ش عه** اى الصحابي او غيره ويزكروا انكاره ١٢ **عه** اى قول الصحابي على ان ما مصدرية ١٢

له قوله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص الخ قيد به لان مطلق الثواب والعقاب على الخير والشر لا يجتهد فيه مدخل بخلاف التقيد فيها فان ذلك انما يعلم بالوجي ١٢ **له قوله** وقع الاحتراز عن القسم الثاني الخ وهو بعض من يخبر عن الكتب القديمة ووقع الاحتراز عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات كذا قال التلميذ ١٢ **له قوله** سواء كان ممن سمعه منه الخ اي بغير واسطة او عنه بواسطة فان كلمة ممن للاتصال وكلمة عن للاتصال فاذا قيل سمعت منه فلا نقطاء فاذا قيل سمعت منه

يكون سماعه بلا واسطة واذا قيل عنه يكون بواسطة ويحتمل ان يكون بلا واسطة وحاصله انه لا يضره صيغة التدليس لان الصحابي عدل ثقة

محفوظا خصوصا في الرواية ١٢ شرح الشرح **له قوله** ومثال المرفوع الخ استشكل

بانه يجوز ان يوجد فعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه لسماعه منه عليه السلام لانه عليه السلام فعله

فلا يكون من مرفوع الفعل انتهى وهو مرفوع بان المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي له حكم

المرفوع بان لا يكون من تلقاء نفسه لا اشتراطا لمجال للاجتهاد فيه بل يكون ما خوذ عنه عليه السلام وهو امر من ان يكون مستفادا من قوله صلى الله عليه وسلم

او فعله او تقريره ١٢ شرح الشرح - **له قوله** كما قال الشافعي في صلاة

على الخ اي حمل فعل على سماعه في حكم المرفوع قال الشارح لعل هذا قول في مذهب والا فالمشهور

من مذهب وهو قول مالك واحمد في كل ركعة ركوعان وعند ابى حنيفة ركوع واحد في كل ركعة

اكثر من ركوعين غير ظاهر قال في الانوار وهو كتاب مشهور في مذهب الشافعي اقل صلاة الخسوف والكسوف ركعتان في كل ركعة قيمان وركوعان ولا

يزاد وان زيد عامدا بطلت ولا ينقص وان نقص عامدا يتدارك انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان هذا يحتمل ان يكون من القول القد يروى في الانوار فهو من القول الجديد والعمل على الجديد ١٢ **له قوله** اما الكشف اللهم فارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيه ١٢

عنه اصلكون حصرا لموقف في هذين القسمين ١٢ **له قوله** تحسبنا لظن بالصحابية رضي الله عنهم ١٢ ش -

ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص انما كان له حكم المرفوع

اي لهذا الحديث ١٢

لان اخباره بذلك يقيض خبره مالا مجال للاجتهاد فيه

اي اخبار الصحابي وغيره ١٢

يقيض موقفا للقاتل به لا موقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه

اي معلما ومطلعا ١٢

وعلى اله صحبه سلم وبعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا

وقع الاحتراز عن القسم الثاني واذا كان كذلك فله حكمه ما لو قال

اي كما ذكره ١٢

قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله صحبه سلم فهو مرفوع سواء كان ممن سمعه

اي ذلك الصحابي ١٢

منه او عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي

عليه السلام ١٢

عليه السلام ١٢

مالا مجال للاجتهاد فيه فيزل على ان ذلك عن النبي صلى

اي في ذلك الفعل ١٢

قدرة ١٢

الله عليه وعلى اله صحبه سلم كما قال الشافعي في صلاة على كرم

في الانوار وهو كتاب مشهور في مذهب الشافعي اقل صلاة الخسوف والكسوف ركعتان في كل ركعة قيمان وركوعان ولا

يزاد وان زيد عامدا بطلت ولا ينقص وان نقص عامدا يتدارك انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان هذا يحتمل ان يكون من القول القد يروى في الانوار فهو من القول الجديد والعمل على الجديد ١٢ **له قوله** اما الكشف اللهم فارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيه ١٢

عنه اصلكون حصرا لموقف في هذين القسمين ١٢ **له قوله** تحسبنا لظن بالصحابية رضي الله عنهم ١٢ ش -

له قوله كانوا يفعلون في زمان النبي عليه السلام الخ أي يضيفه إلى زمانه صلى الله عليه وسلم لا إلى حضرة كقوله كنا نأكل لحوم الإضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكقول جابر كنا نعزل والقرآن ينزل أو كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصحيح الذي عليه الاعتماد وبه قطع الحاكم وغيره من أئمة الحديث أنه مرفوع وقال الاسماعيلي أنه موقوف والصواب الأول ١٢ شرح الشرح

رباني فإن الله حبب إليهم الإيمان ورزقني في قلوبهم ذكراً اليهم الكفر والقسوق والعصيان وارتضاهم للصحة ندية واختارهم لتقوية دينه ومجاهدته خیرامة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ولذا قال صلى الله عليه وسلم خير القرون قوتي ١٢ شرح الشرح **له قوله** ويلتحق بقولي الخ حاصله أن ماورد بصيغة يكتفي بها عن صريح المرفوع فهو أيضاً مرفوع حكماً لقول المتأخرين عن الصحابي يرفع الحديث الخ ١٢ عب

ع

أ

الصحابة

١٢

ع

كناية

عن

الفعل

١٢

ع

أ

تكثر

بإثباتهم

١٢

٥

الله وجهه في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين، ومثال المرفوع من التقرير حكماً أن يجبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم المرفوع من جهة أن الظاهر طاعة صلى الله عليه وسلم على أنه محبة سلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم لأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء وليستمن عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل قد استدل جابر بن عبد الله أبو سعيد رضى الله تعالى عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه القرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن ويلتحق بقولي حكماً ماورد بصيغة الكناية في

في المتن ١٣

له فيه إشارة إلى أنه لو وقع نادراً أو في موضع لا يطلع عليه غالباً لا يكون في حكم المرفوع كالصلوة خلف عمرو بن أبي سلمة صغيراً ١٢ عب -

له قوله قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث كحديث سعيد بن جابر عن ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة غسل وشرطة محجمة وكية نار وانهى
امتنع عن الكي رفع الحديث اديره اوينيه كحديث مالك عن ابى حنيفة عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على
ذراع اليسر لم يزل ابو حنيفة لا يعلم الا انه يمتنع ذلك او راية كحديث سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة رواية العطرة خمس او
يلعب به كحديث مسلم عن ابى الزناد عن الاموي عن ابى هريرة يبلغ به الناس تبع لقرش او راية وكانه اقل استماع الامن المضارعة والمصدر ولهذا

اخرا عنه ما شرح الشرح مع حذف يسير
من المبين له قوله ثقاتون قوما

الحديث الخ تمامه صفار الاعين تسوقونهم
ثلاث مرات حتى تلحقونهم بمزيرة العرب
قاما في السياقة الاولى فينجون من حرب
منهم واما في الثانية فينبو بعض ويهلك
بعض واما في الثالثة فيمظلمون او
كما قال استثنى وصفار الاعين الترك
ومزيرة العرب ما احاط بها بحر الحشة وبحر

فارس دجلة وانفوت واصطلموا اهلك
شرح الشرح له قوله ونقل ابن عبد البر

فيه الخ اي في قول الصحابي المذكور الاتفاق
اطلق الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل
على الرقة وقال السخاوي ورخص ابن
الاثير في الخلاف بابي بكر الصديق خاصة
اذ لم يتأمر عليه احد غير النبي صلى الله عليه

وسلم بخلاف غيره اذ قد تأمر عليه الربيع
شرح الشرح له قوله كسنة العيرين

اي ابى بكر وعمر وعلب عمر بكونه اخف
واخصر ولتقابلهما بالقمرين لفظا وان

كان تغليب القمر على الشمس لكونه منكرا
لفظا واما ما اشتهر على السنة العامة

من قولهم اللهم ابدل الاسلام بأهل العيرين
المراد بهما عمر ابى الخطاب وعمر

بن هشام المكنى بأبى الحكم في
الجاهلية وكنا صلى الله عليه وسلم

بأبى جهل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ
افردا كان الاختلاف فيه له كقول علي من السنة ومنهم الكف على الكف في الصلوة تحت السجدة ذكره السخاوي

الحديثين والعلماء ١٢ ش له فقي القديري ان ذلك مرفوع اذ صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه وقال في الجديد
ليس بمرفوع ١٣ ش -

موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او يريه او ينيه او راية او يبلغ

به او راية وقد يقتصرن على القول مع حد القائل يريان به النبي

صلى الله عليه واله صحبه سلم كقول بن سيرين عن ابى هريرة قل قال تقتلون

قوما الحديث في كلام الخطيب فيه اصطلاح خاص من اهل البصرة ومن الصيغ

المحتملة قول الصحابي من السنة كذا فاذا كثر على ان ذلك مرفوع ونقل

ابن عبد البر فيه الاتفاق قال اذا قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يصفها

الى صاحبها كسنة العيرين في نقل الاتفاق نظرفعن الشافعي في اصل المسئلة

قولان ذهب اليه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية والابو بكر الرازي من

بأبى جهل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ ١٢ ش شرح الشرح ١٢ ويحقه ما قال ابن سيرين كل شئ حدثت عن ابى هريرة فهو مرفوع ١٢ ش عه دانا

افردا كان الاختلاف فيه ١٢ ش كقول علي من السنة ومنهم الكف على الكف في الصلوة تحت السجدة ذكره السخاوي ١٢ ش له اي المجهور من

الحديثين والعلماء ١٢ ش له فقي القديري ان ذلك مرفوع اذ صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه وقال في الجديد

ليس بمرفوع ١٣ ش -

صاحب الدلائل ١٢ ش

اي ان عن الشافعي الخ ١٢

له قوله وبين غيره الخ اي من الخلفاء فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة في قوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين واذا استعملت في سنة غيره عليه الصلوة والسلام ايضا فلا يرجع كونه سنة النبي عليه الصلوة والسلام الا بالقرينة الخارجية ١٢ **عب** **له** قوله بعيد الخ لان الظاهر من حال الصحابة انه لم لا يريدون الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان مقصودهم بيان الشرع ولان السنة لا تصرف في الظاهر الا الى الشارع ولان سنته صلى الله عليه

عليه وسلم اصل وسنة غيره تبع فحمل

كلامهم على الاصل اولى وايضا

قد ورنما يشهد له وهو قوله وقد

دوى البخاري الخ ١٢ علوى

له قوله في قصة مع الحجاج

الخ وهو ابن يوسف امير مشهور

من امراء عبد الملك بن مروان

قتل مائة وعشرين

انفا من الصحابة والتابعين

والسادة والصالحين صبوا

غير ما قتل منهم في المحاربة

وقمصته على ما نقله السخاوي

عن البخاري ان الحجاج

عام نزل بابن الزبير سأل

عبد الله يعني ابن عمر

رضي الله عنهما كيف

تصنع في الموقف يوم عرفة فقال

سالم ان كنت تريد السنة فحجز

بالصلوة يوم عرفة فقال ابن عمر

صدق انهم كانوا يجتمعون بين

الظهر والعصر في السنة استهوى

١٢ ملقط من شرح الشرح

له قوله احد الفقهاء السبعة

الخ وهم ابن المسيب القاسم بن

محمد بن ابي بكر الصديق وعروة

ابن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان

بن يسار وعبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع

وقال ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمرو قال ابو الزناد ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

انه نقله وهو كذا لفقهاء السبعة على خلاف واحد الحفاظ من التابعين بالاتفاق الخ ١٢ ش -

الخفية وابن خرم من اهل الظاهر **اختجوا بان السنة تنزل بين النبي صلى الله عليه**

للمذكورون ١٢

وعلى **له** صحبه سلم بين غيره **واجبوا بان** **احمال** **راذ** **غير النبي صلى الله عليه** **على** **له** **و**

عن طليح ١٢

وصحبه **له** **قد روى البخاري في صحيحه** **فحديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله**

للمع الزهرى ١٢

مع عدم القرينة ١٢

ابن عمر عن ابيه في قصته مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فحجز

فبالصلوة

جرح

قال بن شهاب فقلت لسالم افعل رسول الله صلى الله عليه **على** **له** **صحبه** **سلم** **نقال**

سألا

وهل يعنون بذلك الاستفقتل سالم هو احد الفقهاء السبعة من اهل

والحال ١٢

يزيدون ١٢

المدينة **واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة** **انهما اذا اطلقوا السنة لا يريدون**

بذلك السنة النبي صلى الله عليه **على** **له** **صحبه** **سلم** **واما قل بعضهم ان كان مرفوعا فلم يقولون**

الخلفاء ١٢ الحديث الذي عبر عنه بالسنة مش

فيه قال رسول الله صلى الله عليه **على** **له** **صحبه** **سلم** **فجوابه** **انهم تركوا الحزم بذلك تورعا**

التابعين ١٢

ابن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وعبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمرو قال ابو الزناد ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فلهذا لفقهاء السبعة من اهل المدينة والحال انه نقله وهو كذا لفقهاء السبعة على خلاف واحد الحفاظ من التابعين بالاتفاق الخ ١٢ ش -

له قوله امرنا بكذا او نهينا عن كذا الخ كقول أم عطية رضي الله عنها أمرنا ان نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدش
فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم وتعتزل الحيض عن مصلاتهم قالت امرأة يارسول الله احذ لنا ليس بها جلباب قال
تلبسها ما جبتها من

جلبابها متفق عليه كذا

في المشكوة الحيض يضر

الحاء وتشديد الياء جميع

حائض والخدر ورجع خدر

بالسرناحية في البيت

يترك عليها ستونفكون

فيه الكبر والستونفكون كذا

في المجمع قوله تلبسها

ما جبتها جلبابها بكسجم

وسكون لام قميص او خمار

واسم اي ليحرمها جلبابا

لا يحتاج اليه او لشركها

فيه ان كان واسعاً او

هو مبالغته اي يخرج

دلو ثنتين في ثوب واحد

كذا في مجمع ١٢ ع

له قوله وايضا

الخ النظاه اندويل آخر

والفرق بينه وبين الاول

ان الاول كان بالنظر الى

تخصيص الامير وهو النبي

عليه السلام وهذا بالنظر

الى مطلق الامير ومثل

هذا شائع في كلامهم

فمن قال يرجوع الى

الاول فكان له يفرق

بين ما ثبت فتما وبين

ما ثبت تصد ١٢ ع

بما ثبت تصد ١٢ ع

بما ثبت تصد ١٢ ع

احتياطاً ومن هذا قول ابى قلابه عن انس من السنة اذا تزوج البكر
لعمري هذا القبيل ١٢ ع بكس القاف ١٢ ش

على الثياب عندها سبعة اخرجها في الصبيحين قال ابو قلابه لو شئت
اعلى القاف ١٢ ع

لقلت ان السارفعه الى النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم لو قلت لم كذا

لان قوله من السنة هذا معناه لكن ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي
اعلى المرفوع ١٢ ع

اولى من ذلك قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالحلاف
لعمري قوله من السنة كذا ١٢ ع

في الذي قبله لان مطلق ذلك يقتضي ظاهراً الى من له الامر النهي وهو
لعمري الامر والنهي ١٢ ع

الرسول صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال
منهم الاسماء على ١٢ ش

ان يكون المراد غيره كاهل القرآن والاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط

واجيبوا بان الاصل هو الاول ما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح ايضا
اعلى القاف ١٢ ع

ما ثبت تصد ١٢ ع بما ثبت تصد ١٢ ع بما ثبت تصد ١٢ ع بما ثبت تصد ١٢ ع
وهو الصحيح ١٢ ع له فلا يصح ان يرجع مع وجود المرجح ١٢ -

له قوله لا يفهم عندنا أمره إلا رئيس الحق العبرة أن يقول لا يفهم إلا أن أمره رئيسه بتقديم الأول لا يفهم أمره إلا رئيسه بخلاف أن لا يفهم أمره على صفة كونه رئيساً لأنهم إن أمره ليس إلا رئيسه لا يظهر أن يقال لا يفهم منه إلا أن أمره لا يكون إلا رئيسه حاصل معنى كلامه أنه لا يفهم من أمره غير رئيسه يدل يفهم منه أنه رئيسه ١٢ شرح الشرح **له قوله** ضعيف الخ لا يتطرق هذا الاحتمال لا ترفع الأمان عن رواية الصحابة ولا يلتزمه عاقل فضلاً عن الفاضل ١٣ عب **له قوله** ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا الخ أي بدون قوله في عهد النبي عليه السلام وزمنه صلى الله عليه وسلم قال الشارح ثم رأيت التمسيد ذكر في حاشية إن قال المصنف كنا نفعل كذا الخ سبب تيمنه من قولهم كنا نفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

فمن كان في طاعة رئيس إذا قال أموت لا يفهم عنه أن أمره إلا رئيسه أما

أي عن قوله ١٣ غير رئيسه ١٢

قول من قال يحتمل أن يظن باليس بأمر أمراً فلا يختص له بهذه المسئلة

الروى ١٢

بل هو مذكور في الوصر فقال من رسول الله صلى الله عليه وسلم

أي مشهور ١٢

بكذا وهو احتمال ضعيف لأن الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك

أي هذا الاحتمال ١٢

الأبعد التحقيق من ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع أيضاً كما تقدم

من ذلك أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ولرسوله

أي الرسول

ومعصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى

أي كعب بن الأشرف

كسران ١٢

الله عليه وسلم فله حكم الرفع أيضاً لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله

أي هذا ١٢

أي هذا

عليه وعلى اله وصحبه سلموا وينتهى غاية الإسناد إلى الصحابي كذلك أي

لفظ غاية مستدرك ١٢

الله عليه وسلم لأن هذا وإن أوردوا احتجاجاً به يحتمل أن يريد الإجماع أو تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتجاج صحيح وفي كونه من التقرير التردد انتهى ولهذا حكم المرفوع عند الحكم الإمام فخر الدين الرازي وموقوف عند جمهور المحدثين وأصحاب القدماء والامول وكذا عند ابن الصلاح والحطيب انتهى كلام الشارح أقول ففي قول المصنف في الحاشية وقوله في الشرح تدافع ولعل لا يظهر هو ما في الحاشية ١٢ عب **له قوله** فله حكم الرفع أيضاً لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه الخ أقول إذا كانت هذه الموقوفات في حكم المرفوعات فلا يجد كل البعدان يعد من المرفوعات ما ثبت من الصحابي الكثير الملازمة ما هو ظاهر المخالفات حديث مرفوع مشهور فيما بينهم كما استثناء جابر رضي الله عنه وقت الاقتداء عن عزم قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة إلا بقائمة الكتاب أقول وسما عند جمهور الإمام كيف وقد ذهب إليه جمهور السلف والخلف وهو مذاهب مالك وأحمد أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي أنه لا يقرب الفاتحة ولا غيرها عند جمهور الإمام وسما قراءت على ما نقله الصدوق معاصرينا في كتابه هداية السائل إلى أدلة المسائل عن الشيخ

المحقق تقي الدين ابن تيمية رحمه الله عليه الذي هو الإمام المحيظ بمذاهب سلف هذه الأمة وخلفها علما قاله المحقق الشوكاني رحمه الله عليه في كتابه شرح المصدر في تحريم رفع القبور كما في اتحاد النبلاء إلا أن هذا الاستثناء لا يدل على حرمة القراءة أيضاً ولعله مدلول عليه بدليل آخر عند من ذهب إليه تماماً مع عب **له** وهو مرجع أهل بلدين في الأمور التي ١٢ عب **له** أي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ عب **له** أي تحقيقاً لهذا مرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ عب **له** أي في أنه من شبان أو من رمضان ١٢ عب **له** السيد العلامة أبو المصطفى النواب سيد محمد صديق حسن خان ١٢

له قوله ولا يخفى فيه جميع ما تقدم إليه حاصله ان جميع اقسام المرفوع من الحقيقي والحكي لا يتأتى في الموقوف فانه لو اخبر التابعي عن امورية او ماضية مع كونه غير اخذ عن الاسرائيليات يكون مرفوعاً لا موقوفاً وكذا الحكم بثواب مخصوص او عقاب مخصوص وبالجملة اكثر ما يكون مرفوعاً حكماً بالنظر الى الصحابة يكون مرفوعاً حكماً بالنظر الى التابعي ايضا ١٢ ملخص المواشي **له قوله** من لقى النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل الله عليه من رآه وامن به من الجن لانه صلى الله عليه وسلم بحت اليهم قطعاً وهم مكفون و عليه سلم بما جاء به من عند الله قال السخاوي دخل فيه من رآه

فيهم العصاة والطائغون ولذا قال ابن حزم في الاقفية من المحلى قد علمنا الله تعالى ان نقراً من الجن امنوا وصحوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فهم صحابة فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة ولا التفات لذكر ارباب الاثر عطابي موسى المديني تخريج في الصحابة لبعض من عرفه منهم فانه منهم فانه لم يستند في ذلك الى

مثل ما تقدم في كون اللفظ يقف في التصريح بان المنقول هو من قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يخفى فيه جميع ما تقدم بل معظمه ^{يحقق ١٢} والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختصر دفع دخل ١٢

شاملاً لجميع انواع علوم الحديث استطرده الى تعريف الصحابي من فقلت وهو من لقى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ما على الاسلام ولو

تخللت رحمة في الامم المراد باللقاء ما هو اعون من المجالسة والمناشاة وصول ^{وصلية ١٢} احدهما الى الآخر ان لم يكلمه يدخل فيه رؤية احدهما الاخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره والتعبير باللقاء اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى

الله عليه وسلم لانه يخرج حيثئذ ان لم يركبوا ونحوه من العيمان ^{الشان ١٢} ^{بهم الحديث ١٢}

حجة ١٢ شرح الشرح **له قوله** لو تخللت رحمة الخ اي على مذهب الشافعي واما في مذهبنا فقبل محبته بالردة فلا يكون صحابياً الا ان حصلت له رؤيته ثانية وعليه الامم مالك ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** رؤية احدهما الآخر المراد لو لم يركبوا لشرف منزلة مطا طلعة النبي عليه السلام الذي هو افضل من الكبريت الاحمر والياقوت الاخضر والمواد رتبة في حال حياته والا فورا بعد موته قبل دفنه فقيه خلافت ١٢ خلاصة شرح الشرح **له قوله** بنفسه او بغيره الخ اي سواء كان ينظر اليه قصداً او قصداً رؤية غير رآه متبادراً ونحوه نظراً على اتفاق من غير قصد الامانة بالغير مبالغة له قال التليذ قوله بغيره بان يكون مغيباً فيحصل الى النبي عليه السلام ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** والتعبير باللقاء اولى من قوله والتعبير باللقاء اولى لان قال ذكر الرؤية

في قول بعضهم بناء على الغالب او يقال المراد بالرؤية ما هو اعون من الرؤية بالفعل وبالقرينة لا يورع ليعارض الحق او غيره كظلمة الليل الشديدة فراء قال العراقي هكذا اطلقه كثير من اهل الحديث ومراده من ذلك مع زوال المانع من الرؤية كما يصح انتهى وعلى كل تقدير تعريف المم او ١٢ ملخص شرح الشرح :- عه طلبت طر ١٥١ س ١٢ عه ١٢ قوله من لقى الخ ١٢ عه ١٢ عه ١٢ حين اشتراط الرؤية ١٢ له صحابي مشهور نزل في حقه عيس ١٢

عنه

له قوله لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام الخ قال التليذ ما حاصله ان الايمان بغيره من الانبياء عليهم السلام يستلزم الايمان به عليه السلام لانها خبر وامرهم برسالة عليه الصلوة والسلام فلم يفرق الفصل عن الجئس وهو كما ترى والجواب ان اخباره كان بأنه سيكون نبي هو خاتم النبيين ووصفه كذلك اكد اومن البين ان الايمان بهذا المفهوم الكلي لا يستلزم الايمان به عليه الصلوة والسلام بخصوصه لزعمهم تحقق هذا المفهوم في غير ذلك الفرد المخصوص المقدس عليه الصلوة والسلام اللهم الا ان يسلم الملازمة بالنسبة الى البعض الذين يعبرون

ابناءهم فانه ١٢ عب له قوله فيه نظر الخ اي ترد قال المم في الحاشية قلت مرجحا احد جانبيه هذا الترد ان الصعبة و عدهما من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الاعتد حصول مقتنيهما في الظاهر حصوله في الظاهر يتوقف على البعثة انتهى وقيل في وجه النظر ان المؤمن في العرف لا يطلق على من يصدق بانه سيبعث ولم يرد من حال البعثة لكن فيه بحث لان لا مئنا بالنسبة الى المصدق بانه سيبعث ومات قبل البعثة الكذا في شرح الشرح له قوله يخرج من ارتد الخ وفي حاشية التليذ قال المم وكذا من روى عنه ثم مات مرتد ا بعد وفاته عليه السلام كرواية ابن امية بن خلف فانه لقيه مؤمنا وروى عنه واستملى خلافة عمر فارقه ومات على الردة انتهى قال السخاوي وما وقع لاحمد في مسئلة من ذكر حديث ربيعة بن امية بن خلف المسمى وهو من سلمى الفقه وشهد مع النبي عليه السلام حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحق الخذلان فخلق في خلافة عمر بالروم وتصور بسبب شئ اغضبهم يكن توجهه بعدم الوقوف على قصة ارتداداه وقد قال شيخنا دار واخراج حديث مثل هذا يعني مطلقا في المسانيد وغيرها مشكلا لعل من اخرج له لم يقف على قصة ارتداداه

وهم صحابة بلا ترد واللقى في هذا التعريف كالجئس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبعث ولم يدرك البعثة؟ فيه نظر وقولي ومات على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحش ابن خنسل وقولي لو تخللت رحمة اي بين لقيه له مؤمنا بين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته ام بعدة وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلا في المسئلة ويبدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق

شرح الشرح له قوله ليدل على رجحان الاول الخ اي المفهوم من الاصح المقابل للصحیح او الضعيف الذي هو الثاني وتقرير باق كلامه ظاهر قال الشارح ناقلا عن السخاوي ما حاصله انه هل يدخل من رآه عليه السلام ميتا قتل لا وهو الرأج عند شيخنا وقيل نعم واليه مال الزكشي والبلقيني وابن عبد البر وغيرهم ١٢ عب انما قال كالجئس كالفصل لعدم الجئس والفضيلة وفيه ما فيه ١٢ عب والظاهر لا لئلا يلق نبيا من حيث انه نبي واخباره المم في الحاشية ١٢ عب مكر في التسمية المنقولة عنها وقال الشارح مصغرا له قيل وهو متعلق باسناد الكعبة ١٢ ش له دليل لما يفهم من الرواية انه يتبعه حتى ايا ١٢ لله اي غير باطل عند الشافعية خلافا للحنفية ١٢ ش

له قوله تحدّثه مرسل من حيث الرواية الخ قال المم وهو مقبول بلا خلاف والفرق بينه وبين التابع حيث اختلف فيه مع اشتراكهما في احتمال الرواية عن التابعين ان احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعيد بخلاف احتمال روايته التابعي عن التابعي فانها ليست بعيدة قال التلميذ قال المم و يلغزه فيقال حديث مرسل يحتمل به بالاتفاق ١٧ شرح الشرح له قوله ومع ذلك معدودون المماد على ما حكى عن سعيدين المسيب انه لا يعد صحابيا الا من قام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة او سنتين او غزا معه فزوة او غزوتين قال

احمد بن حنبل وشبهه للبخاري

في صحيحه من صحبه عليه السلام

سنة او شهرا او يوما او

ساعة او رآه فهو من الصحابة

لان الصحبة تعم القليل والكثير

واختاره ابن الحبيب والميه

ذهب الامدي ٢ ملتقط عن

شرح الشرح له قوله يعرف

كونه صحابيا بالتراتب الخ فابي بكر

المظفر لقالي اقول لصاحبه لا

تخزن ان الله معادسا للشيء

ذكره السخاوي لكن الفرق بين

الصدوق وغيره ان من انكر صحبة

الصدوق لم يزل استلزام انكار صحبة

انكار نص القرآن المجمع على انه

هو المراد به بخلاف من انكر صحبة

غيره ٢ كذا في شرح الشرح له قوله

او الاستفاضة او الشهرة الخ المفاخر

بينهما بان المستفيض يكون في ابتداءه و

انتهائه سواء المشهور اعلم من ذلك قال

السخاوي اي الشهرة القاصرة عن

التواتر هي الاستفاضة على رأي كثر

ابن حصن فصار من ثعلبة وغيرهما انتهى

وكانه اراد بالشهرة الشهرة عند الحديث

١٢ شرح الشرح له قوله تدخل

تحت الامكان الخ اي الامكان احاد

اسير افعاد الى الاسلام فقبل من ذلك ومن خارجة لم يتخلف احد عن ذكره في

الصحابة لا عن تخريج احاديث في المسانيد وغيرها تبين بان احدهما انخفاء في

روحان بنبته من ربه صلى الله عليه وسلم قال او قيل تحت ايتي على من

لم يلازمه او لم يحضر معه مشهدا وعلى من كلفه يسيرا او ماشاة قليلا او

راة على بعد او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن

ليس له منه هو سماع منه فحديث مرسل من حيث الرؤية وهو مع ذلك معدود في

الصحابة لمانا لوه من شر الرؤية ثانيا ما يعرفونه صحابيا بالتواتر او الاستفاضة

او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او باخباره

عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الامكان

والامكان الشرعي فمن ادعى صحبته عليه الصلوة والسلام بعد مضي مائة سنة من سنة وفاته صلى الله عليه وسلم لا تقبل دعواه لما فهم عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لا صحابي في اخر عمره ارايتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض ممن هو اليوم عليها احد ما واه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر كذا في شرح الشرح ١٢ ع هذا الشرط يلحق باعتباره باخبار الصحابة والتابعي ايتم ١٢ ع منسوب على المعنوية اي ادعاء ذلك ١٢ ش -

الشرح له قوله لا قيد الايمان لم يفتقر الى قيد الايمان بالنبي عليه السلام ليس بشرط وقت اللقاء في الماضي فلوراي رجل وهو كما فرضها بآثارها سلم ومات على الاسلام يكون تابعا له اقل ولا يخفى انه بعيد والظاهر جوع التغيير الى الصحابي والمعنى ان قيد الايمان بالصحابي ليس بشرط في كون العروة تابعا بل الايمان بالصحابي لا معنى له ولا يخفى عدم استقامة الاستثناء على هذا التقدير فان الايمان بالصحابي لم يكن داخل في ما ذكره الملقى حتى يحتاج الى الاستثناء وبالجسلة لا يغفلو العبارة عن نوع خلل ١٢ **ع** **قوله** وهذا هو المختار لم قال الشارح قال العراقي وعليه عمل الاكثرين وقد اشار النبي عليه السلام الى الصحابة والتابعين

بقوله طوبى لمن رأى رآني وامن في طوبى لمن رأى من رأى الحديث فاكفى فيها بحمد الرؤية قلت رحمه يندرج الامام الاعظم رضي الله عنه في سلك التابعين فانه قد رأى النبي بن مالك وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجزري في اسماهم رجال القراء والا مام التوريشي في تحفة المسترشد من صاحب كشف الكشاف في سورة المؤمنين ومصاب صراحة الجمان وغيرهم من العلماء المتبحرين فمن نفي انه تابعي فاما من الشيع القاصر او التعصب الفاتر انتهى اقول وقد اقر برؤيته رضي الله عنه انس بن مالك رضي الله عنه امام الجرح والتعديل الدارقطني مع شدة طعنه في ذلك الامام الاعظم رضي الله عنهم صرح به صاحب مجمع البحار حيث قال قال الدارقطني لم يلق ابو حنيفة احد من الصحابة وانما رأى النساء بعينه لم يسمع منه انتهى ١٢ **ع** **قوله** واصح السماع الخ كان جان فانه اشترط ان يكون رآه في سن من يحفظ عنه فان كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته كخلف ابن خليفة فانه عد في اتباع التابعين وان كان رأى عن من عرفت لكونه صغيرا ١٢ وجه الدين **ع** **قوله** وهو المختصمون الخ سواء بذلك لانهم خصوموا اي قطعوا عن نظرنا منهم من المسايين حيث عاينوا الصحابة ولم يحصل لهم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الذين ادركوا الجاهلية الخ صغارا كانوا وكبارا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل فتحهم مكة لنزوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وبطل امور الجاهلية الاما كان من سقاية الحاجر وسد انة الكعبة ١٢ ملخص الشروح **ع** اي اخبره عن نفسه بانه صحابي ١٢ **ع** اي اتا بعضهم لقي الصحابي مؤمنا بالنبي عليه السلام ولو تخللت ردة في الاصح ١٢ ش **ع** اي سن التمييز وهو الاربعة او الخمسة ١٢ ش -

وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك

من المحدثين ١٢

عدم شكلا ١٢

نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل او ينتهى

بقوله ينفقه الدرر ١٢ جوابه ١٢

فلا يقبل مثله ١٢

غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك

لعل الاضافة بيانية فلا يترحم ما يترحم ١٢

وهذا متعلق باللق وما ذكر معه الا قيد الايمان

اي التشبيه بقوله كذلك ١٢

جيم ١٢

به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

اي قيد الايمان ١٢

وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول

كالخطيب ١٢

اي التعريف المذكور للتابعي ١٢

السلامة او صحة السماع والتمييز وبقي بين الصحابة

والتابعين طبقة اختلفت في الحاقهم باي القسمين وهم المختصمون

الصحابة والتابعين ١٢

له قوله ويحتاج الى تأمل الخ اقول محل هذا الاستشكال اذا كان المذمى مجهول الحال واما اذا كان نظام العد ال قبل الدعوى فلا اشكال فكما يقبل خبر العدل في روايته يقبل قوله في ادعاء رؤيته والله اعلم بحقيقته ١٢ ش

وسلم الذين ادركوا الجاهلية الخ صغارا كانوا وكبارا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل فتحهم مكة لنزوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وبطل امور الجاهلية الاما كان من سقاية الحاجر وسد انة الكعبة ١٢ ملخص الشروح **ع** اي اخبره عن نفسه بانه صحابي ١٢ **ع** اي اتا بعضهم لقي الصحابي مؤمنا بالنبي عليه السلام ولو تخللت ردة في الاصح ١٢ ش **ع** اي سن التمييز وهو الاربعة او الخمسة ١٢ ش -

له قوله الاسلام الخ اي في حياته صلى الله عليه وسلم او بعده وختمهم ابن تيمية بمن ادرك الاسلام في الكبر ثم اسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كبار من نصير فانه اسلم هو بالغ في خلوة ابي بكر الصديق رضي الله عنه فخص بعضهم من اسلم في حياته صلى الله عليه وسلم كزيد بن وهب فانه رجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي عليه السلام وهو في الطريق وكذا وقع لعقوب بن ابي حاتم وابي مسلم الخولاني وابي عبد الله الصائغي مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومهم بليل او قرب من هؤلاء سويدين فقلة قدم حين نقضت الايدي من دفن صلى الله عليه وسلم في الارض في الاخرين ذكره السخاوي ١٧ شرح الشرح له قوله لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم الخ او ادوا له لكن قبل الاسلام وقد علموا من الصحابة من اسلموا من قبلهم

الغرض من كثرة هذا ولا يخفى ان الغرض من ان التابعين وليسوا من الصحابة قطعاً لانهم لم يروا قوله بيناهما طبقاً باقتدار العصر الزمان لا اختلاف الزمنية ولا شأن فالذي الحقهم بالصحابة نظر الى انهم كانوا في عصرهم مدار الطبقة الذي الحقهم بالتابعين نظروا اليهم في رتبة الجاهل كانوا متقدمين على طبقتهم ١٢ شرح الشرح له قوله فعلمهم ابن عبد البر عليه السلام ان ابن عبد البر ذكرهم في طبقة الصحابة فحقهم القاضي عياض انه يقول انهم صحابة ذلك خطأ لانه صرح في كتابه بان ذكرهم لاستيعاب اهل القرن كما هو سواو تشرّفوا برؤية صلى الله عليه وسلم بالصحابة وتشرّفوا بمجاورة صلى الله عليه وسلم في رؤيته عليه السلام كالنفس فاعراب انهم من التابعين ١٢ السخاوي شرح له قوله والصحيح انهم معدودون في من اهل الاسلام تفرغوا برؤية صلى الله عليه وسلم لا ١٢ كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم على الاله صحبة سلم كالتجاشع ولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من كان مؤمناً به في حياته ١٢ متهر ١٢

الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى الاله وصحبه وسلم فقد هم ابن عبد البر في الصحابة
 وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه
 نظر لانه اوضح في خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه
 جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح انهم معدودون في
 كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم على الاله صحبة سلم كالتجاشع ولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان له ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض
 فراهم فينبغي ان يعد من كان مؤمناً به في حياته

اول هذا الكلام ما تقرر ما سبق منه من التحميم فثبت قول المم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام حيث قال اي في حياته صلى الله عليه وسلم او بعده موتة الخ كما علم ١٢ عيب له قوله كشف له عن جميع من في الارض الخ حاصله انه لو ثبت ان النبي عليه السلام كشف له جميع من في الارض في ليلة الاسراء بحيث رأى كل تفصيله لدخل في الصحابة كل من كان مؤمناً في تلك الليلة وان لم يلاق في عين الناس او خرج عليه السلام في المنطقة على ما هو مذاهبنا والمعتبر في كون المرء صحابياً هو الرؤية من احد الجاهليين في عالم الظاهر وقد تحقق رؤيته في المنطقة على التقدير المذكور فلا يراد ما قيل انما ذكرهم فيما تقدم من ان الصحبة من الاحكام الظاهرية لانه لو ثبت لا يدل على الصحبة لان ما في عالم الغيب لا يكون حكمه الشهادة وجب الاندفاع بما قورنا ظاهر ١٢ عيب -

له قوله ويقال للاخيرين الم والمعلم ان الفقهاء يستعملون الاثر في كلام السلف والخير في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل الخير والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثر عومتهما وهو الاظهر ١٢ شرح الشرح له قوله مرفوع صحابي الم اراد يكون مرفوع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد احدا ويرفعه التابعي ان يترك التابعي الصحابي من الوسط ويرفعه من دون التابعي ان يترك هو التابعي والصحابي ايضا من الوسط ١٢ شرح الشرح له قوله او معلق الم الظاهر ان ذكر المعقل المعلق على سبيل التمثيل لا المحصر ما قيل ان اولئك المعلقون ليس بشئ اذ انقطع خارج عنهما وليس يتم الجسم ايضا اذا المعقل والمعلق قد يمتعا

كما سنف من المصنف ١٢ عب له قوله

ويدخل ما فيه الاحتمال الم اى يدخل في

المسند ما فيه احتمال الانقطاع على خلاف

الظاهر فلا يرد انه اذا سلم اى احتمال الاتصال

والانقطاع فالحاق بالمسند لا يخلو عن الترجيح

بلا مرجح ١٢ عب له قوله وما لو وجد فيه

حقيقة الاتصال من باب الاولى الم اى

قد خول في المسند من باب الاولى وعلى طريق

دلالة النعم فلا يتصور ان المسند هو ما يكون

ظاهرا للاتصال فما يكون حقيقة الاتصال

وظاهرا الانقطاع لا يكون مسندا وهو كما ترى

١٢ عب له قوله وهذا التعريف موافق

الم قول الشارح ونيسانه ان اريد بقيد ظهور

السماح ما يتبادر منه وهو انه ليسع ويكون سماه

منه ظاهرا فالتعريف مضمون متصل المسند

ولا يدخل فيه ما فيه الاحتمال الم الم الم الم الم

الم وان اريد ما يكون ظاهرا السماح على قياس

قوله ظاهرا الاتصال فالتعريفان متساويان

ومتوافقان لكنه انما يظهر دلالة قوله يظهر

سماه على الاول انتهى مع جرد بعض

الزوائد اقول لا يظهر الفرق بين قوله

ظاهرا الاتصال وبين قول الحاكم يظهر

سماه في ان الاول يشمل ما فيه

الاحتمال والمندلس الم الم الم الم

بحسب الظاهر دون الثاني الم الملازمة

تجوز عن الاصطلاح يقال للاخيرين اى الموقوف المقطوع الاثر والمستند

في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهرا

الاتصال فقولى مرفوع كالجنس قولى صحابي كالفصل يخرج ما رفعه التابعي

ليشمل الحد ود وغيره ١٢

فانه مرسل او من قوله فانه معقل او معلق قولى ظاهرا الاتصال يخرج

قد مر تفسيره ١٢

ما ظاهرا الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال ما يوجد فيه حقيقة الاتصال

كالمرسل الخفى ١٢

كالمرسل الجلي ١٢

من باب الاولى فيفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كنعمة المندلس

والمعاصر الذى لم يثبت لثبته لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطباق الاثمة

الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسندا ما

رواه الحدثن شيخ يظهر سماه وكذا شيخ عن شيخ متصل الى صحابي

الظاهرة بين الاتصال والسماح وصيغة اسم الفاعل والمضارع ههنا فالابزار على المم كانه تحكم ١٢ عب عه اى تجاوزا عنه الى ارادة المعنى اللغوي ١٢ ش عه لى كنعنى اصله لقوى لدخول اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فالقلب الواو ياء ادغمت الياء فى الياء فصار لثبته ١٢ عب عه بدل من قوله قول الحاكم ١٢ -

له قوله كن قال ان ذلك قد يأتي بقلة الخ لما كان تعريف المسند بالمتصل وصداقه على الموقوف هو ما بان اطلاق المسند على الموقوف كاطلاقه على المرفوع استدركه بقوله لكنه الخ وحاصله ان التعريف وان كان صادقا على الموقوف .. قليل ونقطة قد ههنا للتحقيق اودكرت للتاكيد فلا بأس في اجتماعهما مع القلة ١٢ عب له قوله ولم يتعرض

للاستاد الحسن حيث

التعيين فلا يرد

انه قد عمم بقوله

متصلا كان او منفصلا

وفيه ان هذا التأويل

يعيب ١٢ ملخص

الخواشي

له قوله ولا قائل

به الخ حاصله ان

هذا التعريف بعد

من تعريف الخطيب

لان تعريف الخطيب

لا يصدق على شيء من

اخبار المحدود

الا على الموقوف

المتصل وهو ما يقال

بدخوله في المحدود

وهذا التعريف يصدق

على انواع متعددة

من اخبار المحدود

ولم يقل بدخولها

في المحدود

احدا صلا ١٢

شرح الشرح

عنه الخطيب فيمثل

المرفوع والموقوف

الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل

هـ ١٢

فعل هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسندا لكن قال

الحديث ١٢

ان ذلك قد يأتي بقلة وابعاد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع

سلك مسلكا بعيدا ١٢

ولم يتعرض للاستاد فانه يصدق على المرسل المعضل والمنقطع

اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به فان قل عدده اى عدد رجال

السند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

اى السند القليل العدد ١٢ ش

بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند اخر يرد به ذلك الحديث

بعينه بعد كثير او ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذى صفة عليه

كالخيارى ونحوه ١٢

كالخلف والفقه الضبط والتصنيف غير ذلك من الصفات المقتضية

بل المقطوع ايضا ١٢ ش عنه اى اطلاق المسند على الموقوف المتصل بالسند ١٢ معه وهو ما جاء عن النبي عليه السلام

١٢ له اى بالاتصال والانقطاع وغيرهما ١٢ لله يعنى بالنسبة الى عدد رجال سند اخر ١٢ ش له قال السخاوى

تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وتارة بالنسبة الى سند اخر ١٢ ش

قوله العلم المطلق المسمى مطلقا لكونه بالنسبة الى صاحب الشريعة الذي هو حال مطلقا قال الشارح ثم اعلم ان اصل الاسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة بالغة من السنن المؤكدة قبل من فروض الكفاية قال ابن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال الثوري الاسناد سلام المؤمن فاذا لم يكن معه سلام لم يقدر ان يقابل قال تقيية ذاكرت حماد بن زميذا حديث فقال ما جردها لو كان لها اجنية يعني الاسانيد قال مطرف قوله تعالى اودا ثارة من علمي اسناد الحديث ثم طلب العلم امر مطلوب شأن مرغوب قال احمد بن حنبل طلب الاسناد العالي سنة عن سلف وعن ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي قال بيت خال اسناد عال قال احمد بن اسلم

قرب الاسناد قرب اقرب الى الله عز وجل قال ابن الصلاح لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليه القرب اليه قرب الى الله عز وجل قال الحاكم طلب الاسناد سنة صحيحة فذكر حديث انس في هجوم الثوري وقوله يا محمد انا نارسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلم في الاسناد غير مستحب

لا نكر عليه سؤاله عما اخبره برسوله عنده لا مرة بالانقسام على ما اخبره الرسول عن قال الجوزي وقد روى جابر بن عبد الله الانصاري من المدينة الى مصر في طلب حديث واحد انتهى واما ما قاله بعض الكبار الصوفية من ان حدثنا باب من ابواب الدنيا فعمله اذا كان العرض منه حصول عرض او عرض ونيو قال محمد بن حاتم ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد ولبين واحد من الامراء اسنادا ما هو مصنف في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم فليس عندهم تمييز ما نزل من التواتر بالانجيل وبين ما الحق به كتبهم من الاخبار التي اخذوها من غير الثقات انتهى ما في شرح الفرج عيب **قوله** عالمين مرضوا ثم دفع لئول مقد قد ذكره ان يقال قلة العدد قد توفى للوضوح واليقين لدا لعل وكيف قال فالاول اي قليل العدد المنتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم العلم المطلق والابواب ان الموضوع مثل المحدث فلا يدخل في قليل العدد فلا

كالزهرى وعلي بن المديني

للترجيم كسفة ومالك الثوري الشافعي البخاري مسلم ونحوهم فالاول

وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه سلم العلم المطلق فان

اتفق ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والا فصوره

العلوية موجوة ما لم يكن موضوعا فهو كالعدم والثاني العلم النسبي هو

ما يقل العدنية الى ذلك الامام ولو كان العدن من ذلك الامام الى منتهاه

كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلبت على كثير منهم بحيث اهلوا

الاشتغال بما هو اهم منه انما كان فيك العلوم مرغوبا فيه لكونه اقرب الى

الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من جال الاسناد الا والخطأ

جاء عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز

شرح **قوله** ولو كان العدن من ذلك الامام الى منتهاه كثير الزمان الحديث بوجوه ذلك الامام في رجائه له رضة بينة ومزية واحدة بالنسبة الى سند لم يوجد فيه امام ولم يصفه الكثيرة المتأخرة اذا غالب ان مشائخ الامام ثقات عظام ١٢ شرح اشرع **قوله** بما هو اهم منه الخ اي من العلوم وهو الحفظ والاعتقان والتفتيش في احوال الرواة وكل ما يتعلق بصحة الحديث قال الدار اسلم ربما يدخل مسلم من حديث غير الاشبات مارواك الثقات عن شيو خهم الا انه بسند نازل فيهم الى رواية غيرهم والاعلام

الوجه ع اي على الاطلاق لا بالنسبة الى شخص من رجال السند دون شخص ١٢ ش

له قوله وكلما قلت قلت الخ قال الشارح منها الثلاثيات للبغاري وغيره والثنايات في مؤطا الإمام مالك والوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة قال البخاري لكن الأخير يستدعي مقبول إذا اعتدناه لأرواية له عن أحد من الصحابة يعرف بصحة في زمن أدراكه أي أنهم انتهى أقول بوسلم قول البخاري فلا يدل على نفي التابعية إذا الرواية ليست بلازمة للتابعة بل يكفيها الرؤية كما سبق التحقيق من المصنف قد ذكر أعب الله قوله فلا ترد في أن النزول حيثما أوى الخ أقول إن أدولية علو السند كان قلنا احتمال الخطأ فإذا تحقق ذلك في النازل مع عدمه في العالي كان النازل أوى وهو ظاهر ١٢ أعب الله قوله إمامنا رجم الخ إشارة إلى ما حكى ابن خلاد عن بعض أهل النظر أن

كلما قلت قلت فإن كان في النزول مزية ليست في العلوك أن يكون رجاله

فصل ١٢

أوثق منه وأحفظ وأوفقه أو الاتصال فيه أظهر فلا ترد في أن النزول

كان يروى الرواة كلها بصيغة سمعت ١٢

أولى وأما من يجم النزول مطلقاً واحتم بأن كثرة البحث يقتضي

النازل في الذي يقع

استدل ١٢

المشقة فيعظم الاجر ذلك ترجيحاً بامراجبي عما يتعلق بالتصحيح

والامرا لا هم ما يقوى المصنف ١٢

والتضعيف فيه أي في علو النسب الموافقة وهي الوصول إلى شيخ أحد

المصنفين من غير طريق أي الطريقة التي تصل إلى ذلك المصنف المعين

أي مصنف في الكتب الستة وغيره هو ١٢ ش

مثاله روى البخاري عن قتبية عن مالك حديثاً فلورويته من طريقه

في صحيحه ١٢ مصنف ١٢

كان بيننا وبين قتبية ثمانية ولو بيننا ذلك الحديث بعينه من طريق

أي الروي عن طريق البخاري ١٢

أبي العباس السراج عن قتبية مثلاً لكن بيننا وبين قتبية فيه سبعة

لحماد ١٢

النزول في الإسناد رجم واحتم بأنه يجب على الراوي أن يجهل في معرفة جرح من يروى عنه وتعديله والاجتهاد في أحوال رواة النازل أكثر فكان الثواب فيه وأفرق ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف الحق وجهه ما ذكره المصنف ١٢ شرح المصنف الله قوله فذلك ترجيحاً بامراجبي الخ أي كثرة المشقة ليست مطلوبة لتقصها ومراعاة المعظم المقصود من الرواية وهو الصحة وأولى وهذا إنما به من يقصد المسجد للجماعة فيسلك الطريق البعيدة لكثير الخ في غيبة في كثير الأمر وإن أدى سلكها إلى قوات الجماعة التي هي المقصودة وذلك أن المقصود من الحديث الوصول إلى صحته وبعد الوهم وكلما كثر رجال الإسناد طرقاً ليه احتمال الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان أسلم والله أعلم كذا حققه البخاري ١٢ شرح المصنف الله قوله إلى شيخ أحد المصنفين الخ أي مصنف في الكتب الستة أو غيرهم كما سبق وهل يجب كون الوصول إلى شيخ المصنف في الموافقة أو يكفي الوصول إلى شيخ إمام معتبر من أئمة أهل الحديث فيه تردد والعبارة مريبة في الأول وكذا الكلام في لاشئ الثلاثة الباقية من غير طريق أي من غير طريق ذلك المصنف إلى ذلك الشيخ بان

لا يكون المصنف في الموافقة أن يكون العدد فيه أقل من العدد في الطريق الذي يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح ١٢ شرح المصنف الله قوله إلى أبي العباس السراج الخ يشهد بالواو أنهم العجم أو ما نفع وهو إمام جليل كان مستجاب الدعوة ولادته سنة ثمان عشر ومائتين ومات في سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة كان تلميذ البخاري وقد روى البخاري عنه ومسلم وعاش بعد البخاري سبعة وخمسين سنة فإن البخاري مات سنة ست وتسعين ومائتين شرح المصنف ع هذا مرصوف في الحديث شأن آخر ١٢ عنه باليساء للمجهول وقيل بالمعلوم ١٢ ش

له قوله والافاسم الموافقة والبديل اقم بدنه الحاصل المعتمد اكثر استعملهما الموافقة والبديل في صورة العلو لتصدق بحث الطالبين تحريفهم على سماع الاعتناء به وان كان التساوي في الطرفين بل النزول في طريق لا يمنع التسمية وقد يطلق بدونه ايضا قال العراقي وفي كلام غير ابن الصلاح اطلاق اسم الموافقة والبديل مع عدم العلو فان علا قالوا موافقة عالية وبدا لعلها وتفيد ابن الصلاح اطلاقهما بالعلو فلو لم يكن عاليا فهو ايضا موافقة وبديل لكن لا يطلق عليهما اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات اليه ١٢ شرح الشرح -

له قوله اي في العلو النسب الخ قال

تلميذه تقدم ان علو النبي ان يتبين

الاسناد الى امام ذي صفة عليية و

هذه المساواة ليست كذلك اي

بالتفسير والتمثيل الاتيين فحقها

ان تكون من افراد العلو المطلق

كذا قال الشارح اتول والقول الفصيل

ان المساواة كما يمكن ان توجد

في العلو المطلق وهو الظاهر من

المثال كذلك يمكن ان توجد في

العلو النسبي ايضا فالحق انه داخل

في القسمين والحكم الكلي من المصنف

وتلميذه لعله ليس يذالك ١٢ ع

له قوله مع اسناد احد المصنفين

الخ قال الشارح اي مع عدد من رجاله

بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم

او بينه وبين صحابي او تابعي او من

دونه صرح بهذا التعميم ابن

الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على

الاذهان ان هذه المساواة مفقودة

في هذه الازمان اقول هذه

التعميم يؤيد ما قلنا من وجود المساواة

في العلو المطلق والعلو النسبي

تأمل ١٢ ع

ع سمي بدلا لوقوعه في طريق ما وبديل

الراوي الذي اومأه احد اصحاب الستة

من جهة ١٢ ش **ع** اي مع علو درجة فاكثر ١٢ ش **ع** اي

استاد في العباس المتقدم ١٢ ش **له** لفتة قاف وسكون عين وفتح النون بعدها

موحدة ١٢ ش **له** اي تقييد اطلاق الموافقة والبديل بقران العلوانا هو في الاكثر والا فاسم الموافقة الخ ١٢

له اي بدون الاقتران ١٢ -

فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيء بعينه مع علو الاسناد على الاسناد

وهو تسمية ١٢

لقلة العدد بدرجة ١٢

اليه فيه اي العلو النسبي البديل هو الوصول الى شيخ شيخه كذا لك

بالكسر منسوب الى التسمية ١٢

كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخرى الى القعبي عن مالك

فيكون القعبي بدله من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل

اذا قارنا العلوانا فاسم الموافقة والبديل اقم بدنه فيه اي في العلو

النسبي المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي الى اخره اي اسناد

العلو النسبي مع اسناد احد المصنفين كان يرمى الناسي مثلا حديثا يقع

بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك

الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بينا فيه و

من جهة ١٢ ش **ع** اي مع علو درجة فاكثر ١٢ ش **ع** اي

استاد في العباس المتقدم ١٢ ش **له** لفتة قاف وسكون عين وفتح النون بعدها

موحدة ١٢ ش **له** اي تقييد اطلاق الموافقة والبديل بقران العلوانا هو في الاكثر والا فاسم الموافقة الخ ١٢

له اي بدون الاقتران ١٢ -

سأله قوله وفيه أي العلو النسب والزم وهي أن يستوي استواء الراوي مع تليذ المعنى العلى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يكون عدد ما بين كل واحد منهما وبينه على الله عليه وسلم سواء فيكون ذلك الراوي كانه صانع ذلك المأخذ ذلك الحديث عنه ١٢ كذا في حواشي السبعة المنقولة عنها **سأله** قوله ويقابل العلو باقسام المذكورة النزول لم قال العراقي ثلثون النزول حيث ذمه ذمه فهو مجهول على ما إذا لم يكن مع النزول ما يبركه كزيادة الثقة في رجاله على العالي أكونتها حفظ أو أفتته أكونته متصلاً بالسماع وفي العالي حضوراً وإجازة أو مناً ولتد ونحو ذلك فإن الصدوق حينئذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مقبول مروي عن ابن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الاستدلال

بين النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أحد عشر نفساً فأنسا والنساء من حيث العدم مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاستأخاص فيه أي العلو النسب أيضاً

المصاحف توهي الاستواء مع تليذ ذلك المصنف على الوجه المشرح
أولاً وسميت المصاحف لأن العادة جرت في الغالب بالمصاحفين من تلقاها ونحن في

هذه الصلوة كأنلقينا النسائي فكانا صافحنا يقابل العلو باقسام المذكورة

النزول فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول خلافاً

لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول فإن تشارك الراوي من روى عنه في

أمر من الأمور المتعلقة بالرأية مثل السنن واللقى وهو الأخذ عن المشائخ

فهو النوع الذي يقال له وإية الاقتران لأنه يحتمل أن يكون راوياً عن قوينه

جوذة الحديث صحة الرجال وروينا عن السلفي قال الأصل الأخذ من العلماء فزودهم أولى من العلو بالأخذ عن الجهالة على مذهب التحقيق من العقلة والنال حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روي عن نظام الملك قال عندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بلغت روايته مائة قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل العلو المتعارف عند الإطلاق بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب انتهى قال السخاوي وأنزل ما في الصحيحين مما وقفت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية ١٢ شرح المشرح **سأله** قوله مثل السنن واللقى التشارك في السنن أن يكون مولداً منهما قريباً من مولد الآخر وفي ملاقاته الشيوخ أن يكون كل واحد عن غالب شيوخ الآخر وإن لم يكن التقارب في السن موجوداً ١٢ كذا في بعض الحواشي **سأله** قوله فهو النوع الذي يقال له رواية الاقتران المزمع من المزج الغير المستحسن الأصل ما اختاره الشيخ من جعل الكتابين واحداً لأن الاقتران مرفوع باعتبار المتن مجزئ باعتبار الشرح فإتيه أن المضاف مقدم لتصحيح الحمل ١٢ شرح المشرح

ع فإن كان سند العلو المطلق ثلاثاً كان سند النزول المطلق أربعاً وهكذا بين الأقسام الباقية ١٢ كذا في الحواشي **ع** وهو الحاكم على ما يفهم من ظاهر كلامه كما نقله وجيه الدين رحمه ١٢ عيب مع أي العرف في مخاض العلم ١٢ ش **له** أي أو اللق كصاحبه السخاوي ولعله أتى بالواو نظراً للغالب والأول ربما يكتب باللقى ١٢ ش

الاقتران خبر ١٢ بيان لوجه التسمية ١٢

له قوله فهو المدبج الم اسم مفعول من التدبج سمي به اخذ امن ديباجتي الوجه وهما الخندان لتساويهما وتقابلتهما وهو نوع مهتر وفائدة ضبط الامن من ظن الزيادة في الاسناد وابدال الواو بعين ان كان بالعنعنة ١٢ سخاوي -

له قوله فكل مدبج اقوان الم اي فكل حديث مدبج حديث الاقوان وليس كل حديث الاقوان حديثا مدبجا قال الجزري على ما نقله الشارح شال المدبج في الصحابة عائشة رة وابو هريرة رة روى كل واحد منهما عن الاخر وفي التابعين الزهري

عن عمار بن عبد العزيز

وهو عنه وفي اتباع التابعين

مالك عن الاوزاعي وهو عنه

وفي اتباع الاتباع احمد بن

حنبل عن علي بن المديني

وهو عنه رضي الله تعالى

عنه ١٢ عب عنه قوله في السن

اد في اللقاة وفي المقدار حاصله ان

هذا النوع اقسام احدها ان يكون الراوي

اكبر سنا واقدم طبقة كالزهري ومجي

بن سعيد عن مالك وثانيها ان يكون

اكبر قدرا في اللفظ والعلم كمالك عن

عبد الله بن دينار واحمد اسحاق عن ابن

موسى الثالث ان يكون اكبر من المجتهدين

كرواية العبادلة عن كعب كرواية كثير

من العلماء عن تلاميذهم كذا نقل عنه

في الحاشية ١٢ عب عنه قوله فهنا

النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر

هو نوع مهتر تدعو لفعله المهتر العلمية

والانفس الزكية ولذا قيل الرجل لا يكون

محدثا حتى ياخذ عن فوقه ومثله و

دونه وفائدة ضبط الامن من ظن

الانقلاب في السند مع ما فيه العمل

بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس

من انزلهم الى ذلك اشار ابن الصلاح بقوله

ومن الفائدة ان لا يوهو كون المروي عنه

اكبر سنا وفضل نظرا الى ان الاغلب كون المروي عنه كذلك فتهمل بذلك منزلة هما والاصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجاسسة عن عيم الداري كما في صحيح مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

في كتابي اليمن وان ما لكايض بن مارة حديثي بكذا ذكر شيئا اخرجه ابن مندة وقوله ايضا حديثي عملته ما سابق ابابكر الى خيرة قط الاسبق اخرجه الطيب في تاريخه ذكره البخاري ١٢ شرح

الشرح **له قوله** ومنه الاباء الم الابناء الم وفيه امثلة كثيرة كقول الشرح حديثي امتي امينة انه دفن بصلي الى مقدم الحجاج البصرة ليعمر وعمر بن ومائة وكرواية عياض عن الفضل

حديث الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة ذكره البخاري ١٢ شرح الشرح **له** ان في المدبج كتابا خلا في علمه وسماه به ١٢ ش

واروى كل منهما اي القرينيين عن الاخر فهو المدبج وهو اخص من الاول

فكل مدبج اقوان ليس كل اقوان مدبجا وقد صنف الدارقطني في ذلك صنف

ابو الشيخ الاصبهاني الذي قبله اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان

كل ما يروى عن الاخر فهل يسمى مدبجا فيه بحث الظاهر لانه

من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدبج ما خوف من يباحثي الوجه فيقتضي

ان يكون في لك مستويا من الجانبين فلا يجي فيه هذا وان روى الراوي عن

هوونه في السن وفي التي اوفي المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن

الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلق رواية الاباء عن

الابناء والصحابة عن التابعين الشيخ عن تلميذه ونحو ذلك في عكسه كثيرة لانه

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

له قوله وذلك ان الحافظ السلفي لم يحصله ان ابا علي البرقي الذي هو من مشايخ السلفي سمع حديثاً منه
ومرّاه ومات على رأس خمسمائة وكان اخرا صاحب السلفي سبطه ابو القاسم ومات على رأس
خمسين

وست مائة

فحصل

الفصل

بين وفات

ابي علي الى

القاسم مائة

عنه بقية

موجدة و

فتح راء ١٢

ش عنه

مرفوع على

انه اسر كان

اي ولد ولده

١٢ ش

س اي هذا

النوع اذا السلفي

متأخر عن

البخاري ١٢ ش

له كشادة

صا نعم الخف

او يا نعم ١٢

له اي السبب

الغالب لوقوع ذلك

اليعديين وفاتيها

ان المسموع متالح

١٢ غيب

لعه

من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك

ان الحافظ السلفي سمع منه ابو علي البرقي احد مشايخ حديثنا ورواه
^٢ مشيخته حيد سلف كعنت ١٢ ^١ بيان ابي علي ١٢

عنه مات على رأس خمسمائة ثم كان اخرا صاحب السلفي بالسما سبطه ابو القاسم
^٣ اي منتهى خمس مائة ١٢ ^٢ قيد للأخر ١٢ ش

عبد الرحمن بن مكي كانت فاته سنة خمسين سنة ومن قديم ذلك

ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج اشياء في التاريخ وغيرها و
^{١٢} مر ذكره ١٢

مات ستة وست وخمسين مائتين اخر من حدث عن السراج بالسما ابو الحسين
^{١٢} البخاري ١٢

الخفاف ومات ستة ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع من
^{١٢} اي الخفاف ١٢ ش

ذلك ان المسموع منه قديماً آخر بعد موت احد الراويين عنه

زماناً حتى يسمع منه بعض الاهداث يعيش بعد السما منه دهرًا
^{١٢} حديث السن ١٢

فيكون بين وفات البخاري والخفاف مائة وسبعة وثلثون سنة ١٢ ش ٢ ٢

له قوله متفق الاسم الخ قد روى المحدث عن رجلين متفقين في الاسم فقط او في الاسم واسم الاب او في الاسم واسم الاب والجد او في الاسم واسم الاب والجد والنسبة ولم يتميزا احدهما عن الآخر فسبق الذهن الى انهما رجل واحد وليس كذلك ويتبين الفرق بالاختصاص اي اختصاص الراوى ما يخص كلا من المروى عنه ١٢ ملخص الحواشي **له قوله** واسم اسم الاب الخ مثال ما اتفق اسماءهم واسماء اباؤهم الخ الخليل بن احمد بن عمرو بن قيسم النخعي صاحب العروض روى عن عاهم الاحول ذكره ابن جابر في الثقات والثاني الخليل بن احمد البشري المزني روى عن المستنير ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء اباؤهم واجدادهم احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متعاضدين في طبقة واحدة فالاول احمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي والثاني احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري والثالث احمد بن جعفر بن حمدان الدينوري والرابع احمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي ومثال ما اتفق اسماءهم واسماء اباؤهم واسماء اجدادهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن المشط الانصاري البصري شيخ البخاري والثاني ابو سلمة محمد بن عبيد الله بن زياد الانصاري ١٢ شرح الشرح **له قوله** باختصاصه اي فليعلم انه باختصاصه اي الراوى غير متبط بالمتن والشرح معا باحدهما بان يكون تلميذ احدهما دون الآخر او يكون تلميذهما لكن له باحدهما زيادة اختصاص كملازمة او بلد او قرية ليس للاخرينيين المهمل الفرق بين المبهم والمهمل ان المبهم لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسم مع الاشتباه ١٢ ملقط من شرح الشرح عه اي تأخر التمييز بعد موت احد الراويين زمانا مديدا وعيش التلميذ بعد موت الشيخ دها طويلا ١٢ عه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدمه كذا قوله اومع النسبة ١٢ عه اي مما اتفقا في الاسم فقط ١٢ له بضم الذال المعجمة وفتح الهاء ١٢ لله المسمى بفتح الباء ١٢ ش له اي فليعلم ان باختصاصه الخ ١٢

طويلا فيحصل من مجموع ذلك فوهذه المدة والله الموفق **ان روى الراوى**

اثنين متفقين الاسم ومع اسم الاب اومع اسم الجدا ومع النسبة ولم يتميزا باي خاص نقط ١٢ ايضا ١٣ ايضا ١٣ وصف ١٢

كلاهما فان كانا ثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد في نسخة الحديث ١٢

غير منسوب عن ابن هب فانه اما احمد بن صالح واما احمد بن عيسى وعن محمد بن

منسوب عن اهل العراق فانه اما احمد بن سلام واما محمد بن يحيى الذهلي وقد كلا ١٢

استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري فمن اراد ذلك ضابطا كلياً يتنازه فصلت بالتمام ١٢ تأخرنا ١٢

احدهما عن الآخر فباختصاصه اي الراوى باحدهما يتبين المهمل ومتى لم يتبين

ذلك او كان مختصاً بهما معا فاشكاله شديد فيرجع فيه الى القرائن والنظن الوصف ١٢ اي شاملا لهما ١٢

الغالب ان روى عن شيخ حديثا ومحمد بن الشيخ مريه فان كان جرما كان يقول انكر ١٣ الانكار ١٢

لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسم مع الاشتباه ١٢ ملقط من شرح الشرح عه اي تأخر التمييز بعد موت احد الراويين زمانا مديدا وعيش التلميذ بعد موت الشيخ دها طويلا ١٢ عه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدمه كذا قوله اومع النسبة ١٢ عه اي مما اتفقا في الاسم فقط ١٢ له بضم الذال المعجمة وفتح الهاء ١٢ لله المسمى بفتح الباء ١٢ ش له اي فليعلم ان باختصاصه الخ ١٢

له قول كذب واحد منهما لا يعين الخ قال تلميذه أي كذب الاصل في قوله كذب على او ما رويت ان كان الفرع صادقا وكذب الفرع في الرواية ان كان الاصل صادقا في قوله كذب على ما رويت الا ان عدالة الاصل يمنع كذب به فيجوز النسيان على الفرع وعدالة الفرع يمنع كذب به فيجوز النسيان على الاصل ولم يتبين ان مطابقة الواضع مع ايهما فلذلك لا يكون قاضيا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم لصحة الحديث للردح فانه اذا كان الشيخ كاذبا في قوله كذب على كان التلميذ صادقا فيكون الحديث صحيحا اجيب باننا سلمنا ذلك لكن اذا ظهر منه

الكذب فلا يعتمد على قوله ١٢ شرح الشرح

له قوله ولا يكون ذلك قاضيا لحي لا

يكون قاضيا في عد التماسا في رواية مما اذكر

منها كذب الآخر وليس قبول احدهما ادلى

من الآخر فاذا تعارضتسا قطعا فبقيا على اصل

عد التماسا كذا في بعض العواشي ٧

له قوله في الاصح المختار وهو مذموم

اهل الحديث وجهور الفقهاء والمتكلمين

لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ والحكم

لذلك اذا المثلت الجازم مقدم على الثاني

الشاك ١٢ وجيه الحديث علوى

له قوله فالتثبت مقدم على الثاني الخ

قال التلميذ هذا ليس بجيد لان في مسألة

تكذيب الاصل جرما للاصل ناف والفرع

مثبت وليس الحكم فيها للمثبت فالادلى

ان يقول لان المحقق مقدم على المظنون

او الجزم مقدم على التردد كذا نقل الشارح

١٢ عب

له قوله واما قياس ذلك بالشهادة

لم يقيس ذلك بالشهادة على الشهادة

بان تكذيب الاصل للفرع جرح للفرع

في الشهادة فكذا في الرواية ففاسد

لوجود الفارق بين الشهادة والرواية

من وجوه اعداها ما بينه المم والثاني

ان الشهادة لا يقبل الا من الاحرام

الرواية ليست كذلك والثالث ان

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية والرابع ان الشهادة لا تقبل الا من اثنين والرواية على خلافه وباجملة هذا القياس فاسد

لا صحة له ١٢ عب ١٢ ش ١٢ وهو مذموم وجهور اهل الحديث واكثر الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش ١٢

به يعني اصحاب ابي حنيفة ١٢ ش ١٢ اي في تحقيق النفي يعني وقد اتركه اصله فلا يقبل حديثه ١٢ ش ١٢ اي صدقه وهو مثبت جازم ١٢ ش

له امام الجرح والتعديل ولدا في سنة ست وثلاث مائة وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاث مائة ١٢ -

كذب على او ما رويت له هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك ثم ذلك الخبر كذب له

اعاد الشرط للتأكيد ١٢

واحد منهما لا يعينه ليكون ذلك قاضيا في احد منهما للتعارض او كان جرحه

والنساء قط ١٢

اي رد الحديث ١٢

احتمالا كان يقول اذكر هذا أولا اعرفه قيل ذلك الحديث في الاصح لان

الحديث ١٢

ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات الحديث

بحيث اذا اثبت الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع وكذلك ينبغي ان يكون

فروعا عليه تعالى في التحقيق هذا متعقب بان عدالة الفرع يقتضيه صدقه

اي متعقب ومردود ١٢

وعدم علم الاصل لا ينافيه فالتثبت مقدم على الثاني واما قياس ذلك

بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الاصل

بالحديث ١٢

بخلاف الرواية فافترقا وفيه اي وفي هذا النوع صنف الدارقطني

له

الرواية والشهادة ١٢

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية والرابع ان الشهادة لا تقبل الا من اثنين والرواية على خلافه وباجملة هذا القياس فاسد

لا صحة له ١٢ عب ١٢ ش ١٢ وهو مذموم وجهور اهل الحديث واكثر الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش ١٢

به يعني اصحاب ابي حنيفة ١٢ ش ١٢ اي في تحقيق النفي يعني وقد اتركه اصله فلا يقبل حديثه ١٢ ش ١٢ اي صدقه وهو مثبت جازم ١٢ ش

له امام الجرح والتعديل ولدا في سنة ست وثلاث مائة وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاث مائة ١٢ -

له قوله الذين رواها عنهم عن أنفسهم الخ قوله عن أنفسهم ليس تأكيداً لقوله عنهم بل سرق الاسناد عن تلك الرواة الى
 أنفسهم فضمير عنهم يرجع الى الفرع وضمير عن أنفسهم يرجع الى الامول ١٢ كذا يفهم من شرح الشرح -
 له قوله في قصة الشاهد والعين الخ وهوان النبي عليه السلام قصص بالشاهد والعين وبهذا اخذ الشافعي انه اذا

كان للمدعى

شاهد واحد

يلتزم المدعى

فيكون حلفه

بنزلة شاهد

أخر كذا في

شرح الشرح

أقول والخفية

قد اجابوا عن

هذا الحديث

باجابة مسطورة

في اسفارهم

١٢ ع

له قوله

وان اتفق الرواة

في اسناد من

الاسانيد في

صيغ الاداء

الخ قال الشاذ

لما كان المتن

والشرح متغايرين

في الحقيقة

وان جلا كتابا

واحد اجاز

تعلق الجارين

في معنى

كتاب من حديث ونسي فيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم
 اسم كتابه ١٢

حدثوا با حديث فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا عتادهم على

الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين رواها عنهم عن أنفسهم
 الخ تلاميذهم ١٢

حدث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد والعين قال
 كقرئش ١٢

عبد العزيز بن محمد الدارمي حدثني به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهل قال

فليت سهيلاً فسألت عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بكذا

فكان سهيلاً بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عن ابي حنيفة عن ابي بنظارة كثيرة
 اي بالحديث المذكور ١٢

وان اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد في صيغ الاداء كسمعت فلان قال سمعت

فلانا واحد ثنا فلان قال حدثنا فلان غير ذلك من الصيغ او غيرها من الحالات

واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجار قول الظاهر عندي
 هو الاحتمال الثاني ١٢ ع اي عن تلاميذهم عن أنفسهم ١٢ ع كذا خبرنا فلان قال اخبرنا فلان
 ونحوه ١٢ ع معطوف على قوله في صيغ الاداء ١٢ ع

له قوله وهذا مثل قال ورؤى الخراى من غير ذكرنا أولى وأما معها كقال لي أولنا فمثل حدثنا في انه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملونها فيما سمعوه في حالة المذكرة لا التعديت بخلاف حدثنا ١٢ كذا في شرح الشرح -

له قوله من لفظ الشيخ الخوما قيل ان حدثنا ليس بنص في ان قائلها سمع من لفظ الشيخ كخبر الرجل الذي يقتله الدجال فيحييه الى الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان ذلك الرجل لم يسمع منه صلى الله عليه وسلم

فقيه ان ذلك حيث يكون السماع مكنوا ولا فيمتعين الحمل على المجاز للقربينة ولا ندقيل ان ذلك الرجل المختار فلان ما نحن حينئذ من سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم او ان مرادة حدث امته هو منهم كذا في هو امش النسوة النقلة عنها لله قول تكلف شديد لم نعل تكلف هو ان الاخبار ما نود من الخبرية وهو الاختيار في القراءة على الشيخ معنى الامتحان موجود وهو انه هل يقوله ام لا قال ابن الصلاح الفرق بينهما هو الشائع الغالب على اهل الحديث الاتصاف بذلك من حيث اللغة علماء وتكلف وغير ما يقال فيه اى من ما يوجب به انه اصطلاح بينهم اورد التمييز بين النوعين ١٢ شرح الشرح لله قوله فتقدم على الحقيقة القوية الخ ذكر السماع في شرح الفقيه العراقي ان التمييز بين اخبارنا وحديثنا استشهد به بعض الأئمة بان لا قال من اخبرني هكذا فهو حرو لانية لدا فخره بذلك بعض ارفائه يكتب او رسول الكلام عن بخلاف ما قال من حديثي هكذا فان لا يتيق الا ان شافه زاد بعضهم البشارة مثل الخبر انتهى قال ابن

وهي الثالثة ثمانباني وهي الرابعة ثم ناولني هي الخامسة ثم شافهني

اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي اي بالاجازة وهي السابعة

ثم عن نخوها من الصيغ المحتملة للسماع والاجازة ولعدم السماع ايضا

وهذا مثل قال ذكر رؤى فاللفظان الاولان من صيغ الاداء و
لغير عن مثل قال ونحوه ١٢ شروع في بيان التفاوت بين المراتب المذكورة ١٢

هما سمعت حدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ تخصيص
الاولى ثمانباني ١٢ ش

التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين اهل الحديث اصطلاحا
اي حديثي احدثنا ١٢ الشهر ١٢ المراتب ١٢

ولا فرق بين الحديث الاخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما
وكذا الاخبار مخصوص بالقبالة على الشيخ ١٢ ش

تكلف شديد لكن لما تفر في الاصطلاح ما فيك حقيقة عرقية فتقدم
الفرق ١٢ صعبا ١٢

على الحقيقة القوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع عندا مشاركة ومن تبعهم
اهل المشارق ١٢

دقيق الحديث ثمانباني في العرض معين انهم القوي ببلاد اخبرنا فهو صالح لما حذبه الشيخ ولما قوي عليه فاقوه بلفظ الاخبار اعرض عن الحديث نكل تحديث اخبار ولا ينكس وما حصل كلام الشيخ ان العرف مقدم على اللغة كما هو مقرنا فاذ قال لا يخبرنا بحمل على سماع الشيخ شرح الشرح مع حذف قليل من اليين

له قوله عند المشاركة في جملهم ومن تبعهم هو مذهب الاوزاعي ابن جريج والامام الشافعي ومسلم بل قيل انه مذهب اكثر الحديثين منهم ابن وهب المصري والنسائي ١٢ شرح الشرح للا على القارى -

له قوله عندهم يبعث واحد له وهو جاز اطلاقهما في القراءة على الشيخ وفي قوادة الشيخ عليه وقد قيل ان هذا مذهبه لجازين والكوفيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد في اخرب من الائمة المتقدمين وهو مذهب البخاري وجاعة اجلاء من المحدثين ١٢ كذا قال الشارح على القاري **له قوله** وقد يكون النون اي في المتكلم للعظيمة اي للمعظم

نفسه فوانا فتحنا لك ففتحنا
وانا اعطيتك الكوثر وهو كثير في
القرآن لكن بقلة أي يوجد
بوصف قلته في الاسناد وغيره
اذا اكثر ما يقول المنفرد حديثي
واخبرني واولها أي
الحقيقة وهو سمعت ثم حدثني

ويدل عليه قوله الأبي: ولا نه
حدثني الخ فالظاهر
تفسير كلا الضميرين بصيغ
الاداء وتفسير الاول بصيغ
الاداء والثاني بالمراتب الثمانية
على عكس ما فعل المبرلان
اول المراتب هو مجموع سمعت
وحدثني لا سمعت وحده
الذي هو المراد ههنا ١٢ شرح

الشرح - **له قوله** من التثبت
والتحفظ الخ يعني ان
السماع من لفظ الشيخ ما
املاؤ على الطالب وهو يكتب
واما سداو الاول هو الارتفاع و
اعلى قسامه كذا في شرح الشرح
عنه أي التحديث في السماء والاخبار
في القراءة ١٢ عنه أي بصيغة المرتبة
الاولى وهي سمعت وحدثني ١٢ ش

٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

له كقوله جل بجله انا نحن نزلنا الذكر **له** أي ما ذكره هو ان اخبرني وقرأت علي بن قرأ بنفسه ١٢ ش **له** كان يقول اخبرني او اخبرنا اما
الثاني فظاهر اما الاول فانه وان كان مثل قرأت الا ان قرأت اصرح منه ١٢ عب **له** أي تحمل الحديث من الشيخ ١٢
ص سلك مسلكاً بعيداً ١٢ **له** كافي عاصم والوكيع على ما نقل الشارح ١٢ عب -

واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل لاخبار والتحديث **له**
اهل المغرب ١٢

بعضي احذفان جمع الراوي اي اتى بصيغة الاولى جمعاً كأن يقول حدثنا فلان

او سمعنا فلان يقول فهو دليل على انه سمع مع غيره وقد يكون النون للعظيمة لكن
اي في استعمال المحدثين ١٢

بقلة واولها أي صيغ المراتب مرحباً أي اصرح صيغ الاداء في سماع قائمها لانها

لا يحتمل الواسطة والان حدثني قد يطلق في الاجازة تدليسا وارتفاعها مقدراً
بملاو حدثني وما بعده ١٢ ش

ما يقع في الاملاء لما فيه من التثبت والتحفظ والثالث هو اخبرني كالواحد هو قرأت
من صيغة الاداء ١٢

علي بن قرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول خبرنا وقرأنا فهو كالخامس هو قرأ عليه انا
الراوي ١٢

اسم عن هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خبر من التعبير بالاخبار لانه اقصر بصورة

الحال تبينه القراءة على الشيخ احدى جوة التحمل عند الجمهوراً بعد من لبي ذلك من اهل

له قوله فوجها على السماع من لفظ الشيخ الخ يعني ان القراء من الطائفة الشيخ وهوسيمع ويسميها اكثر المحدثين من الشرق وخراسان عرضا
كون القاري يعرض على المحدث مروي به سواء قرأ هو او قرأ غيره وهو سيمع وسواء قرأ من كتاب او حفظ وسواء حفظ الشيخ ام لا اذا اسكت اسله هروثه
من السامعين احدى وجه التحمل وروايته يوجب عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي قال الخالف لا يفتديه في نقض الاجماع من السلف كما في
عام التميل فيما حكاه البراهيرسري والوكيع قال ما حدث مدنيا قط عرضا وعن محمد بن سلام انه ادرك الامام مالك بن انس والناس

يقرون عليه فلم يسمع منه لذلك
وكذلك عبد الرحمن بن سلام الحنفي

لوكيف بذلك وقال مالك اخبره
عني وكان مالك يأبى هذه القالة

اشد الابداء ويقول كيف لا
يجري العرض في الحديث و

يجري في القرآن وهو عظمو
استدل جماعة منهم ابو سعيد

الحمداد فيما حكاه البخاري و
اقره للسنن بقصة منهم من

ثعلبة وان قوله للنبي صلى الله
عليه وسلم والله امرك بهذا

وان قال عليه السلام له نعم
تروا على النبي صلى الله عليه وسلم

نرا خبر قومه فاجازوه اى
قوله ١٢ رلاناديه الدين على رسل الله

عليه له قوله لانها في غير المتأخرين
للاجازة الخ قال التمسيد المقام مقام

الاضمار تقدم ذكره هو اختم ذلك
عدل من الاضمار الى الاظهار دفع الوهم

الحوالى المتقدمين ١٢ شرح الشرح
له قوله ولو مرة واحدة تقدم

في كلام المصنف ان الراوى اثار ثبت
له القاء ولو مرة لا يجوز في رواية

احتمال ان لا يكون قد سمع الا انه
يلزم من بريائه ان يكون صدقا

العراق قد اشتد انكار الامام مالك وغيره من المدينين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم

فوجها على السماع من لفظ الشيخ وذهب جميعهم منهم البخاري وكاه في اوائل صحيحه عن
كثيرا قلة المحدثين ١٢

جماعة من الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعنى في الصحة والقوة
كالمن والحدثى مالك ١٢

سواء والله اعلم الانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار الآتي

غير المتأخرين فهو الاجازة كمن لانها في غير المتأخرين للاجازة و عنعنة
اللفظ ١٢ في حين ذكره

المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسله او منقطعة بشرط
عند الجمهور ١٢ ش

حملها على السماع ثبت المعاصر الامن المدس فانها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط
وان كان معاصر ١٢

في حمل عنعنة المعاصر على السماع ثبوت لقائهما اى الشيخ والراوى عنه ولو مرة

واحدة ليحصل الامن في باقى العننة عن كونه من المرسل الخفى
عند جماعة او عند ١٢ احتمال

للمثلة مفرضة في غير المدس لئلا قال ليحصل الامن اى بسبب القسمة في باقى العننة عن كونه من المرسل الخفى فان المدس يختص بمن روى
عن عرف ثلثة اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفى كما سبق ١٢ شرح الشرح لولا ناطق القامى رحمة الله عليه ع اى
بعض المدنيين او بعض العلماء الموافقين لغير ١٢ عه القائل هو البخاري قلة المحدثين ١٢ عه قد مر تعريفه في صفحة ٨

له قوله وهو المختار الخ اختلفوا في حكم الاستئصال المعتنق فالصحيح الذي ذهب اليه الجاهل من ائمة الحديث وعليه العمل انه من قبيل الاستئصال المقصود ومحمول على السماع بشرط سلامة الراوي الذي رواه بالاعتقاد من الدليس وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالاعتقاد قال ابن الصلاح كما دأب عليه يدعي اجماع ائمة الحديث على ذلك قال العراقي وما ذكرنا من اشتراط ثبوت اللقاء هو مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من ائمة الحديث وانكر مسلم في خطبة صحيحة اشتراط ذلك وقال ان القول الشايع المنقح بين اهل العلم بالاخبار قد يما وحديثا انه يكفي في ذلك ان يثبت كونها في عصر واحد ولو لم يأت في خبر واحد انها

اجتمعا وتشافها واختار المصنف ما قاله مسلم ولهذا عبر عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل كذا قال مولانا وجهه الذي اقول هذا ليس بشئ فان المصنف وان عبر عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل لكنه صرح بقوله وهو المختار والصريح يفوق الدلالة اعرب **له قوله** واطلقوا المشافهة الخ حاصله ان المشافهة هي الخاطبة من فيك الى نبي والاجازة هي الاذن للرواية لفظا وكناية فمهر اطلقوا المشافهة في الاجازة الملتفظ بها مجازا ومساحة ١٢ مب **له قوله** وكذا المكاتبة الخ حاصلها المكاتبة هي كتابة الحديث من الشيخ الى الطالب اذن له بالرواية امر لا والاجازة المكتوب بها هي كتابة الاجازة فقط اي من دون كتابة الحديث فمهر يستعملون المكاتبة كما ان الاجازة المكتوبة مساحتها ومجازا ١٢ مب **له قوله** فيما اذا كتب اليه بالاجازة فقط الخ ومرة الفهم للاجازة ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخطه او يامر غيره بكتبة عند بائنه الى غائب او حاضر عدة ويقول اذن لك ما كتبت لك او نحو ذلك وهي شبهة بتأنيدها المفترقة للاجازة في الصفة والقوة ١٢ مولانا وجهه الدين علوي **له قوله** ويحضر الطالب اصل الشيخ الخ من الاحتذاء له ياتي به فيعرض عليه وسماه فيروا واحد من الائمة عرضا قل انور في السمع

له وهو المختار تبع العلي بن المديني البخاري وغيرهما من المتقدمين اطلقوا المشافهة في بضم النون جمع ناقدا ١٢ هو اعلم اهل عصره ١٢ تقريب **له** الاجازة الملتفظ بها تجوز او كذا المكاتبة في الاجازة المكتوب بها وهو موجود اي اطلقا تجوزا ١٢ اي المكاتبة ١٢ ش **له** في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلعونها فيما كتب المكاتبة ١٢ ش الشيخ من الخد الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لانها اذا كتب اليه بالاجازة الطالب ١٢ الرواية العريضة اي رواية اي لا يطلعون المكاتبة ١٢ ش فقط واشتراط في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن بالرواية وهي اذا الباب من الشرح ١٢ المنه المناولة ١٢ ش حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين **التشخيص و** اي تعيين المجاز والتشخيص ١٢ صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب او يحضر الطالب اي المناولة ١٢ اي المنقول من اصله ١٢ اصل الشيخ ويقول له في الصوتين هذه روايتي عن فلان فارو عنه التأنيث رعاية للخبير ١٢ وشرطه ايضا ان يمكنه منه اما بالتملك او بالعارية لينقل منه يقدره ١٢ عليه ١٢

هذا عرض المناولة وما تقدم عرض بقراءة ليعتبر احداهما عن الآخر فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ قال الشيخ وهو عادت متيقظ ليعلم محضه وعدم الزيادة فيه او النقص منه او ينزك تحت يده فيعرض عليه بالمقابلة وتوجهان لحيك عنهما متيقظا وكل ذلك كما صرح به الخليلي على سبيل الوجوب ١٢ شرح الشرح مولانا على القاري **له قوله** وشرط ايضا الخ كما ان شرط ارفع انواع الاجازة اقترانها بالاذن بالرواية كذلك شرطه ان يقدر الشيخ الطالب الاصل (وقوعه في مقامه اما بالتملك او بالعارية او الوقت ١٢ خلاصة شرح الشرح عه يعني سواء انضم اليه الاجازة ام لا ١٢)

له قوله والاى وان لم يكن سنة باحدهما ان تاوله اى بان تاوله واستدركه فى الحال فلا يتبين ارفعيته قال الشارح على القارى رحمه الله عليه لعدم اخوان الطالب عليه غيبته عند ايرادها صحيحة ويجوز للطالب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابله وغلب على ظنه سلامته من التغيير رأيت فى حواشى السنن المنقولة عنها انه لو قيل ان هذا الشرط يدل من الشرط الاول كان وجهاد جهاد لا يراد به على شئ بل حل هذا التركيب يتعين بهذا الوجه انتهى القول وبعبارة اخرى قد ادى ايضا الى عب **له قوله** لكن لهما زيادة منزلة على الاجازة المعينة الى قال الشارح اى عند اهل الحديث قد يمازج حديثا خلافا لجماعته من المعقنين من الفقهاء والاصوليين فانهم قالوا الا نأخذ

في هذه المناولة ولا تأثير لها انتهى اقول
وعل هذا هو الحق سيما اذا كان الكتاب
المجاز به مشهوراً بين الانام كما لم يخارج
كتاب الشيخ المناولة به غير مشهور فاقول ١٢
عنه **قوله** كتاب معين الخ اي من
انصاف المشهورة او بالا حادith المعروفة
المعينة المسطورة وقال ابن كثير انها في
الكتاب الشهير كان يقول اجزت لك رواية البخاري
عني ١٢ شرح الشرح **قوله** واذا قلت المناولة
اي تجوز عن الاذن اي بان يناوله الكتاب يقول
عند من حدثني اومن سما عني راجعاً عن رضى
او اجزت لك روايتي عني ودخولك لوجع فيها
عبد الحمزي بن العفراء والاسوديين طائفة من
اهل العلم نحوها واداروا الروايات بها ١٣ شرح
عنه **قوله** من يلداني يلدني ما شئت اتميد قال نعم
اي ما كتبه الشيخ وارسله الى الطالب المراد بالكتاب الشيء
الكتوب فغيره كتاباً اي كى ما سألني ١٤ شرح الشرح
عنه **قوله** جاء عمن الاثمة الرجل كثير من المتقدمين
انما من منهم اولئك الضعفاء في تصديره واليبس بن سعد
في خبره هو صحيح المشهور بين اهل الحديث ١٥ شرح
عنه **قوله** كقولنا في ذلك ما نقره به الخ وهي اندلافاً
في ارسال الكتاب معنى الاذن بالرواية وكما صحت الرواية
بالكتابة المحمودة هي من ثم قال الشيخ ولم ينظر في فرق
قوى الخ ١٦ شرح الشرح **قوله** ولم ينظر في فرق
قوى الخ لان الظاهر ان ناذلة ارسال المناولة هو

وَيَقَابِلُ عَلَيْهِ ^{١٢}الْإِنْ تَاوَلَهُ اسْتَرْفَى الْحَالُ فَلَا يَتَّبِعِينَ أَرْغِيئَهُ لَكِنَّ زِيَادَةً مَرِيَّةً عَلَى ^{١٣}بَدَلٍ عَنْ قَوْلِهِ إِلَّا ^{١٤}مَنْ هُوَ يَهْدِيهِ ^{١٥}فَضِيلَةٌ

الإجازة المعينة وهي أن يجيزه الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كيفية

مايته له واذا خلت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور

وَجَنِّهِ مِنْ أَعْتِبَرِهَا إِلَى أَنْ مَنَّا وَلْتَأَيَّاهُ تَقُومُ مَقَامَ أَرْسَالِهِ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ

من يلد الى بلد قد ذهب صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الائمة

ولولم يقتن ذلك بالاذن بالرواية كأنهم الكفواني ذلك بالقربنة و
 وصيفة ١٢ الجماعة ١٢ الإرسال ١٢

لم يظهر لي فرق قوي بين مناوله الشيخ الكتاب للطالب وبين ارساله

أبيه بالنسب في من موسم إلى أفراد أحلام منها عن الأدب ولدا
 أشقة طم الأذن في المرح أدت وهم

ای مطالب ۱۲ ش

[illegible]

له قوله فيقول جده بخط فلان الخ او قرأت بخط فلان او في كتابه بخط فلان حدث فلان ويسوق الاستدلال الى المتن او يقول قرأت او حدث بخط فلان عن فلان هذا الذي عليه العمل قد بدا وحديثا وهو من باب المنقطع لكن فيه شوب الاتصال للامتناع بالمفيد بثبوت التسبب في الجملة وان لم يكن كافيا لمن شرط الاتصال على وجه الكتاب السجحين ونحو هذا بطله قوم فلم يجوزوا الاعتماد على الخط واشتروا البينة على الكاتب بروية وهو يكتب ذلك او بالشهادة عليه انه خطه او يعرف انه خطه للاشياء في الخطوط بحيث لا يتميز احدا الكاتبين عن الآخر قال ابن الصلاح انه غير مرضي لندرة اللبس انتهى ١٢ مولانا وجه الدين علوي مع تغيير يسير في الخطوط بحيث لا يتميز احدا الكاتبين عن الآخر قال ابن الصلاح انه غير مرضي لندرة اللبس انتهى ١٢ مولانا وجه الدين علوي مع تغيير يسير

له قوله وكذا الوصية بالكتاب الخ اي كما اشتروا الاذن في الوجادة اشتروا في الوصية بالكتاب كان الاول ان يقول في الوصية مراعاة للسابق واللاحق ١٢ شرح

عنه بمجرد هذه الوصية الخ لان في دفعه له نوعا من الاذن وشبهها من العرض والمناولة ووجه عليها الخطيب بل نقله عن كافة العلماء وذلك انه لا فرق بين الوصية بها وانتياعها بعد موته في عدم جواز الرواية الا على سبيل الوجادة قال و

على ذلك ادر كما لا فائدة اهل العلم وتعقب المهم تعالى ابن الاثير حمل الرواية بالوصية على الوجادة وقال هو غلط ظاهر الرواية بالوجادة لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية فخرى على هذا ارفع رتبة من الوجادة بلا خلاف كذا اقرره الشارح واقول عدم نزق الخطيب بين الوصية والانتفاع لعله تحكوا بوصية

الكتاب لا يجده غالبا في العرب الا ان هو اعله في زعم الوصية فالوصية قرينة راجحة على الاجازة بخلاف الانتفاع فانه لا يوجد قرينة على الاجازة اصلا لعدم اطلاع الشيخ عليه اصلا ١٢ عيب **له قوله** والى ذلك الجمهور لانها ليست بمحدث اصلا ولا

اجمالا ولا تفصيلا ولا يتضمن اعلاما لا صريحا ولا كناية اقول ولا يظهر فرق قوي بين المناولة الحالية من الاذن في حالة الحيوة وارساله كتاب

فيقول جده بخط فلان لا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان

مجاز ١٢ اي في الوجادة ١٢ ش اي ما ذكر من الوجادة ١٢ ش

لهم اذن بالرواية عنه اطلق قوم ذلك فخطوا وكذا الوصية بالكتاب و

اي شرط بالاذن ١٢ ش الخط ١٢ اي لصوابه ١٢ ش

في ان يوصى عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال

اي من كتب الحديث ١٢ ش

قوم من الامة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد

هذه الوصية والى ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا اشتروا

اي للموصي من الوصية ١٢ ش

الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانني

اروي الكتاب لفلا في عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر بالافلا

اي الطالب من الشيخ ١٢ ش

عبارة بذلك كالا اجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به كان

الاعلام ١٢ وهو التمسيد ١٢ وهو الحديث ١٢

يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادراك حيوتي او لاهل

وبين الوصية فاما بالجمهور بالرواية بالارسال ولا يجوزون بالوصية فانهم ١٢ عيب **له قوله** فلا عبارة بذلك الخ اي بذلك الاعلام اعلم انهم اختلفوا في جواز الرواية بمجرد الاعلام فجوز الرواية به كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين منهم ابن جريح وابن الصباغ والصحيح انه لا يجوز الرواية بمجرد الاعلام وله قطع الشائعية واخاره المحقق لانه قد يكون سمعه ولا ياذن له في الرواية فخلل يعرفه ١٢ شرح الشرح **له قوله** كالا اجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به اي عدم الاعتبار في الاعلام والاجازة العامة خاص في المجاز له اما في المجاز به فلا شك في اعتباره وجوازه سواء كان عامة او خاصة ١٢ كذا في شرح الشرح ع اي كذا في الاجازة العامة ١٢ ش

له قوله كان يكون سبهما اومهما لان قال العراقي ومن اشبه هذا النوع ان يسمى شخصا تدعى به غير احد في ذلك الوقت كاجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او يسمى كتابا كاجرت لك ان تروى عنى كتاب السنن وهو يروى عدة من السنن الحروفية بذلك ولم يفهم مرادة في المسئلتين فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا اتهم مرادة بقبينة بان قيل له اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي شيئا بحيث لا ينتسب فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي لو قيل له اجرت لي رواية كتاب السنن لاني داود شيئا فقال اجرت لك رواية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب خرج على المسئول عنه ١٢ شرح الشرح ٥

له قوله وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول اجرت لمن سيولد فلان قال ابن العلاء هو الصريح الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة وقد قيل الفاضل البكري بن ابي داود السجستاني وابو عبيد الله بن مندة ان عطفه على موجود كان يقول اجرت لك ولمن سيولد لك وكقوله اجرت فلان ولولده وعقبه ما تناسلا قال النووي وغيره الاقرب الجواز وقد شبهه بالوقف على المعدوم ايضا اذ قد ينتفع بمثل ما لا يفشل استقلاله ١٢ شرح الشرح ٥

هـ قوله ايضا الخ اي كما لا يجوز بدون العطف كذلك في العطف ايضا وعلى وجه ما ذكره ابن الصلاح من ان الاجازة في حكم الاخبار سواء عطف على موجود او لا كما ذكره في شرح الشرح **له قوله** او اجرت لمن شاء فلان الخ الظاهر اجرت لمن سيولد ان شاء فلان ليكون مثالا للمعدوم وعطف اجازته بمشيئة الغير واما الذي ذكره الشيخ فالظاهر انه شال للمبهم الذي هو الاعمال للمعدوم تامل وكذا ان علفت بمشيئة المجاز له مبهما كقوله من شاء ان اجيز له فقد اجرت له او اجرت لمن شاء فهو كتحقيقها بمشيئة الغير قال ابن الصلاح بل هذا اكثر جهالة وانتشار من حيث انها معلنة

الاقليم الفلاني او اهل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب
يكـ ١٢ كنفار ١٢ (اي الاخير ١٢) ش

الاختصار وكذا الاجازة للمجهول كان يقول مبهما اومهما وكذا
اي لا تقيد ١٢ مبهما اومهما الخ كقوله اجرت لمن سيولد فلان وكذا

الاجازة للمعدوم كان يقول اجرت لمن سيولد فلان وقد قيل
ان عطفه على موجود صح كان يقول اجرت لك لمن سيولد لك و
ان عطفه على موجود صح كان يقول اجرت لك لمن سيولد لك و

الاقرب عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة لموجود او معدوم علفت
عدم الصحة ١٢ كنفار ١٢ (اي لا تقيد ١٢) ش

بشرط مشيئة الغير كان يقول اجرت لك ان شاء فلان او اجرت لمن
شاء فلان لا ان يقول اجرت لك ان شئت وهذا على الاصح
بارادته ١٢ (اي بان يقول ١٢) ش

له قوله وهو اقرب الى اسمية القرب الاختصار الخ فان قرن بوصف فاحص كالله من اهل العلم او اهل الشعر السكندر
قوله ابن الصلاح وشبهه القاضي عياض بقوله اجرت لمن هو الان من طلبية العلم ببلد كذا او لمن قرأها على قلب هذا وقال
فما احبهم اختلفوا في جواز من عطف عن الاجازة ولا رأيت منعه لاحد لا نه موصوف محصور كقوله لا ولا فلان ا
اخوة فلان كذا ذكره العراقي ١٢ شرح الشرح لمولانا على القاري **له قوله** وكذا الاجازة للمجهول الخ ادب المجهول لا ادب
كقوله اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي شيئا بحيث لا ينتسب فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي لو قيل له اجرت لي رواية كتاب السنن لاني داود شيئا فقال اجرت لك رواية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب خرج على المسئول عنه ١٢ شرح الشرح ٥

بمشيئة من لا يصح عطفه واما ان علفت بمشيئة المجاز له معينا فهي صحيحة لا لتقاء المجاز له ولا لانتشاره ١٢ شرح الشرح **له قوله** لان يقول اجرت لك ان شئت الخ اي على
القول لعمرك ما ذكره العراقي وان علفت الرواية لا لاجازة كقوله اجرت لمن شاء الرواية ان يروى عنى قال ابن الصلاح هذا او لي بالمجاز من حيث ان مقتضى كل اجازة
تفويض الرواية بها الى مشيئة المجاز له فكان هذا مع كونه بسيغة التعليل تصريحا بما يقتضيه الاطلاق وحكاية الحال لا لتعلقا في الحقيقة ١٢ شرح الشرح
له قوله وهذا الخ لم يذكر من عدم اعتبار اجازات المذكورة مبني على الاتحاف في مبيع ذلك ١٢ شرح الشرح **هـ** وفي نسخة الا يقول فلان واحد ١٢

له قوله ابو عبد الله ان منه الخ بفتح ميم وسكون زى وحكاة الفاضى عياض عن معظم الشيوخ المتأخرين لانها اذن في الرواية
والمحاذثة حتى لا يسمي للمعجم ١٢ شرح الشرح له قوله حروف المعجم الخ الى على ترتيب حروف النسخ بان قال
مثلا باب الالف احمد بن منبيل والمعجم اسم مفعول صفة موصوت مخذرت اى حروف الخط الذى وقع عليها
الاعجام وهو النقط ارسد ركا لاعجام وعليهما فاطلاق الحروف المعجم غير الكل من باب الشغلب ١٢ كذا في
هو اسنى النسخة المتسرلة

عنه
له قوله ففى ردون السماء

الاتفاق الخ لانه المنصور
الحقيقى والطريق البقيني

والاجازة بانواعها انما
هى وسيلة اليه قال

مولانا وجيه الدين
وفى نقل الاتفاق نظر

فان تقي بن معاذ
وتبعه ابنه وحفيده

ابن عبد الرحمن
فيما حكا ابن عات

عنهم قالوا هما سواد
ونحوه قول ابى طلحة

منصور بن محمد
المروزي الفقيه

سألت ابا بكر ابن
خزيمة الاجازة لما

بقى على من تصانيفه
فاجازها لى وقال

الاجازة والمنازل
عندى كالسماع

الصحيح كذا ذكره
السفادى فى شرح

الافية انتهى ١٢ عيب

فى جميع ذلك قد جوز الرواية فى جميع ذلك سوا المجهول لم يتبين المراد

منه الخطيب حكا عن جماعة من مشائخ واستعمل الاجازة للمعجم من القدامى البكر

ابن ابى داود ابو عبد الله بن منبيل واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابى خزيمة و

روى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ فى كتاب زبهم على حروف المعجم

لكثرتهم كل ذلك كما قال بن الصلاح توسع غير موفى لان الاجازة الخ المعينة

مختلفة في صحتها اختلافا قويا عند القدامى وان كان العمل استقر على اعتبارها عند

التأخرين ففى ردون السماء بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور

فانها تزاد ضعفا لئلا يفى الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله اعلم الوهنا

انتهى الكلام فى اقسام صيغ الاداء ثم الرأاة ان اتفقت اسما وهم اسماء ابا لهم

عنه وفى نسخة جوزوا بصيغة الجمع ونلفظ ذكره قبل قوله الخطيب ١٢ عنه فاعل جوز ر مرجع ضمير قوله حكا ١٢ ش

س عنه متعلق بجمعهم ورتبهم على طريق التنازع ١٢ ش له اى بلا قراءة شئ على المميز ١٢ ش له اى وان سلما ان العل

استقر الخ ففى ردون السماء ١٢ له اى التوسع المسطور من الوصية والوجادة والاعلام والاجازة ١٢ ش له اى الاجازة الخاصة

او مطلقا ١٢ ش له اى من ادل البحث ١٢ صه هو الامام ابو بكر عبد الله بن ابى داود السجستاني (توفى سنة ٣١٢هـ) ٢

له قول فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق الخ بالكسرية أي المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من وجه وهو المعنى المراد ومن أقسامه ان يتفق الاسم فقط ويقع في السند ذكر الاسم فقط مهما من ذكر أبيه او نسبة تمييزه مثاله ان يطلق حماد من غير ان ينسب هل هو ابن زيد او ابن عمر وكذلك ان يتفق الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز يفسرها ومثله ابن الصلاح بابي حمزة قال وذكر بعض الحفاظ ان شعبة روى عن سبعة كلهم ابو حمزة عن ابن عباس وكلهم بالحاء والزاي الا واحدا فانه بالجيهم والراء وهو ابو حمزة نصر بن عمران الضبي ١٢ -

فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم ام اكثر وكذلك

قدمت الاشئلة في حواشي نسخة - (١٢-)

اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق

قد مرّت الاشئلة في صفحة ١٠٠ - ١٢ -

والمفترق وفائدة معرفة خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف

اي اربعة خشية ١٢

فيه المظيب كتابا باحفا واقد خصته نرد عليه شيئا كثيرا وهذا عكس

في هذا النوع ١٢ ش

الذي هو ١٢ ش

ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين و

المذكور شعرت تعدد من غير تمييز ١٢

هذا يخشى ان يظن الاثنان احدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا

اي هذا النوع ١٢ ش

سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل فهو المؤلف المختلف مختلفته

كثيرا وسريحا ١٢

كثيرا وسريحا ١٢

من محبها هذا الفن حتى قال علي بن المديني اشد التصحيف ما يقع في الاسماء و

اصحبه واضرعه ١٢ ش

وجه بعضهم بانه شيء لا يدل على القياس ولا قبله شيء يدل عليه لا بعدا وقد صنف

الرواي ١٢

اي بين وجه الصحوة ١٢

بخلاص التصحيف الذي يوجد في متن الحديث فان الذوق المحنوي يدل عليه وكذا سابقته لاحصاء غالبا يشير اليه شرح الشرح ١٢ وقوله واختلفت اشخاصهم الخ قيل هذا خشور اشد لان اشخاصهم لا يكون الا مختلفا فخذنه اولى والجواب ان المراد بالرواية من يتكرر اسمه في الاسناد المتعددة ومن البين ان من يتكرر اسمه لا يزعم ان يكون متعديا فاقول بانه خشور اشد يعني على قلّة التدرج ١٢ عيب عمه كابي سعيد كنية الغليلين احدهما البستي الثاني البجلي ١٢ كذا في الشرح ١٢ اي اسماء الرواة مطلقا شاملا للاباء والاحباء وكذلك اللقباب والكنى والانسائش

له قوله لكن اضافته الى كتاب التصحيح الم موضوع بالمعنى الاعم ولم يجعل تصنيفه مختصا بتصحيح الاسماء ولذا اصار سببلا افراد غيره اياه بالتصنيف كما سيأتي ١٢ شرح الم شرح ٤٤ وجميع شيخه الدار قطن في الم الظاهر انه بعده فكان

الاولى ان يقول

فجمع ولعل اراد

الواد اشارة الى

وتوقع الجمع

قبل الافتراق

بالموت ونظيره

ما وقع لصاحب

المشكوة انه

لما صنفه شرح

شيخه الطيبي

١٢ شرح الم شرح

لهولا ناعا القاري

رحم الله عليه

٤٤ اي ما يصلح

ان يصلح ان

يكون تصنيفين

او اراد بالكتابين

النوعين ١٢ ش

٤٤ بان استدر

ما قاته ١٢

٤٤ اي ما

قاته او ما تجدد

بعده ١٢

له اي مستدر

اي بكر ١٢

له وهو

ازالة الغلط و

التصحيح ١٢ له كان الانسب ان يقول بتقرير المنتبه رعاية لقوله بتحرير ١٢ ش

فيه ابو احمد العسكري لكنه اضافته الى كتاب التصحيح له ثم افرد به بالتأليف

عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتيه الاسماء وكتابا في مشتيه

وثانيهما ١٢

احدهما ١٢

النسبة وجمع شيخه الدار قطن في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم

جامعا شاملا ١٢ ش

جمع الجميع ابو نصر بن ماکول في كتابه الاكمال استدر عليه في كتاب آخر فجمع فيه

على جميع من ذكر ١٢

كعاشورا بالقصر ١٢

اوها هم بينها وكتاب من اجمع ما جمع ذلك هو عمدة كل محدث بعده وقد استدر

الباب النوع ١٢ اعتماد ١٢

عليه ابو بكر بن نقطة ما قاته او تجدد بعد في مجلد ضخم ثم ذيل عليه منصور بن سليم

تظهير الخطة ١٢ كتب ذيل ١٢

قد مر ترجمته ١٢

بفتح السين في مجلد لطيف كذلك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهب في ذلك

النوع ١٢

كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم كثرة في الغلط والتصحيح الجبان لموضوع

من السام ١٢

لا يانه ايضا ١٢

الكتاب قبل ان يشرنا الله تعالى في كتاب سميته بتبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو مجلد

١٢ ش

له قوله على الطريقة المرضية الخ وهي ان يكتب مثلاً بالحاء المهملة او بالخاء المعجمة او مع كتب الحركات والسكنات ايضا بخلاف ضبط القلم الذي هو غير مرضي لانه يجزى الى الابتباس وهو ان يكتب الغاء مثلاً بالنقطة والحاء بدونها مع الحركات ايضا بمجرد القلم من دون بيان فتح وضمر وكسر وسكون فيه تعريض لا يخفى ١٢ شرح الشرح :

له قوله والثاني فربا

الخ يكسر فاء وسكون واء و

تحتية بعدها الف ثم مدة

بعدها ياء النسبة متروك

الى فربا ب مدينة بلاء

الترك مجذات الياء الاولى

يخفى فيقال فربا في رديب

ايها باثبات الياء الاولى فيقال

فربا في كذا في جاسع

الاصول ١٢ شرح الشرح

له قوله والاختلاف في

النسبة الخ نانه حينئذ

ايضا يسمى هذا النوع تشابها

مثاله محمد بن عبد الله

المخزومي ومحمد بن

عبد الله للمخزومي نالاول

بضم الميم وفتح الحاء

المعجمة وكسر الراء

المشدة نسبة الى المخترم

بن بغداد وهو محمد بن

عبد الله المبارك ابو جعفر

القراشي الحافظ قاضي

حلوان روى عنه البخاري

والبوداورد والسائي والثاني

يفتح الميم وسكون الغاء

المعجمة وفتح الراء قال

ابن ماكولا لعله من ولد

مخرمة بن نوفل روى

واحد فضبطته بالحرز وعلى الطريقة المرضية وزد عليه شيئا كثيرا اما اهله او لم يقف
اي ضخم ١٢

عليه الله الحمد **على ذلك** ان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الاء نطقا مع ايتلافها
اي اسماء الرواة ١٢

خطا كمحمد بن عقيل بفتح العين محمد بن عقيل بضمها فالاول نيسابور والثاني

فربا في وهما مشهوران طبقتهما متقاربة او بالعكس كان تختلف الاسماء نطقا

وتألف خطأ ويتفق الاء خطأ ونطقا كسريح بن النعمان وسريح بن النعمان
مصحف ١٢ مصحف ١٢

الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابع يروى عن علي رضي الله تعالى عنه والثاني

بالسين المهملة والجم هو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه كذا ان وقع
اي في الرسم ١٢ ش

ذلك الاتفاق في الاسم اسم الاء الاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا

جليلا اسماء تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بافان اولاه وهو كثير الفائدة و

عن الشافعي وروى عن عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زياد ١٢ كذا في هوامش النسخة المنقولة عنها **له** ولذا قيل كترك الاول
للاخر ولكن الفضل للثاني ١٢ ش **له** اي اسماء الاء الرواة ١٢ **له** معروفا بصحة الرواية ١٢ :

الحق قوله ويتركب منه وما قبله الخ اى يحصل من نوع التشابه ومن نوع المؤتلف والمختلف اصناف هي في حكم التشابه والمؤتلف والمختلف الحقيقيين فالاول اى ما هو في حكم التشابه كمحمد بن سنان ومحمد بن سيار ومحمد بن مزين ومحمد بن جبير والثاني اى ما هو في حكم المؤتلف والمختلف كعمر بن واصل ومطرف بن واصل و
احمد بن الحسن و.

۴۔ نیلوفر من تقریر یہاں

ان التركيب ليس

محمولا علی معناه

الحقیقی حتی لازم

إن المعتبر في المؤلف

والمختلفة اختلاف

الاسماء نطقا وفي

المتمشاه اتفاقا خطا

ونطقاً فكيف الاحتفاء

والتكبير ١٢ عب

كلمة قبل الاخير

اور حضرت خلیفۃ المسیحؑ

جميعاً، إلا أن أقراراً و

الاشتياخ في رحمن

ادھو فون اہم کن

کے مضمون کے لیے

يَبْرَأُ مِنَ الْإِسْخَارِ

اسم الأب أو مهتم
بالتربية

بجميعا لدا فيل وحفص
التي امكنه ان يفتنه

اسام لیاریہ میں صو

بعضہم الی بعض و

الحصا أو ما الأمثلة للبعض

واحال الى المتوقد

أخراج باقي الأمثلة

۱۲۷۱ ع ۵۸۵ هـ

من أحدهما أو منهما الخ

المصنوع أو مادة لا مثله للمصنوع

يتركب منه وما قبله انواع منها ان يحصل لاتفاق او الاشتباه في الاسم اسم الارب مثلاً

الْأَنفِ حَرْفٌ وَحُرُوفٌ ثَلَاثٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَمِنْهُمَا وَهُوَ عَلَى تَسْمِيَةٍ أَمَّا بَإِنْ يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ

بالتغيير مع ان عدل الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان

بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة نونين

بينيهم ألف منهم جماعة منهم العتقى بفتح العين الواو ثم القاف شيخ البخار ومحمد بن سيار

يفتح السين المهملة وتشديد اللام تحتانية وبعد الفاء وهم أيضاً جماعة منهم الجاهلي

شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهدية نونين (الاولى مفتوحة بينهما)

باء تهمانية تابعي يروي عن ابن عباس وغيره محمد بن جبير الجبوري بعده بقاء موحدة و

خروءاء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا ومن ذلك معرب اصل

[illegible]

۱۲۸۱ھ میں امامی اتفاق امامی حروف ادا ہوا اور ۱۲۸۲ھ میں اے ما ذکر من الاتفاق اور

لعله كتب التائيت من المضاف اليها ١٢ ش لعله نزل في العروة بطن من عبد القيس فنسب اليها ١٢ ش

له قوله ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة الخ اجمع الشراح على ان هذا مثال للقسم الثاني ولا يفيهم جعله مثالا للقسم الاول لزيادة جحف على حفص وقال الشارح مولانا على القارى والتحقيق ان عدد الحروف في صورة الخط ثابته في الجهتين وان كان غيروا بت باعتبار النطق بحقيقة الحرفين فكان الشيخ رحمه الله نظرا الى التصحيح الناشئ عن الخط كما وقع لكثير منهم فعدده من القسم الاول

فأما انتهى

أقول لو صح هذا

التأويل فلا يفيهم

عد مثل عبد الله

ابن يحيى عبد الله

ابن يحيى من القسم

الثاني لان عدد

الحروف من

جهة الخط ثابت

فيهما وقد عدده

المع من القسم

الثاني فالحق

ما ذهب

اليه سائر

الشراح وقد

مرح السخاوى

ايضا في شرح

الالفية كما

قيل ١٢ ÷

عنه لفتح النون

وسكون الهاء

١٢ ش ÷

عنه اى غير

صاحب ابراهيم

بسم بكسر الموحدة

وسكون التثنية

كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر وعنه ابو حذيفة

كصوف ١٢

التهذبه ومنه ايضا احمد بن الحسين صا ابراهيم بن سعد وآخرون واحيد

ابن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخارى عن عبد الله بن

بالوصف ١٢ ش اى عن ابيد ١٢

محمد البليكندي ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ بخارى مشهور من طبقة

كيدرة ١٢

القسر لاد ١٢ ش

مالك وجعفر بن ميسرة شيخ مشهور شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول

بالحاء المهملة والفاء بعد هاء صادمه والى والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها

السكنة ١٢

مفتوحة ١٢

السكنة ١٢

المفتوحة ١٢ ش

فاء ثم ساء ومن امثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم فى الصحابة صاحب

اى السمون به ١٢

اى هو اسم جماعة ١٢

الاذان اسم جذه عبد ربه وراوى حديث الوضوء اسم جذه عام وهو انصارى

وفى نسخة الشرح ثلثة ١٢

والثاني ١٢

وعبد الله بن يزيد بزيادة ياء فى اول اسم الادب الزاى مكسوة وهم ايضا جماعة منهم

اى السمون به ١٢ ش

ثم لو كانت مفتوحة ونون ساكنة بعدها لذكره السخاوى ١٢ ش له فى نسخة الشارح مكبر ١٢ لله الذى راى فى المنام كيفية الاذان ١٢ له وكانت مفتوحة فيما سبق ١٢ ش -

له قوله وفيه نظر الخ ذكر التلميذ ان المص قال في تقرير هذا تمسك من زعم ان الفاري هو الخطي بان الفاري كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون مذكورا وتوجه النظر انه لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع في الليل وهو ليقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرني اية نسيتهما وكما قال هكذا ذكر كذا النقل الشارح وعندي ان وجه التمسك لا يدل على اتحادهما ووجه النظر لا يدل على التغاير فالتمسك والنظر كلاهما

رجع بالغيب ١٢ ع

له قوله في الاسمين جملة

الحاي جميعا ويسمى المشتبه

المقلوب وللخطيب فيه

رافع الارتياح في المقلوب

من الاسماء والانساب و

قائدة ضبط الامن من

توهم القلب وهذا النوع

مما يقع الاشتباه في الالفاظ

لا في صورة الخط وذلك ان

يكون اسم واحد الراويين

كما سمراني الاخر خطأ ونطقا

واسم الاخر كما سمراني الاول

فينقلب على بعض اهل الحديث

كما انقلب على البخاري ترجمة

مسلم بن الوليد فجعل الوليد

بن مسلم كالوليد بن مسلم

الدمشقي المشهور اشرع الشرح

له قوله وهو ظاهر الخ فالاول

الاسود بن يزيد النخعي المتابعي

والثاني اثنان يزيد بن الاسود

الصحابي الخزاعي ويزيد بن

الاسود الجرجسي المخضرم

١٢ شرح الشرح

له قوله خاتمة الخ اي هذه

المسائل الاربعة المهمة في

في الصحابة الخطي يكتفى ابا موسى حديثه في الصحيحين **الفاري** له ذكر في
١٢ اى رواه في صحيحين ١٢

حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وقد زعم بعضهم انه **الخطي** فيه نظر ومنها
١٢ اى الفاري ١٢

عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم تشديد الياء

تابعي معروفي عن علي رضي الله تعالى عنه ويحصل الاتفاق في الخط والنطق
١٢ بالنسبة الى الاسمين ١٢

لكن يحصل الاختلاف اذا اشتباه بالتقديم والتاخير ما في الاسمين جملة واخو

ذلك كان يقع التقديم والتاخير في الاسم الواحد في بعض حروف بالنسبة الى ما

يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن الاسود وهو ظاهر منه **عبد الله بن**
١٢ عن هذا القبيل ١٢

يزيد بن يزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار وايوب بن يسار الاول مدني
١٢ كلام ١٢

مشهور ليس بالقوي والاخر مجهول **خاتمة** ومن المهم في ذلك عند المحدثين
١٢ في الرواية ١٢

الرواية والدراية خاتمة يختم بها مسائل الكتاب بعون الملك الوهاب وقد اشار الى كثرتها واختصارها على ذكر ضرورياتها بقوله ومن المهم ١٢ شرح الشرح ع نسبت الى خطبة لطن من الاسود ١٢ ش عه منسوب الى قارة اسمراني قبيلة ١٢ ش عه عطف تفسير وفي بعض النسخ او فاعلم للاختلاف باعتبار النطق والاشتباه باعتبار الخط والالفاظ فاول النوع ١٢ خلاصة الشرح له اي التقديم والتاخير في الاسمين ١٢ ش عه اي التقديم والتاخير في الاسم الواحد ١٢ ش -

له قوله وقاء لثا في الحاي الاخذ عنهم فاما ان يكون شيوخ هذا شيوخ ذلك او يماثل ويقارن شيوخ هذا شيوخ ذلك وربما اتفقوا بالتشابه في الاخذ اعلى **له قوله** كان بن مالك في اي لا نصارى جاء اليه عليه السلام وعمره عشر سنين وخدمه عشر سنين وكثيره من اصاغر الصحابة ١٢ شرح الشرح **له قوله** كما صنع ابن حبان في فعله هذا ليكون الصحابة باسرها طبقة اولى والبايعون طبقة ثانية واتباعه ٣ طبقة ثالثة وهلم جرا وهذا هو المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم خير القرن من قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث

١٢ شرح الشرح

له قوله ابع ما جمع في

ذلك في قال الشارح اي في ذلك الباب من استيعاب الاصحاب فجعلهم خمس طبقات والحاكم عشر طبقات الذين اسلموا بسكة كالحلفاء الاربعة ثم اصحاب دار الندوة ثم مهاجرة الحبشة ثم اصحاب العقبة الاولى ثم الثانية واكثرهم من الانصار ثم اول المهاجرين الذين لقوه لقياء قبل دخول مكة ثم اهل بدر ثم المهاجرون بين البدر والحديبية ثم اصحاب بيعة الرضوان ثم من هاجر بين الحديبية وفتح مكة ثم الذين تولدوا ثم سلمة الفتح كعادية وابيه ثم الصبيان والاطفال الذين راوا صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم كالسائب بن يزيد وابي الطفيل انتهى اول الظاهر ان هذه

معرفة طبقات الرواة وفائدة الامن من تداخل المشبهين في امكان الاطلاع

اي المعركة ١٢

الوقوع غير موثوق

على تبين التدليس في الوقوف على حقيقة المراد من الغفنة والطبقة في اصطلاحهم

عطفت تفسير للاطلاع ١٣

عبارة عن جماعة اشتركوا في السن في لقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من

طبقتين باعتبارين كان في بن مالك فانه من حيث ثبت صحبته النبي صلى

كالغفرتين ١٢ ش

الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يعد في

طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة

كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدرا اندك السبق الى الاسلام

اي الصحابة ١٢

يكسر الى ١٢

او شهو المشاهدة الفاضلة والهجرة جعلهم طبقات والى ذلك ختم صاحب

مال ١٢

متعددة ١٢

الطبقا ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادى وكتابه اجمع اجمع في ذلك

الطبقات اثنا عشر فنقول الشارح والحاكم عشر طبقات لعله من نسخ الكاتب ١٢ ع ١٢ وفائدة امكن الوقوف ١٢ ش ع ١٢ وهو الاتصال وعدمه ١٢ ش ١٢ ولوثق بما كما صرح به السخاوى ١٢ له المشاهدة وغيرهم من الكابر الصحابة كابن مسعود ١٢ ش ١٢ اي غير العشرة من اصاغر الصحابة كابن عباس وابن عمرو ابن الزبير ١٢ ش ١٢ لان شرف الصحبة حاصل لاجمعهم ١٢

له قوله كما فعل محمد بن سعد الرازي ايضا حيث جعلهم ثلاث طبقات وكذا مسلم في كتاب الطباق وربما بلغ بهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمسة عشر طبقة آخرهم من بقي النبي من مالك من اهل البصرة ومن بقي عبد الله بن ابي اوفى من اهل الكوفة ومن بقي السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى عن العشرة المشيخة بالسماع منهم شرح الشرح له قوله ولكل منهما وجدا قال البخاري ومعه من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة اربعين سنة وقد يستشهد له بما يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات امتي خمس طبقات كل طبقة منها اربعون سنة فطبقت وطبقة اصحابي

اهل العلم والايان والذين يلونهم الى

العلماء اهل اليد والقوى والذين يلونهم الى

العشرين ومائة اهل التراجم والاصل والذين

يلونهم الى الستين ومائة اهل المقاطع والتدابر

والذين يلونهم الى المائتين اهل الهجر والخرب

رواه يزيد الرقاش في المصنفين وكلاهما في ابن ماجة

١٢ شرح الشرح له قوله هو الذي جمع الملائكة

وملائكته وهو كالمولد يعني وقت الولادة ورواه

الفتح والنوار وكما في الفوائد يد القتيبة وهي وما قبله

فقرآن من التاريخ اذ حقيقة الاعلام بالوقت الذي

يفضط به الزمان والمولد يعلم منه المعبر من الكمال

والكمال من الساب وما يليق بذلك من الحوادث

الوقائع التي من فروعها الولايات كاخلافة والتمكث

وتحريك الاستيلاء على البلاد والجاه ١٢ شرح الشرح

له قوله وهو نفس الامر ليس كذلك الخ

اي كما ادعا وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فظهر

المحققون في التاريخ فظهر انهم زعموا الرواية

عنهم بعد ذلك انهم وايضا بهذه المعرفة والمعرفة

السابقة يعرف المرسل والمنقطع من المتصل

١٢ شرح الشرح له قوله تعد بلا ترجيح الى الجرح

يفتح الجرح لقطع في الجسم بخلاف ما يقيم مقامه

استعمله المحذون فيما يقابل التعديل لانهما تأثير

في الدين والغرض من ان ينسب الى الشخص ما يحل

بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية وانما جيز الكلام

في الجرح والتعديل صيانة للشخص من انما جيز ترجيح

الشعور لما في الحقوق ودرم الشهادة وقد اوجب

من الكتب كذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم

التابعين

باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع

ابن جبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد

كما جعل الصحابة جميعهم طبقة واحدة ١٢ ش اي من حيث كثرة رتبته ١٢

ولكل منها واجب ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان معرفة

يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم هو في نفس الامر ليس

من الصحابة والله اعلم

كذلك ومن المهم ايضا معرفة بلدانهم واطوارهم فان ذلك الامن من

بالضمير ليد ١٢ جميع رطب وهو اعوان الاول ١٢ ش

تدخل الاسمين اذا اتفقا لكن اختلفا بالنسب ومن المهم ايضا معرفة

وفي نسبه بالنسبة ١٢

احوالهم تعدد بلا ترجيح او جهالة لان الراوي امان يعرف عدلته او

بان يكون مشهورا بالديانة او مشهورا بالفسق

يعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن اهم ذلك بعد الاطلاع

في حيث يكون مشهورا بالديانة ١٢

الله تعالى النبيين عند ما اتفقا فقال يا ايها الذين امنوا ان جاءكم راسخ نبيا فقبضوا الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله دخل حاله في الجرح يس اخرا العشرة فان قيل كيف سوغ التجريح عز عليه ان كان ما ذكره عيما والافهتان فالجواب ان ذكر الانسان عيبا اخيه انما يكون غيبة اذا قصد تنقيصه عليه اما اذا ذكره لعل على وجه التسمية فلا يدل قوله صلى الله عليه وسلم للراوية التي ذكرت له ان فلانا وفلاننا خطبها اما فلان فلا يقيم عصا بمن عاتقها اما الاخر فضعف لولا ان له ولم يرد بذلك صلى الله عليه وسلم غيبة لما كان مستشارا في الكلام دعت الصورة اليه هذا الشاهد ليس تجري بغيبة الا اذا كان بطريق النقض ١٢ كذا في هوامش النسخة المنقولة عنها.

له قوله في اصطلاحهم على تلك المراتب الخاى المذكورة هناك وفي كلامه تنبيه على ان دلالة هذا اللفاظ بعضها على اعلی المراتب وبعضها على الادنى وبعضها على منبها قیما سابقا غامی بمسبأ اصطلاحهم والاقمن حيث اللغة لا يكون في أكثرها دلالة على ترتيب المراتب ١٢ شرح **له قوله** واسهلها الخاى اللفاظ الدالة على الجرح وارجاع الغیر الى اللفاظ بناء على انه لا يصح حمل قوله لیتن ومشد على المرتبة ويمكن ان يكون الغیر عائدا الى المراتب كما هو سوق الكلام بان يقال اسهل المراتب ما يقال فيه لین الخ ١٢ قاسم **له قوله** وبين اسوء الجرح واسهله مراتب لا تخفى فالمرتبة الثالثة فلان متهم بالكذب او الوضع وقلان ساقط و

فلان هالك فلان ذاهب او ذاهب الحديث وقلان متروك او متروك الحديث او تركوه وقلان فيه نظرو قلان سكتوا عنه وقلان لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه وقلان ليس بثقة او غير ثقة او لا مومن ونحو ذلك والمرتبة الرابعة فلان فيه مقال او فلان ضعيف او فيه ضعف ادنى حديثه ضعف وقلان يعرف ويتكرر وقلان ليس بذلك او بذلك القوی او ليس بالمتين وليس بالقوی وليس بحجة وليس بجمدة وليس بالمرضى وقلان للضعف ما هو وفيه خلف وطعنوا فيه ومطعون فيه وسيئ الحفظ ولین ولین الحديث او فيه لین وتكلموا فيه ونحو ذلك فكل من قيل فيه هذه المراتب الاربعة بل الخمسة لا يحتج ولا يستشهد به ولا يعتبر به ولا يكتب بحديثه اصلا قال الدارقطني اذا قلت فلان لین الحديث له يكن ساقطا ولكن مجروحاً بشئ ولا يسقطه من العدالة وعدم الضبط ونحو ذلك بل

معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يحرجون الشخص بما لا يستلزم

تحديثه كله وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى حصرناها في عشرة وقد

مراتب ١٢

تقدم شرحها مفصلاً والغرض هنا ذكر اللفاظ الدالة في اصطلاحهم على

توضيحها مبيناً ١٢

تلك المراتب وللجرح مراتب أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه و

اصرح ذلك التعبير يا فعل كالكذب الناس وكذا قولهم: اليه المنتهى

في الوضع أو هو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع او كذاب

كذاب قيل خذاع ١٢

لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها اي اللفاظ

الدالة على الجرح قولهم فلان لين او سيئ الحفظ او فيه ادنى مقال وبين

طعن ١٢

في الرواية والديانة الخ ١٢

اسوء الجرح واسهله مراتب لا تخفى فقولهم متروك او ساقط او فاحش

يتوقف فيه لان الجرح اوجب سمية والريبة اوجب توقفا ١٢ علوى **له** بل يستلزم من بعضه ولا يستلزم شيئا من ١٢ ش **له** اي ثلاثة اصالة وكثير تعابيد تفريعا ١٢ ش **له** بكسر الباء على العمل وبضمها على الحكاية ١٢ ش **له** اي مثل الاول قيل بل هذا الشد ما قبله ١٢ **له** كمنع الكذب ومعدنه ١٢ ش **له** اي انا اخبرت هذه الكلمات عما قبلها لانها الخ ١٢

له قوله ثم ما تأكد بصفة الزمان يكرر بعينه لان التأكد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه وعلى هذا فما زاد على مرتبين يكون اعلم منها القول ابن سعد في شعبة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديثه وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة نسسم مرات وكألفه سكت لانقطاع نفسه ١٢ سخاوى

له قوله

ولو من

واحد على

الاصح الخ

يدخل فيه

م تعدل المرأة

ففى القاضى

الوكبر عن

أكثر الفقهاء

من اهل

المدينة وغيرهم

انه لا يقبل

فى التعديل

النساء لانه

الرواية ولا فى

الشهادة و

اختار القاضى

انه يقبل تزكية

المرأة مطلقا

فى الرواية و

فى الشهادة

واما تزكية

العبد فقد

قال القاضى

الوكبر ييب

قبولها دون

الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوى اوفيه مقال

ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل ارفعها الوصف ايضا بما دل على

التمسك فى الجرح ١٣

المبالغة فيه اصرح ذلك التعبير بافع وكثرت الناس واثبت الناس

اليه المنتهى فى التثبت ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل

اوصفتين كثرة ثقة او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو

اى هو ثقة والحمل على المبالغة ١٢

ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخه ويروى حديثه

اى مراتب التعديل ١٢ اى وصف اشار ١٣

يعتبر به ونحو ذلك بين ذلك مراتب تخفى وهذه احكام يتعلق بذلك و

كقولهم صدوق ان شاء الله ١٢

ذكرتها هنا تكملة للفائدة فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها

بالذكر والناث ١٢ ش

لا من غير عارف لئلا يتركى بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختيار ولو

اى وصية ١٢

الشهادة لان خبره مقبول وشهادته غير مقبولة ١٢ مولانا وجه الدين علوى عه كثيرة وسطا وما لم او مقارب الحديث او جيد الحديث او صريح ١٢ ش عه اى المسائل الاليتية بعد ذلك وهى قبول التزكية من عارف باسبابها ١٢ ش عله يعنى اراد التأكيد والتأكيد دون المصدر والتعدي ١٢ -

لكن كمال الفائدة

له قوله في الاصحاح ايضا الخ فان الاسم ان معدل الشاهد يجب ان يكون اثنين وتال بعينه هم يكفي سعدل واحد ونقل من ابي حنيفة والي يوسف الاكاة بالواحد في التزكية في الشهادة وكذا في الرواية وانما اكتفوا بالواحد لانه ان كان المزكي للراوى ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار وان كان اجتهادا من نيل نفسه فهو منزلة الحاكم وفي الحالتين لا يشترط التعدد ١٢ شرح الشرح **له قوله** والفرق بينهما الخ حاصل الفرق ان تزكية الراوى كسب بركاته وتزكية الشاهد شهادة على زكاته فلا بد من العدد في الاجير دون الاول فتأمل ١٢ شرح الشرح لمولانا على القاري

له قوله الامن عدل من يقيظ الخ والفا كذا بهذا المنصب العظيم فائز بالسواب الجسيم والمقام الكريم قال السخاوي سألني رجل عنه موت ابي سعيد النبي صلى الله عليه وسلم وامعابه مجتمعين فاسألهم عن سبب اجتماعهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجتمعوا على ما لا يذب على هذا الرجل فانه كان يذب الكذب عن حديثي ولودى بين نفسي هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رثب في المنام فقبل له ما فعل الله بك قال غفري واعطاني وحياي ونامت ثلاث مائة حورا وادخلني عليه ميتين وقيل فيه ذهب العليم بعيب كل محدث + ويكل مختلف من الاسناد + ويكل وهم في الحديث وشكل + يعثر به علماء كل بلاد + انتهى وهو الذي وقع له انه حين لقوه لا اله الا الله حدث بحديث من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقبض روحه حين وصله الا

كانت التزكية صادقة من مزك واحد على الاصح خلافا لمن شرطاتها لا تقبل

التزكية ١٢ ش

الامن اثنين الخ اذ لهما بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية

تنزل منزلة الحاكم فلا يشترط فيه العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم

فافتراقا ولو قيل بفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوى مستندة من المزكي

الى اجتهاده او الى النقل عن غيره لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط فيه

اي متوجهها او سببها ١٢ ش التعديل ١٢ ش

العدد اصلا لانه لا يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني فيجوز فيه الخلا

ويتبين انه ايضا لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد

فكذا ما يتفرع عنه الله اعلم وينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من

وعليه احكاما ١٢ ش

عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افرد فيه فخرج بالا يقتضيه حديث الحديث

اي بالغ ١٢ ش

الله ووقع له انه غسل على السرير الذي غسل عليه النبي صلى الله عليه وسلم فنهض اليه ثم نهض اليه ١٢ شرح الشرح **له** اي الراوى او للتزكية ١٢ **له** اي بالتزكية في الشهادة ١٢ ش **له** مزكي الراوى ومزكي الشاهد ١٢ ش **له** كما لا يشترط في الحاكم ١٢ **له** تزكية الراوى والشاهد ١٢ **له** اي المستند الى الاجتهاد ١٢ **له** اي ما يترتب عليه من التزكية ١٢ ش **له** كما قيل في ابن الجونى ١٢ -

له قوله وقال الذهبي لم لعل الغرض من هذا الكلام اثبات تيقظ أئمة الجرح والتعديل فانهم لو كانوا متساهلين في الجرح والتعديل لاتفق الاثنان بل اكثر على تضعيف ثقة او وثيق ضعيف لتقليد بعضهم بعضا ١٢ ع
له قوله حتى يجتمع الجميع الخ فيه ان ما يتفرع على قوله الذهبي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع على تركه اثنان او يترك حديثه اذا اجتمع على تركه اثنان لا ما ذكره من قوله حتى يجتمع الجميع ١٢ قاسم بن قطلوبغا له قوله وان جرح بغير تحرز الخ اي تحفظ يقال تحرز نفسه جعله في حرزها

ولقد احسن ابن ديق العبد بمقولته الخ والمسلمين دفعة من جهة الميراث وقف على شفيها طائفتان من الناس المحدثون والحكام ١٢ كذا في الهوامش له قوله والافق الخ قال ابن ديق العبد الوجوه التي تدخل فيها الافق خمسة احدها الهوى والغرض وهو شرها وفي تواريخ المتأخرين كثيرة والثاني المخالفة في العقائد والثالث الاختلاف بين المقسوفة واصحاب العلوم الظاهرة فوقع تنازعا وجب كلام بعضهم في بعض والتراجيح الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين لاشتغالهم بعلوم الاولاد وفيها الخ كالحساب والهندسة والطب وفيها الباطل كالتنجيميات وكثير من الاهليات والخامس الاخذ في الذم مع عدم الورع وقد عقد ابن عبد البر في كتاب العلم بابا بالامران والمتعاصرين بعضهم في بعض ورأى ان اهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببين واضح ١٢ شرح الشرح ع حافظ مشهور ولد سنة ثلاث وسبعين وست مائة وتوفي

كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو كمن غلب عليه التصفون ١٢

من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان

مذهب الناس ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه و

ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل

بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل في زمرة

من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغير تحرز اقدم على

الطعن في مسلم بري من ذلك وسمه بميسم سوء ببقى عليه عارة ابد

والافقة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام

سنة ثمان واربعين وسبع مائة رحمه الله ع محدث مشهور توفي سنة ثلاث وثلاث مائة ١٢ ع من اهل الجرح والتعديل ١٢ ش له اننا قال كالمثبت لانه بنى حكمه على سبب لكن تساهل فيه ١٢ ش له لانه مع التساهل لم يحصل له غلبة الظن على عدالة فيصدق عليه انه ظن كذب ١٢ ش ع في هذا الباب من هذه الوثيقة ١٢ ش

له قوله والجرح مقدم على التعديل الخ يعني اذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد فجرحه بعضهم وعذله بعضهم فالجرح مقدم على التعديل ويعمل به واطلق ذلك جماعة وذلك لان مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليه المعدل ولان الجرح يصدق المعدل فيما اخبر به عن ظاهره وهو يخرى عن امر باطن خفي عن الآخر نعم ان عين سميا نفاه المعدل بطريق معتبر فانهما يتعارضان ولكن محله التفصيل وهو انه ان صدر سبينا سببه من عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر اى لم يتبين مثل قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشئ او نحو ذلك مقتضرا على ذلك لم يقدر

فمن ثبتت عدالة الناس

يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فطلق

احدهما الجرح بناء على مراعاة

جرحا ليس يجرح في نفس الامر فلا يبين

بيان سببه وان صدر من غير عارف

بالاسباب لم يعتبر به ايضا وهو ظاهر

فان خلا المجروح عن التعديل قبل

الجرح فيه مجملا غير مبين السبب

اذ اصدر من عارف على المختار

١٢ كذا اقره مولانا دجيه الدين

له قوله لكن محله التفصيل الخ حاصله ان

الجرح اما مفسر او غيره وعلى الشقين اما

من العارف بالاسباب او غيره والثاني مزود

مطلقا اى مفسرا كان او غيره صدر فيمن

ثبتت عدالته او غيره والاول مقبول فيمن

لم يثبت عدالته مفسرا كان او غيره

واما فيمن ثبتت عدالته فمقبول ايضا

ان كان مفسرا لم ينف المعدل بطريق

معتبر ومزود وان كان غير مفسر او كان

مفسرا وقد نفاه المعدل بطريق معتبرا كاصد

من الناس في كتاب الضعفاء له نعمان بن

ثابت ابو حنيفة ليس بالقوى في الحديث

انتهى وما صدر من قلة الحديثين محمد بن

اسماعيل البخارى من جرح مفسر فانه قد اجيب

المقدمين سال من هذا غالبا وتارة من المخالفة في العقائد هو موجود

كذلك الراوى وانفيا
ادار جيا ١٢

كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قد منا

اي بالمخالفة في العقائد ١٢

لا يجوز ١٢

تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل اطلق

اي جائز في بعض الصور وغيره في غيرهما ١٢

ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا من عارف باسبابه لانه ان

الجرح ١٢

التعديل ١٢ من الاصوليين ١٢ ش

كان غير مفسر لم يقدر في من ثبتت عدالته وان صدر من غير

وان قدس فيمن لم يعرف حاله ١٢ ش

لم يقدر ١٢

عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المجروح عن التعديل

عن تعديل في الجرح

مطلقا ١٢

قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب اذا صدر من عارف على

اعتراض غير ١٢ ش

المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول واعمال

قول المجارح اولى من اهل مال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف

الكل رائد كما زيد في اشاله ١٢ ش

غنه ايضا بحسب حسن شاف وقد فصله صاحب الدراسات تفصيلا حسنا ١٢ ع **له قوله** لم يقدر فيمن ثبتت عدالته الخ اى ان كان يقدر فيمن لم يعرف حاله كما ساقى في كلامه اما لم يقدر من غير بيان في ثابت العدالة لان الناس يختلفون فيما يجرح وفيما لا يجرح فاعل المجارح جرحه بناء على اعتقاده جرحا والحال انه ليس يجرح فلا بد من بيان سببه ١٢ شرح الشرح ع بان يقول تروك ادليس بالقوى ونحوهما ١٢ ش عه الاظهر ان يقال في حيز الجهالة او كان مجهولا ١٢ ش

عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراوة الامام له قراوة ولعنك تقترح من هذا ان الوهر في اسناد الحاكم
 انا هو من تحت ابني حنيفة قال الشارح بعد نقل الكلام المذكور لانا وجيه الدين قلت يكن دفعه بان يقال ان عن زائدة من سهو قلم السامع او سهو بعض الرواة ومنه هو الحاكم فانه
 كثير الوهر على ما ذكره عند هذا على تقدير تسليم ان يكون المراد بابي الوليد هو نفس شداد والا فلا فخطوران يكون شداد مكنت بابي الوليد وعلى تقدير وجوده وعدمه فغير بينهما يمكن ان
 يكون بدلا عن شداد باعادة الجارية لزيادة البيان انتهى اقول ولا رضى بهذه الاجوبة فتسوى ولا يميل اليها تلي ١٢ عب ٤ قوله اسماء المكنتين لم اطلع ان العلم ما يعرف به من
 جعل علامة عليهن الاسماء والمكنتين والالتفات

فالا سوما وضع علامة على السمي والكنتية

ما صدر باب اوامر او ابن والمقب ساول على

دفعه المسمى او وضعه وهذا على ما اختار

السيد الشريف واما ما ذكره العلامة الشافعي

فالا سوما من المقب والمكنتية وهو الذي

يرافق قوله ومعرفة من اسمه ككنتية ١٢ شرح

الشرح ٤ قوله ومعرفة من اسمه ككنتية

الموجود هو بيان الاول من ككنتية له غير

الكنتية التي هي اسمه كابي بلال الاشعري الراوي

عن شريك وغيره وكابي حسين الراوي عن ابني

حاتم الرازي فقال كل واحد ليس في اسر اسمي

دكنتيتي واحد والثاني من له ككنتية اخرى غير

الكنتية التي نزلت منزلة الاسود وصارت ثابتة

ككنتية نهاد اذا قال ابن الصلاح كان لكنتية ككنتية

اخرى ١٢ شرح الشرح ٤ قوله ومن اختلف

في ككنتية الم كما ساعدت زيد الحب فلا خلاف

في اسمه واختلفت في ككنتية فضيل الزبيدي وقيل ابو

محمد قيل ابو خارجة وكذا من اختلف في اسمه دون

ككنتية وهو عكس اقول كابي هيرة فانه كثيرا ما عب

٤ قوله واكثرت نعتة رواقا بل وكذا

من من جعل الرجل الواحد اثنين وقد وقع ذلك

اومع لم اعمد في انفاظ اسم الاقارب بالمعنى الاعمر

يتقسم الى ما يجوز ذكرها في الرواية وغير هاتوا

عرفت فغيره املا هو املا كبره صاحب كابي تواب

تقريب بن ابني طالب لعبد بن النبي صلى الله عليه وسلم

فصل من المهم في هذا الفن معرفة كني المسلمين من اشتهر باسمه

ككنتية ١٢ جمع المسمى ١٢

وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض لروايات مكنتيا لئلا يظن انه

بكنتية ١٢

اخر ومعرفة اسماء المكنتين وهو عكس الذي قبله معرفة من اسمه

المشتبهات بالكنتية ١٢

ككنتية هم قليل معرفة من اختلف في ككنتية وهو كثير ومعرفة من كثرت

اي له ككنتيان واكثر ١٢

كناه كابي جريح له ككنتان ابو الوليد ابو خالد وكثرت نعتو والقاب ومعرفة

من التهم ١٢

له قوله فصل الم اى هذا المبحث الا في نوع من جنس هذا الباب مفصول عما قبله لمغايرة ما بينه

وبينه او بطل الفصل عن ذكر المهم وهو الاظهر والا فما بعده عطف على ما قبله متناو شروحا

شرح الشرح ٤ قوله من اشتهر باسمه وله كنية الم مثاله طلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن

بن عوف والحسن بن علي رضي الله عنهما فان ككنتية كل منهما ابو محمد وكالزبير بن العوام الحسين

ابن علي وحذيفة وسلمان وجابر فان ككنتية كل منهما ابو عبد الله فهو لاء اشتهروا باسمائهم شال

من اشهر ككنتيته دون اسمهم ابن عباس وابن مسعود وابن ام مكتوم وغيرهم فهو لاء اشتهروا بكنائهم كذا في مواضع

السمية المنقولة عنها ٤ قوله لئلا يظن الم مثاله مارواه الحاكم من رواية ابني يوسف عن ابني حنيفة عن موسى بن

ابني الشث عن عبد الله بن شداد عن ابني الوليد عن جابر مرقوعا من صلى خلف الامام فان قراوة تله قراوة قال الحاكم عبد الله

بن شداد هو نفسه ابو الوليد بن علي بن المديني قال الحاكم ومن تهاون بمعرفة الاسامي ادرته مثل هذا الوهم كذا قال

مولانا وجيه الدين اقول الرواية السقيمة مارواه محمد في موطاة اخبرني ابني حنيفة قال حدثنا الرازي عن موسى بن ابني عائشة م

والى ما لا يجوز ذكره ان كان معروفا بغيره ويجوز ان لم يعرف بدونه للضرورة وبقد الحاجة كالا عشي الاعرج وكها واية بن عبد الكريم احدا كابر المحدثين قيل له الضال لانه

ضل في طريق مكة ثم الاقارب ايضا قد يعرف سبب التلقب بها وتدل لا يعرف ١٢ كذا في شرح الشرح ٤ قوله ومن المهم في هذا الفن اى ومن المهم في علم الحديث معرفة

كنى ذوي الاسماء ومعرفة اسماء ذوي الكنى فان الراوي يوجه ككنتية مرة باسمه ومرة بهما فيظن من لا معرفة له متحدا ١٢ كذا في الهوامش على كذا اوجد في نسخة شرح

الشرح والظاهر ان يقول هو نفس عبد الله بن شداد وكذا انما اجد هذا ١٢ على كذا في نسخة شرح الشرح ١٢ عاصم ويرى عن غيره المكنت بابي الوليد

له قوله ابراهيم بن اسحق المدني الخ لفتح الدال قال المص المديني نسبة الى مدينة ما والمدني نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتخذ من هذا الاصل بن المديني فان والده من اهل المدينة فقلد تلبذه شرح الشرح -

له قوله وليس الربيع

المذكور من اولاده الخ

اي من اولاد اناس المشهور

ومنه ما ينشد الجعنة

بمعزة الرجال ان

مالك بن انس صاحب

المذهب هو ابن انس

بن مالك وليس كذلك

١٢ ع

له قوله نسب الى غير

ابيه الخ قال مولانا ونيه

الدين جعل ابن الصلاح

والنوري من نسب الى

غير ابيه شامل للاقسام

الاربعة اثان ما ذكر

المص والاخران من

نسب الى جده ومن

نسب الى جدته فالاول

كابي عبيدة بن المراح

احد العشيرة هو عامر

ابن عبيد الله بن المراح

والثاني كيط بن مئنة

عقدون ركبته ام

ابيه والمص اقصر على

القسمين وجعل القسم

الثالث داخلين نسب

الى غير ما يسبق الى الفهم

ولحق القسم الرابع مهيلا

من افقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع

بنحو الدال ١٢ اش

التابعين وفائدة معرفته في الغلط عن نسبه الى ابيه فقال ثنا ابن

اسحق فنسب الى التضعيف ان الصواب ثنا ابو اسحق او بالعكس

كاسحاق بن ابي اسحق السليبي او افقت كنيته كنية زوجته كابي ايوب

الانصاري ام ايوب صحابي مشهور ان او وافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع

ابن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في

الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد هو ابو وليس نس شيخ الربيع والد بل

ابو بكر بن شيخه انصاري هو انس بن مالك الصحابي المشهور ليس الربيع المذكور

من اولاده ومعرفته من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود

من المهر ١٢

وقال الشارح مولانا علي القاري والصواب انه جعل القسمين الاخيرين داخلين في قوله او نسب الى غير ما يسبق الى الفهم انتهى ١٢ ع
عنه بفتح السين وكسر الواو ١٢ عه احدى صحابي والاخرى صحابية ١٢ عه منسوب الى بكر بن وايل ١٢ عه خادم الرسول عليه السلام ١٢ عه

دائرة
دائرة

ابن احمد بن الحسن بن احمد فاتفق في ذلك واتفق في الكنية
والنسبة الى البلد الصناعة وصنف فيه ابو موسى المديني جزءاً ^ع خالفاً
ومعروفه من اتفق اسم شيخه والراوى عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض
له ابن الصلاح فاندته رفع اللبس عن من يظن ان فيه تكراراً وانقلاباً
فمن اشلت البخاري راى عن مسلم وراى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم القزويني
البصري الراوى عنه مسلم ابن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع
ذلك لعبد بن حميد ايضاً راوى عن مسلم بن ابراهيم وراى عنه مسلم
بن الحجاج في صحيحه حديثاً بهذه التوجه بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير
راى عن هشام وراى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو من اقربائه

ع
كروا سائلاً مثله
هذا النوع ١٢
ع
اي عن
الشيخ وهو
بن اتفق
ففي العبارة
ابها م ١٢
ع
اي و
لان صالحاً
للتعرض ١٢
له
كحدثنا عبد
بن حميد
عن مسلم
١٢ ش
له
وما تغايران
١٢ ش

تدريج

تدريج

عم

اي الموصوف

بالا على

١٢ شب

عم

اي من

الكتي و

اللقاب اعم

من ان يكون

اصحابا ثقات

او ضعافا

مذكورة في

كتاب دون

كتاب ١٢

شرح الشرح

سم

اسم كتاب

له ١٢ شب

له

لانهم المقصودون ١٢

لعم

بكتا لعين و

سكون الجيم

١٢ ش -

والراوى عنه هشام بن ابي عبد الله الدستوائى ومنها ابن جريج

روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن

يوسف الصنعانى ومنها الحكم بن عتيبة روى عن ابن ابي يلى وعنه

ابن ابي يلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور

امثلته كثيرة ومن المهم في هذا الفن معرفة الاسماء المجردة

وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن

سعد في الطبقات وابن ابي خيثمة والبخارى في تاريخهما وابن ابي

حاتم في المجرى والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجلي وابن حبان

وابن شاهين ومنهم من افرد المجرحين كابن عدى وابن حبان

كفالتين ١٢

ع

فذكر اسماء رجال
ذلك الكتاب ١٢

ع

عدة من الصحاح
الستة وذهب
بعض الكبراء الى
دخول المؤلف في
الصحاح الستة
وهو الحق ١٢ ع

س

نسبة الى مرة بكسر
ميم وتشديد زاي
بلد بالشام ٢ ش

ل

اي الاصل الاول او
الثاني وهو لعبد ١٢

ل

اي ما لا يوجد
سمي اخر به
بل هو منفرد بهذا
الاسم

مثاله لبي كافي ابن
لبي كعصا كلاهما
فردان ١٢

ايضا ومنهم من تقيّد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابي
نصر الكلاباذي رجال مسلم لابي بكر بن منجويه ورجالهما معا لابي
الفصل بن طاهر رجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي
ورجال النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحيحين
وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة لعبد الغني المقدسي
في كتاب الكمال ثم هذبه المزي في تهذيب الكمال وقد خصته
وزدت عليه اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما
اشتمل عليه من الزيادة قدما ثلث الاصل ومن المهر ايضا
معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها الحافظ ابو بكر احمد بن

الزبداني

هرون البرمجي فذكر أشياء كثيرة تعقبوا عليه بعضها ومن ذلك قوله
 صُغْدِي بن سنان احدا الضعفاء وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل
 سيناً مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها ال مهمله ثريا كياء
 النسب هو اسم علم بلفظ النسب ليس هو فردا فقي الجرح والتعديل
 لابن ابي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين وفرق بينه وبين
 الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله
 يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى اظنه هو
 الذي ذكره ابن ابي حاتم وما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فانما
 هو للحديث الذي ذكره عنه وليست الافة منه بل هي من

له قوله وتكتب عليه الخاي بان سند رايا الاسود الذي ذكره ابو موسى في الذيل زاعما انه غير ما ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة هو بعينه ما ذكره ابن مندة اي هو مولى زنباع لا غير ١٢ كذا في الخواشي

له قوله وكذا معرفة

اللقاب لمثل الضعيف

لقب عبد الله بن محمد لانه كان

ضعيفا في جسمه ومثل

الترى لقب به الحسن

بن يزيد لقوبه على

العبادة والطواف و

كالضال لقب به معاوية

ابن عبد الكريم لانه

ضل في طريق مكة

وكمحمدين سعد بن ابي

وقاص كان يلقب بلك

الشیطان لقصره كما في

التقريب الى غير ذلك

١٢ تلخيص الخواشي

عنه لومير به

مسمى غيره ١٢

عنه والعلوم الحق

عنده تعالى ١٢

مسه في كتابه المسمى

بالذيل ١٢ ش -

لله منسوب الى

جيزة موضع

معروف بمصر

١٢ ش

لعه بكسراى

فكون لون فموحدة ١٢ ش

الراوى عنه عنبة بن عبد الرحمن الله اعلم ومن ذلك

كلمة ١٢

سند رايا المهمل والنون بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامى

له صحبة وسراوية والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسود فرد

مشد او مخفقا ١٢ ش

لو يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة

الصحابة لابن مندة سند رايا الاسود ورمى له حديثا وتكتب

اغترض ١٢

ابو موسى ١٢

عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث

اي ذكره سند رايا انه غير ما ذكره ابن مندة ١٢

المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا

مصر في ترجمة سند رايا مولى زنباع وقد حوت ذلك في كتابي

في الصحابة وكذا معرفة الكنى البجدة والمفردة وكذا

من المهمات ١٢

كالقصة ١٢

اي من المهمات ١٢

له قوله والاولدان المجمع وطن وهو محل الانسان من بلدة او ضيعة او سكة ولا فرق فيما ينتسب الى محل بين ان يكون اصليا منادنا زالا فيقبل ومجاورا له ولذلك تعدد النسبة بحسب الانتقال ولاحد للاقامة المسوقة للنسبة وان ضبط ابن الماركة باريه ستين فقد توقف فيه ابن كثير ١٢ شرح الشرح -

له قوله وتقع الى الصنائع المصنعة بالغتم اخص من الحرفة لان الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة كذا قيل واما بالكر فهو بمعنى الاصطلاح الناشئ عن الصنعة المعنوية من العلوم العقلية والنقلية ١٢ شرح الشرح -

معرفة الالقاب هي تارة تكون بلفظ الاسم تارة بلفظ الكنية و

اي الالقاب

كاي تارة بالاسم

تقع بسبب عاهة كالاعمش او حرفة وكذا معرفة الانساب وهي

اي الانساب

كالبرازو

الطراز

والاعرج

والامشي

تارة تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى

المتأخرين وتارة الى الاولاد وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة

الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلاد او

ضياعا او سكا او مجاورة وتقع الى الصنائع كالحياطة والحرف

مباشرة الحياطة ١٢ جمع حرفة ١٢

تارة ١٢

كالبرازو يقع فيها الاتفاق والاشتباة كالاسماء وقد تقع الانساب

كوقوعها في الاسماء كما مر ١٢

اي في الاشتباة المذكور ١٢

القبائل كالحسين محمد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان

بفتح القاف والطاء والمهمل ١٢ ش

يغضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب والنسب

له قوله ويقع فيها الاتفاق والاشتباة الخ اي يقع في انساب الرواة مثل ما يقع في اسمائهم من الاتفاق في اللفظ والخط معا مثل المعنى نسبة الى قبيلة وهم بنو حنيفة ونسبة الى مذهب الامام الاعظم الى حنيفة الثقات ابن ثابت ومن الاشتباة في الخط دون اللفظ مثل الابل والابل الاول بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية آخر الحروف وجميع ما في المؤمل والصحيحين فهو من هذا النمط والثنائي بقصر الهمزة والياء الموحدة وتشديد اللام ١٢ كذا في الحواشي ٤

عنه كسيفه طه وزن مدينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ عنه هذا اللفظ ليس في غير نسخة المنقولة عنها ١٢

عنها ١٢ جمع قبيلة وهم بنو اب واحد ١٢ ش له اي الانتساب الى الاولاد ١٢ ش لله تذكير الضمير بناء على ان النسبة مصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث ١٢ ش له جمع ضيعة بالفتح وهي المزرعة ١٢ لله ولم يظهر في وجه الغضب ١٢ عه كما ذكرنا في الضال والقوى والضعيف ١٢

الجيفة ١٢ ملنقط من شرح الشرح **له** قوله ولا يعرف تمييز ذلك الخ وفائدته الامن من وقوع الخلل في بعض الاحكام الشرعية المشتملة عليها النيب
 كالامانة العظم والكفاية في النكاح ونحو ذلك من التوارث والتقديم في الصلوة وغيرها ١٢ كذا في شرح الشرح **له** قوله ومعرفته الاخوة
 والاخوات الخ وامثلته كثيرة في الصحابة منها فضل بن عباس وعبد الله بن عباس وعمر بن الخطاب وزيد بن الخطاب وعائشة بنت ابي بكر
 واسماء بنت ابي بكر وزينب بنت جحش وحمنة بنت جحش الى غير ذلك ١٢ عب **له** قوله معرفة آداب الشيخ والطالب فاذ ذلك ان علم الحديث عظم شريف
 لكونه مضافا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فما يناسب ما جبه طليان يكون موسو ما
 بكلام الاخلاق ومحاسن القيم ١٢ شرح الشرح
له قوله ويشتركان في تصحيح النية
 الخ وقد ورد من تعلم علما ما يتفق به
 وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا بصيب
 به عرفا من الدنيا لم يجد عرفنا الحق
 يوم القيمة يفتيهم بها والحال انها توجد
 من مسيرة حسنة سنة ١٢ شرح الشرح
له قوله وينفرد الشيخ بان يسمع اذا
 احتجج اليه اي الى الشيخ اذ في حديثه
 والحاصل ان من آداب الشيخ خاصة
 انه متى احتجج الى ما عده جلس للاسماء
 وجواب ان تعين عليه استجابا ان كان
 ثم مثله وهو الصريح فقد جلس الامام
 مالك للناس وهو ابن نيف وعشرين
 سنة والناس متوفرون وشيوخه
 اعياء وكذا جلس الامام الشافعي رح
 واخذ عنه العلم في سن الحديث بحيث
 حمل عنهما بعض شيوخهما ومن اسن
 منهما وادقم عليهم ١٢ شرح الشرح
له قوله ولا يترك اسماء احد لنية
 فاسدة اي لا يمنع من حديث احد لكونه
 يترجم النية فانه قد يجرى له محبتها
 بعد لما قال بعض السلف طلبة العلم
 لغير الله فاني ان يكون الا لله

التي باطنها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة المولى من الاعلى والاسفل بالرق
 من العلماء والرواة ١٢
 او بالحلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه اسم المولى لا يعرف تمييز ذلك الا
 بالتخصيص عليه معرفة الاخوة والاخوات قد صنف فيه القدماء كعلي بن
 فقه النجوم ١٢
 المديني من المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب يشتركان في تصحيح النية
 والتطهير من اعراض الدنيا وتحسين الخلق وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتجج
 اليه ان لا يحدث ببلد فيه من هو اولى منه بل يرشد اليه لا يترك اسماء احد
 اي لا يفتي ١٢
 لنية فاسدة وان يتطهر مجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا عجا ولا في الطريق

له قوله التي باطنها على خلاف ظاهرها الخ كعبد بن سنان العوفي ففتح العين والواو بالقاف باهله نزل بالقوة
 يلزم من عبد القيس فتنسب اليها وكان في مسعود عقبه بن عمر النصارى الذي لم يشهد بدرا في قول الأكثرين بل
 نزل بها او سكنها فنسب اليها ١٢ شرح الشرح **له** قوله او بالحلف بكسر فسكون واسمه للحاققة والمعاودة على
 التعاضد الساعده منه قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاقوه بالاسلام كالامام محمد بن اسماعيل
 البخاري قيل له الجعفي نعم جيم فسكون عين مهمله فقاو لان جدا كان مجوسيا فاسلم على يد ايمان بن اخنس

وهذا هو الخالف في علم الكتاب السنة بان ما بهما ونتيجتهما ايضا جيهما ان يحسن حاله ويحتمر بالجحفة ماله ١٢ شرح الشرح **له** قوله لاني الطريق
 الخ بان يعقد نية او يقف او يمر الا ان اضطر الى ذلك وحاصله ان يحدث بالوقار والعظمة قال الكاظمي شارح البخاري فقد روي عن مالك كان
 اذا اراد ان يحدث توصا وجلس على صدر فراسه وسرح لحية وتمكن في جلوسه بوقار وهيئة وحدث كذا نقل الشارح ١٢ عب **له** جميع ما ذكر من كونه
 اعلى واسفل بالرق والحلف والاسلام وغيره كوني القبيلة ١٢ ش عمه لانه تجردها عن الرياء والسمعة ١٢ ش منه من غسل اذ وضوء ويسلك ويتطيب ١٢

من الاعلى والاسفل

ولا ان يبلد

له قوله لمرض اوهرم الخ الى اللذان يحتل بهما المزاج والعقل والا فقد تقدم ان ابن معين حدث عند نزعه ما وقد حدث بعد المائة جماعة من الصحابة والتابعين ١٢ خلاصته شرح المشرح

له قوله مستعمل يقط الخ المراد المبلغة للحديث اذا كثرا لجمع وعند تكاثر الجمع بحيث لا يكتفى بمقتل واحد اتخذ مستعملين وينبغي

ان يكون على موضع مرتفع او قائما ليكون

ابله للسا معين ١٢ انذا في شرح المشرح

عنه ١٢ ينبغي

ان يكون له ١٢

عنه لا يوقع

في الضجر والملا ١٢

مع مع احد

من شركاء ١٢

له في قوله خمس

ستين وقيل

بعد الثلاثين

وقيل بعد العشرين ١٢

له وهو من

فهم الخطاب ورا د

الجواب على وجه

الصواب ١٢ ش

له دن الحضور

للبركة والاجازة

بعد الاهلية ١٢ ش

له ليحصل لهم

من بركات

فان عند ذكر

الصالحين تتنزل

الرحمة ١٢ ش

الا ان اضطر الى ذلك ان يمسك عن الحديث اذا خشى

التغير او النسيان لمرض اوهرم واذا اتخذ مجلس الاملاء ان يكون له

غاية كبر السن ١٢

في لسانه ١٢

مستعمل يقظ وينفخ الطالبان يوقرا الشيخ ولا يصح ويرشد غيره لما سمعه

ينظرون ١٢

ولا يدع الاستفادة لحياء او تكبر ويكتب مع سمعه تاما ويعتني بالتقييد و

يتوك ١٢

يحتسرون ١٢

الضبط ويذاكر محفوظه ليرسخ في ذهنه ومن المهم معرفة سن

التحمل والاداء والا مح اعتبار سن التحمل بالتمييز هذا في السماع

وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس الحديث و

تبركا وتيمنا ١٢

ليكتبون لهم انهم حضروا ولا بد لهم في مثل ذلك من اجازة المستمع و

الا مح في سن الطلب بنفسن يتأهل لذلك ليصح عمل الكافر ايضا اذا

يصير اهلا ١٢

معهم لان سماعهم هذا لا يبعث به ١٢ وليس منحصر في سن مخصوص ١٢ صا كما يقبل شهادته

ومثاله حديث جبير بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وكان جاء في سائر

بدور قبل ان يسلم وفي رواية البخاري ذلك اول ما وقع لايما في قلبي ١٢ شرح المشرح

له قوله صفة كتابة الحديث الخ قد اختلفت في كتابة الحديث فكرها بعض الصحابة وجوزة بعضهم والآن قد تحقق
الاجماع على جواز ١٢ عب

له قوله ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى الخ هذا المحرط ظاهرة عام في الصفحتين ولعل كان دأب المتقدمين ان يجعلوا طرق الا سطر

متساويين في التوسع

واما على العقاد في زماننا

ان حاشية اليمنى

من الصفحة الاولى

اوسع عكس الصفحة

الثانية فينبغي

ان يكون في الحكم

تفصيل فتأمل

فانه موضع زلل

ثم رأيت في

كلام عياض

تصرح بذلك

والحمد لله على

ذلك ١٢ شرح الشرح

عنه قال السيوطي ان

من له اهلية ذلك

بالاستحقاق التام

دقلة خطه في

المزمع يجوز له ان

يتصدى وان لم يكن

له اجازة ومن لم

يكن اهلا لذلك

فلا يفيد ولا لوالف

اجازة وسامع ١٢

شرح الشرح

عنه اعترض على ابن

اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اده بعد

من تحمل الكافر ١٢

محمدة تحمله ١٢

توبته وثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له

علانية ١٢

بزم من معين بل يقيد بالاحتياج والتاهل لذلك وهو مختلف

باختلاف الاشخاص وقال ابن خلد اذا بلغ الخمسين ولا

ينكر عليه عند الاربعين وتعقب بمن حدث قبلها كمالك

ومن المهم معرفة صفة الضبط في الكتاب وصفة كتابة الحديث

وهو ان يكتبه مبينا مفسرا فيشكل لمشكل منه وينقطه ويكتب

اي يعرب المشكل ١٢

واضحا ١٢

الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيت والا ففى اليسرى

اي المتروك سهوا ١٢

وصفة عرضته وهو مقابلة مع الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه

الجلد ١٢ منه امام الحديثين رضي الله عن ١٢ له اي طريقة كتابة الحديث ١٢ له اي مطلقا او المشكل منه ١٢

له بان يكون بعد الساقط كلمة او اكثر ١٢ ش معه من المهم معرفة صفة عرضه ١٢

له قوله من اعتنائه بتكثير الشيوخ الخ لان المقصود الاصل هو الدراية لا مجرد الرواية كذا قال الشارح وعندى
ان تكثير الشيوخ كان افضل في الزمان القديم لتفصيل الثقة بالحديث الاترى الى صنيع البخارى يروى الحديث الواحد
بكرات ومرات واما في هذا الزمان فلا حاجة اليه اعرب **له قوله** فان شاء رتبة على سائرهم الخ اى من سبق من

الصحابة في الاسلام

فيستأول بابي بكر

ثم على رضى الله

تعالى عنهما وبذل

وخذ يحد مرضى

الله عنهما اوفى

الفصل فيبتدأ

يا لعشرة المبشرة

ثم باهل بيادر

ثم باهل المدينة

ثم بين اسلم

وهاجر بين

الحديبية و

الفتح ثم بين اسلم

يوم الفتح ثم يختم

باصغرا الصحابة

سنا كابى الطفيل

والصائب بن يزيد

ثم بالنساء فيبدأ

بامهات المؤمنين

ومنهن من عاشت رضى

الله عنهما تلخيم

الحواشى **له قوله**

على حروف المعجم الخ

فيبدأ بابي بن كعب

والس ثم بالرجال

عازب بلال الى غير ذلك اعرب

له من المهر معرفة صفة تصنيفه

لعه متفرقة من غير نظر الى صحة

ضعف ومنا سبة باب وفصل ١٢

شيئا فشيئا وصفه سماعه بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ
قيد لاخير او لكل ١٢

او حديث اونغاس وصفه سماعه كذلك وان يكون ذلك من
الكلام ١٢ اعين المهر ١٢

اصله الذى سمع فيه او من فرع قوبل على اصله فان تعذر فليجبره
اى الشيخ ١٢ش مقابلة ثقة ١٢

بالاجازة لها خالف ان خالف وصفه الرحلة فيه حيث يبتدئ
فى طلب سماع الحديث ١٢

بحديث اهل بلدة فيستوعبه ثم يرحل فيحصل فى الرحلة ما
بالتشديد ١٢ش

ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع اكثر من اعتنائه بتكثير
اهل ما ١٢ اى من الحديث ١٢ش

الشيخ وصفه تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسند كل
اهل ما ١٢

صحابى على حدة فان شاء رتبة على سائرهم وان شاء رتبة على
اهل ما ١٢

حروف المعجم هو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب
فصل هذا الحن ١٢

عازب بلال الى غير ذلك اعرب **له** من المهر معرفة صفة تصنيفه **لعه** متفرقة من غير نظر الى صحة
ضعف ومنا سبة باب وفصل ١٢

له قوله ومن المهم معرفة سبب الحديث الخ اى باعث ورادة قال التسليذ يعنى السبب الذى لاجله حدث النبى صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما فى سبب نزول القرآن الكريم انتهى وفيه فوائد كثيرة وان

كان العبرة

بعموم اللفظ

لا بخصوص

السبب ١٢ شرح

الشرح

ع ١٢ اى غير الابواب

الفقهية ١٢

ع ١٢ واهل هذه

الطريقة منهم

من يتقيد بالصحيح

كالشيخين ومنهم

من لم يتقيد بذلك

كما فى الكتب الستة

١٢ ش ١٢

ع ١٢ من الربط

والبايس والصحيح

والسقيم ١٢

له بحيث يتفهم

ارسال المتصل و

ودقت المرفوع

الى غير ذلك ١٢

له غير متقيد

بالاستيعاب ١٢ ش

له بفتح الياء

واللام ١٢ ش

له بضم

المهمل والموحدة

الفقهية او غيرها بان يجمع فى كل باب ما ورد فيه مما يدل

على حكمه اثباتا او نفيا والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن

فان جمع الجميع فليبين علة الضعيف او تصنيفه على

ثلا يقر اننا ظر ١٢

العلل فيذكر الماتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته الاحسن

ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها ويجمعه على الاطراف

اخذها ١٢

فيذكر طرف الحديث الدال على بقية ويجمع اسانيد الاما مستوعبا

اى ذلك الحديث ١٢

او متقيدا بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب الحديث

وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى ابى يعلى ابن الفراء

الحنبل وهو ابو حفص لعكبرى وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن

وسكون ا كان ضيا بينهما ١٢ ش معه قيل هو بلغ رتبة الاجتهاد ١٢

له قوله والله الموفق للصواب في البداية والنهاية والهادي للحق في الداراية والرواية لا اله الا هو وان محمدا عبده ورسوله عليه توكلت واليه انيب وهو المحيى لدعاء عبده الكثيري حبنا الله ونعم الوكيل ما احسن المولى وحذا الكفيل الحمد لله رب العلمين من الثرى الى ملىين وصلى الله على خير خلقه نبي الرحمة محمد وآله وصحبه وازواجه وعترته وها على الوية ما ويايتها من المحدثين ورائعى اعلام دراياتها من المجتهدين

دقيق العيدان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف

العكبرى المذكور منقوفا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالباً وهي اى

الحمد قرآن ١٢

هذه الانواع المذكورة في هذه الحاشية نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن

التمثيل وحصرها متعسر فليراجع لها مبسوطاً بها ليحصل الوقوف على حقائقها

بفتح الجيم ١٢ للانواع والاشارة الى الكتب المبسوطه ١٢ ش

والله الموفق والهادي للحق لا اله الا هو عليه توكلت واليه انيب حبنا الله و

اى الى سائر الطرائق ١٢

اى للتمقيق ١٢

نعم الوكيل والحمد لله رب العلمين وصلى الله على خير خلقه نبي الرحمة محمد

آله وصحبه وازواجه وعترته الى يوم الدين هـ

ناشر

قَلْبِي كُنْ خَانَةً

مُقَابِلَ آرَامِ بَاغِ كِرَاجِي

من الزلل والنسيان فان هذا يدقني في كل حين وان والله اسأل ان يعفر الذنوب والعصيان ويعصمني من الخزي والخسران ويفرقتني في بوار الرغبتان في يوم لا يرسل من ذنبه انس ولا جان ١٢ فقط تمت عه اى سبب وجرم الحديث ١٢ ش عه ويمكن انه مراد والمراد زيادة على جمعه ١٢ ش عه وهي زائدة على الثمانين بل على المائة كما ذكره السخاوي ١٢ ش

رضى الله عنهم
وعنا جميعين الى
يوم الدين و
ساعة اليقين
وهذا اخر ما اردنا
ايراداً في هذه
التعليقات
المسماة بعقد
الذرى جيد
نزهة النظر
اللهما جعلها
خالصاً لوجهك
الكريم و
متحصناً لوضاؤك
العظيم بمحييتك
سيد العلمين
صل عليه على آله
وصحبه اجمعين
وانا العبد الاثيم
محمد بن المدعو
بعبد الله
التونكي توطنا
والاحمدى تلمذاً
والحنفى مذهباً
جعله الله عبداً شكراً
ومنقلاً الى اهله
سراً وارحوم
الاخوان ان يعفو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنظومة البيقونية

لطفه بن محمد البيقوني

(مُحَمَّدٌ) خَيْرُ نَبِيٍّ أُرْسِلَ	(أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ) مُصَلِّيًا عَلَى
وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ	وَذِي مِنْ أَفْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّهُ
إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ	أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ
مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ	يَرْوِيهِ عَذْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ	وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَقًا وَعَدَتْ
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَفْسَامًا كَثُرَ	وَكُلُّ مَا عَنْ رُبَّةِ الْحُسَيْنِ قَصُرَ
وَمَا لِتَابِعِ هُوَ الْمَقْطُوعُ	وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ
رَاوِيهِ حَتَّى الْمُضْطَفَّى وَلَمْ يَبْنِ	وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ
إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَّى فَالْمُتَّصِلُ	وَمَا يَنْفَعُ كُلُّ رَاٍ يَتَّصِلُ
مِثْلُ: أَمَّا وَاللَّهِ أَتْبَانِي الْفَتَى	مُسْتَسْلِلٌ قُلْ مَا عَلَى وَضْفِ أَتَى
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي بِسْمَا	كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
مَشْهُورٌ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثُهُ	عَزِيزٌ مَرْوِي أَثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثُهُ
وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ رَاٍ لَمْ يُسَمِّ	مُعْتَمَنٌ كَعَنَ سَعِيدٌ عَنْ كَرَمِ
وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ	وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا
قَوْلٍ وَفَعِلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ رُكِنٌ	وَمَا أَضَفْتُهُ إِلَى الْأَضْحَابِ مِنْ
وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاٍ فَقَطْ	وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ	وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ

وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَزْعَانِ
يَتَقَلَّ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَمَّنْ وَأَنْ
أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَتَعَرَّفُ
فَالشَّادُ وَالْمَقْلُوبُ قِنَمَانِ تَبَلَا
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَنْ قِنَمُ
أَوْ جَمْعُ أَوْ قَضَرُ عَلَى رِوَايَةٍ
مُعَلَّلٌ عَنْهُمْ قَدْ عُرِفَا
مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْقُرْ
مِنْ بَعْضِ الْفَاطِ الرَّوَاةِ انْصَلَتْ
مُدْبِجٌ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَاتَّخِذْهُ
وَصِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ
وَصِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَأَخْشَ الْغَلَطُ
تَعْدِيلُهُ لَا يَخْمِلُ التَّفَرُّدَا
وَأَجْمَعُوا لِصَفِيهِ فَهُوَ كَرْدُ
عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ
سَمَّيْنَاهَا: (مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي)
أَبْيَانُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ (خُتِمَتْ)

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَثْنَانِ
الْأَوَّلُ الْإِسْفَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
وَالثَّانِ لَا يُنْقِطُ لَكِنْ يَصِفُ
وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا
إِنْدَالُ رَأَوْ مَا بِرَأَوْ قِنَمُ
وَالْفَرْدُ مَا قَبْلَهُ بِثِقَةٍ
وَمَا بِعَلَّةِ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا
وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثْنِ
وَالْمَذْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِيبٍ عَنْ أَخِي
مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ
مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطْ
وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ غَلَا
مَشْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ
وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَضْمُونُ
وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ

الناشر

قَلْبِي كُنْجَانِي
لَرَأَوْ مَرَبَّاعِي
كِرْلُجِي

كشف الاستار

شرح المصنف على المنار

للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد
المعروف برحافط الدين النسي المتوفى ٧١٠هـ

مع

شرح نور الأنوار على المنار

لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف بملايكة بن أبي سعيد
بن عبدة الله الجعفي الصديقي الامنوي

المتوفى ١١٢٠هـ

شرح الرضي

على الكافي

تأليف

رضي الدين محمد بن الحسن الاشتهر باباذي
المتوفى سنة ٦٨٦هـ

طبعة جديدة مصححة
ومذيلة بتعليقات مفيدة

الجزء الرابع

الاتقان

في علوم القرآن

للشيخ لإمام السلام حافظ عصره ووحيد دهر

أبوالفضل جلال الدين عبد الرحمن الأبي السيوطي

الشافعي المتوفى سنة ٨٠٠هـ رحمه الله

معني اللبيب

عن كتب الأمازيغ

تأليف

الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

أب هشام الأنصاري

أشرفه عليه
د. إميل بدوي

قدّم له
حسن حسنة

قدسي كتب خاندا - مقابل آرام باغ كراچی

فہمہ کامل خواجہ از مولانا محمد علی محدث سہانپوری جوہل
علم میں بلا احتکاف مقبول و مشہور ہیں۔ شروع میں کتاب تراجم
ابواب سناری از حضرت شاہ ولی اللہ محدث دہلوی کا اطلاق
سے اور تقریباً ہر شاہیہ کے آخر میں محل لغات دینے لگے ہیں۔
عکسی شہادت۔ قیمت کامل مجلد درود مجلد

اس میں علامہ نووی کی شرح صلوٰۃ جملہ سے اور سر جلد کے آخر میں علامہ ابو الحسن سندی کے حواشی کا اضافہ کیا گیا ہے جس سے افادیت و وبالا برہنی ہو۔

تکسی طباعت قیمت مجلد کامل در ۲ جلد روپے

محنت نشاۃ ثانیہ میں طبع کے بعد نہایت نادر اور عمدہ حواشی کے ساتھ طبع کی گئی ہے۔

مصنف ابو داؤد، کثیر المحدثی، مع حواسیل ابو داؤد اور ابی کر کے نام ابو داؤد کا مکتوب رحمت مجلہ روپے

کثیر الحواس، عکس طباعت
اور ولایتی کاغذ سے آراستہ
قیمت مجلد روپے

المحافظ الجلال السيوطي

عقبتی کو اس ساقیہ مطبوعہ و اضافہ فرماؤ گی بعد میں اس میں قلمی
 ملاحظہ فرما کر اصلاحیں فرمائی جیسا کہ فیصلہ فرمائی و تقریر الزامی
 روپے

ہدایت اعلیٰ معیار پر علما و فاضلین کے گروہ کی ہے جو علمی کے حوالے سے سادہ فہم
 کی طرف سے ہے۔ ان حوالے میں علامہ سید علی گڑھی نے شرح مصباح اور اجاڑ
 کو نوادہ اعلیٰ جمعی کی شرح اصباح الجامعہ دونوں کو عربیہ مصباح
 کے جمع کر دیا ہے۔ اہل علم کی سہولت کے خاطر ان دو اوراد کو اعلیٰ
 درجے کے محققین مثل شرح نوادی کے تحت ہے۔ یہ جنت بھلہ

قلیسی گنج خانہ

مُقَابِلُ آراَمِ بَاغِ - کراچی